

دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية



مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

ASIAN
ISSUES

International
Scientific
Periodical
Journal



المجلد 07، العدد 25 - يوليو 2025

Issue 07, Vol.25, JULY 2025

ISSN: 2629-6616



المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

DAC DEMOCRATIC ARABIC CENTER GmbH

Berlin, Germany

<https://democraticac.de>

ISSN : 2629-6616



مجلة قضايا آسيوية

The Asian Issues Journal



دورية دولية محكمة

تعنى بنشر البحوث السياسية، الإقتصادية

والقانونية في مجالات القضايا الآسيوية

تصدر عن

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين – ألمانيا



President of the Democratic
Arab Center

Ammar Sharaan

Editor-in-chief

Dr. Houria Gassaa

Deputy Editor-in-Chief

Dr. Zakaria Haloui

Chairman of the Scientific Committee

Dr. Hamza Bellaouar

Volume

07

Issue

25

Year

july 2025

ISSN: 2629-6616

Germany: Berlin 10315

<http://democraticac.de> asian@democraticac.de

Tel: 0049-code

030-89005468/030-89899419/030-57348845

رئيس المركز

أ.عمار شرعان

رئيس هيئة التحرير

د. حورية قصعة - جامعة الجزائر 2 - الجزائر

نائب رئيس التحرير

د. حمزة بلعور، دكتوراه استراتيجية وعلاقات دولية، الجزائر

رئيس اللجنة العلمية

د. لونا سعيد فرحات، دكتوراه في القانون العام، لبنان

رئيس الهيئة الاستشارية

أ. د. هاني الحديثي، أستاذ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، برلين، ألمانيا

د. حمزة الأندلوسي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

أعضاء الهيئة العلمية

- | | |
|--|--|
| د. محمود عزت عبد الحافظ السيد (مصر) | د. علي محمد حسين العامري (العراق) |
| د. رشيد بلفكرات (الجزائر) | د. سلمى عثمان سيد أحمد الشيخ (السودان) |
| د. فراس عباس هاشم مجيد (العراق) | د. سعد حميد إبراهيم (العراق) |
| د. أمجد سعد شلال محمد المحاوي (العراق) | د. محمد حسين يوسف سبيتي (لبنان) |
| د. عبد القادر مزوار (المغرب) | د. وفاء بوكروش (المغرب) |
| د. حيدر فاضل عبد الرضا سعيد (العراق) | د. أميرة عبداوي (الجزائر) |
| د. جهاد عبد الكريم قدوره ملكة (فلسطين) | د. عز الدين خمريش (المغرب) |
| د. نور محمد الكبيسي (الأردن) | د. إلهام بورويينة (الجزائر) |
| د. سليمان رمضاوي (الجزائر) | د. سامية بوطيبة (الجزائر) |
| د. زعادي محمد جلول (الجزائر) | د. عمرو أحمد صابر عبد الوكيل (مصر) |
| د. شيماء سمير محمد حسين (-) | د. نورس أحمد كاظم الموسوي (العراق) |
| د. حلوز وفاء (الجزائر) | د. محبوبة الأقريد (الجزائر) |
| د. عماد سالم محمد أبو ميري (فلسطين) | د. مكينة مريم (الجزائر) |
| د. بوخاري هشام (الجزائر) | د. عبد الناصر بشير عبد الله الصغير (ليبيا) |
| د. علي مولود فاضل (العراق) | د. ناصر عبد الله علي أبو زيتون (الأردن) |
| د. لونا سعيد فرحات (لبنان) | د. مضوي أبكر عبد الله آدم عثمان (السودان) |
| Dr Faten RIDENE (Tunisia) | Dr. Belal Almasri (Palestine) |

All rights reserved No part of this book may by reproduced. Stored in a retrieval System or tansmitted in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe



المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

أعزائي القراء والباحثين

يسرنا أن نقدم لكم العدد الثالث والعشرين من مجلة "قضايا آسيوية"، الذي يأتي ثمرة جهود متواصلة وتعاون مثمر بين فريق التحرير والباحثين المتميزين الذين يسعون دائماً إلى تقديم معرفة عميقة ومستنيرة. هذا العدد يضم بين طياته مجموعة من الأبحاث والمقالات التي تناقش أبرز التحولات والتحديات التي تشهدها القارة الآسيوية، والتي تُعدُّ محوراً رئيسياً للتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية.

في هذا العدد، نسلط الضوء على قضايا استراتيجية تتراوح بين الشؤون السياسية والقانونية، مروراً بتحليلات الاقتصاد والاجتماعية، وصولاً إلى التحديات البيئية والتكنولوجية التي تواجهها دول آسيا. نأمل أن تكون هذه المساهمات قد قدمت رؤى جديدة وأفكاراً مبتكرة تسهم في فهم أعمق لتلك القضايا، وتفتح آفاقاً للحوار والبحث العلمي.

نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الباحثين والكتّاب الذين أسهموا بأعمالهم القيمة في هذا العدد، فبدون جهودهم المتفانية لما كان لهذا الإصدار أن يرى النور. كما نعرب عن امتناننا لقرائنا الكرام الذين يدفعوننا دائماً إلى المزيد من التميز والإبداع.

نأمل أن يكون هذا العدد مصدر إلهام للباحثين والقراء على حد سواء، وأن يسهم في إثراء النقاشات العلمية وفتح آفاق جديدة للبحث والتفكير. ونرحب دائماً بمساهماتكم القيمة في الأعداد القادمة، والتي نعتبرها جزءاً أساسياً من رحلتنا نحو التميز،

مع خالص التقدير...

رئيس هيئة التحرير

د. حورية قصبة

الصفحة	عنوان المقال	الباحث
26-06	Between Adaptation and Confrontation: A Comparison of AQAP and ISIS Tactics in Yemen بين التكيف والمواجهة: مقارنة بين تكتيكات القاعدة وداعش في اليمن	Rafika Zebda
52-27	Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya السجناء السياسيون في سوريا: تحليل سوسيولوجي للهيمنة، والتجريد من الإنسانية، والرقابة الاجتماعية من خلال نموذج سجن صيدنايا	Maissène Ben Arab
67-53	التدخلات الأجنبية ورهاناتها على استقرار الدول الهشة Foreign Interventions and Their Impact on the Stability of Fragile States	د. عائشة الهوس
89-68	دور الجامعة العربية في إدارة الصراعات (الأزمة السورية نموذجاً) The role of the Arab League in conflict management (the Syrian crisis as a model)	د. توري يخلف
105-90	Le Conseil de sécurité et le maintien de la paix et la sécurité internationales: la Syrie comme exemple مجلس الأمن وصيانة السلام والأمن الدوليين: سوريا دراسة حالة	Dr. Karima BAKRI
127-106	مآلات النزاع في سوريا: تحديات إعادة بناء الإنسان كآلية لإعادة إعمار الدولة Rape as a Weapon of War: Psychological Impacts and the Reconstruction of Human Dignity	د. هنادي الشوا
151-128	الأزمة السورية وتحولات الأمن والسلم في الشرق الأوسط: التدخلات الدولية وتحديات بناء الدولة The Syrian Crisis and the Transformations of Security and Peace in the Middle East: International Interventions and the Challenges of State-Building	د. لمياء مساعد

Between Adaptation and Confrontation: A Comparison of AQAP and ISIS Tactics in Yemen

بين التكيف والمواجهة: مقارنة بين تكتيكات القاعدة وداعش في اليمن



Rafika Zebda^{1*}

Ziane Achour University of Djelfa, Algeria.

rafika.zebda@univ-djelfa.dz

Abstract

This paper aims to provide a comparative analysis between tactics adopted by fundamentalist organizations such as ISIS, Al-Qaeda (AQAP) and their implications for geopolitical stability in the Middle East, especially in Yemen. Although both organizations share a common ideological foundation based on radical Islam, it can be noted that each of them follows different strategies that suit their goals in the region (Yemen). While Al-Qaeda seeks to adapt to the local society and integrate into a weak political structure, ISIS focuses on direct confrontation and aggressive expansion. This tactical difference reflects the complex challenges that Yemen faces in maintaining its sovereignty and national unity. In addition, it poses a significant threat to international efforts to rebuild the Yemeni state.

Therefore, it is essential to adopt multi-dimensional strategies in order to with a focus on enhancing local security, regaining control over affected areas, and achieving long-term political stability.

Keywords: strategic tactics; AQAP; ISIS; Yemen.

ملخص الدراسة

تهدف الورقة البحثية إلى تقديم تحليل مقارنة بين التكتيكات التي تتبناها المنظمات الأصولية

Between Adaptation and Confrontation: A Comparison of AQAP and ISIS Tactics in Yemen

مثل تنظيم الدولة (داعش) والقاعدة (القاعدة في جزيرة العرب) وتداعياتها على الاستقرار الجيو-سياسي في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في اليمن. فبرغم من أن كلا التنظيمين يشتركان في أساس أيديولوجي مشترك قائم على الإسلام المتطرف الراديكالي، إلا أنه يمكن ملاحظة أن كل منهما يتبع استراتيجيات مختلفة تناسب وأهدافه في المنطقة (اليمن). ففي حين تسعى القاعدة إلى التكيف مع المجتمع المحلي والاندماج في بنية سياسية هشّة، تركز داعش على المواجهة المباشرة والتوسع العدواني. يعكس هذا الاختلاف التكتيكي جملة من التحديات المعقدة التي تواجه اليمن في الحفاظ على سيادتها ووحدتها الوطنية، كما أنه يشكل تهديدا كبيرا للجهود الدولية لإعادة بناء الدولة اليمنية. وعليه، تفرض تلك التحديات تبني استراتيجيات متعددة الأبعاد من أجل التركيز على تعزيز الأمن المحلي واستعادة السيطرة على المناطق المتضررة وتحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي على المدى الطويل

الكلمات المفتاحية: التكتيكات الاستراتيجية؛ القاعدة؛ داعش؛ اليمن.

1.Introduction

In the last twenty years, the Middle East and North Africa (MENA) region has experienced significant changes due to a mix of internal divisions and external influences. The erosion of centralized state authority, coupled with the proliferation of armed conflicts, has facilitated the rise of non-state actors—particularly violent extremist organizations—that have reshaped regional power dynamics and posed unconventional security challenges to both national governments and the international system.

Within this broader context, Yemen has emerged as one of the most complex and volatile theaters of armed conflict. Its fragmented tribal structure, multi-front civil war, and the near-total collapse of formal institutions have rendered the country highly susceptible to militant entrenchment. This state fragility has opened space for the consolidation of violent jihadist groups, such as Al-Qaeda in the Arabian Peninsula(AQAP), al-Shabaab and the Islamic

State(ISIS), both of which have exploited the protracted instability to assert their presence and pursue competing strategic agendas.

❖ **Research Problem**

Despite the extensive literature on jihadist movements in the Middle East, there remains a significant gap in the comparative analysis of tactical behavior between AQAP and IS-Y in Yemen. Most scholarship treats jihadist groups as homogenous actors, overlooking how strategic choices are shaped by local contexts, inter-factional rivalries, and survival imperatives in fragmented war zones.

This research seeks to address the following key question:

To what extent do the tactical approaches of Al-Qaeda and ISIS in Yemen differ between strategies of local adaptation and direct confrontation within the context of Yemen's state frag **Research Methods**

❖ **Research Methods:**

- ✓ the comparative approach allows for an in-depth understanding of how each organization responds to local socio-political dynamics, security vacuums, and inter-group rivalries. It provides insights into the factors driving their choices between accommodation and confrontation, thereby revealing broader implications for regional security and counterterrorism efforts.
- ✓ This study utilizes a mixed descriptive and analytical approach to comprehensively examine the strategies and activities of Al-Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP) and the Islamic State in Yemen (ISIS). The descriptive component involves systematically detailing the evolution of each group's tactical approaches, the nature of their confrontations, and their engagement with local socio-political contexts.
- ✓ Simultaneously, the analytical aspect critically examines underlying factors influencing these tactics, including ideological motivations, strategic objectives, and the impact of Yemen's fragmented state environment. By integrating descriptive narration with rigorous analysis, the study aims to provide a comprehensive understanding of

Between Adaptation and Confrontation: A Comparison of AQAP and ISIS Tactics in Yemen

how both groups adapt and confront within a complex and volatile conflict landscape.

2. The Specific Contexts Shaping the Situation in Yemen

Power vacuums are a fundamental factor contributing to the escalation of conflicts and state collapse, as the absence of central authority leads to chaos and violence. In this context, external interventions play a dual role: they may aim to support government stability but sometimes exacerbate local conflicts. This dynamic is clearly evident in Yemen, where armed groups have exploited state weakness amid competing regional and international interests.

2.1. The Fragmentation of Central Authority and Tribal Dynamics in Yemen

The break of local government in Yemen is deeply twisted accompanying with the persistence of tribal dynamics and the erosion of concentrated expert. Under former President Ali Abdullah Saleh, the state increasingly relied on tribal leaders to secure political loyalty and enforce control, effectively “tribalizing” the state apparatus. (Threats, 2019) This dynamic clouded foul line between formal institutions and informal power networks, whereby tribal sheikhs occupied key positions in state security and administrative structures.

As a result, the central government’s capacity to exercise authority and rule uniformly across the domain tired, and decision-making became arbitrary and clientelist, this reliance on tribal loyalty not only reinforced authoritarian governance but also entrenched regional prejudices and institutional dysfunction. (Peterson, 2016,p90)

The dominance of ancestral connections over national allegiance further undermined state legitimacy and prevented the development of a united community institution (Khuyut, 2021). In this context, the collapse of centralized governance was not merely a symptom of state fragility but also a consequence of deliberate strategies that authorized ancestral networks at the expense of national institutions.

Al-Qaeda was able to effectively exploit these ancestral dynamics by embedding itself within the public material through alliances and agreements

with influential families such as the al-Dhahab clan in al-Bayda and the Qayfa tribes. These relationships granted the group a degree of popular legitimacy and local agreement. In contrast, ISIS, which declared its “provinces” in Aden and Hadramawt in 2015, sought to impose its presence rapidly but abandoned to secure local support. The group faced fierce violent fighting from tribal actors and rival jihadists due to its disregard for Yemen’s complex public, ancestral forms and tribal structures. (Threats, 2019)

2.2. State Collapse and Civil War

Yemen’s civil war erupted in late 2014 when Houthi insurgents—Shiite rebels with established ties to Iran—seized Sana’a, challenging the government and restructuring it. Their capture of the residence of president of the United States in January 2015 managed to force President Hadi to resign, inciting a Saudi-led coalition to intervene militarily in March through airstrikes and economic blockade, with logistical and intelligence support from the United States (Salisbury, February 2015, pp10-11). After fleeing Sana’a, Hadi accepted his resignation in February but was later forced into exile in Riyadh on account of Houthi advances.

The war shortly progressed into a regional proxy conflict. Saudi Arabia achieved a naval blockade (seagoing barrier) in mid-2015 for fear that Iranian arms from reaching the Houthis, while Tehran’s support—via the IRGC and Hezbollah—intensified military and ideological backing. The coalition launched over 25,000 airstrikes, causing more than 19,000 civilian casualties, while the Houthis retaliated with drone and missile attacks on Saudi and Emirati goals and targets between 2021 and 2022 (the Centre for Preventive, 2025). On the ground, the Houthis made significant gains toward Marib and Aden in early 2015 but were pushed back by Saudi-led forces, resulting in a protracted stalemate. UN-sponsored peace negotiations collapsed in 2016.

At the same time, the emergence of the Southern Transitional Council (STC) and the persistence of AQAP in the south and east further disintegrated the conflict countryside. On the other hand, the STC–Hadi government clashes in Aden and the disputed Hodeidah offensive highlighted and emphasized the complexity of alliances and regional control. (conflict in Aden implications of the pro Hadi forces defeat). Though the UAE announced its military withdrawal in 2020, it has asserted crucial influence by way of pertaining to the south militias and financial support.

Between Adaptation and Confrontation: A Comparison of AQAP and ISIS Tactics in Yemen

2.3. The economic determinant

Before the current crisis, Yemen was the poorest country in the Middle East, with the World Bank reporting more than half of Yemenis lived in poverty and 45% were food insecure. Yemen's economy was burdened by fundamental challenges predating the current conflict that were exploited and exacerbated by the Houthi-Saleh expansion in north Yemen. Chief among them, and most outrageous for the Hadi government, was a bloated public sector that guaranteed dependability through the doling out of patronage—formidable under former President Ali Abdullah Saleh, criticized and expanded under President Hadi, and again took advantage of apiece Houthis when they accepted control of Sanaa.

The payment of wages in 2012 accounted for the single largest government expenditure 37% of the budget for generally ration wages amounting to USD 5 billion. From September 2014, the government estimated that various thousand pro-Houthi soldiers were added to the Defense Ministry payroll, further benefiting forces previously adding among bureaucracy various military units faithful to the Saleh offspring. Fighters joining the Saudi-led pro-Hadi coalition were not added to the state payroll and received salaries directly from Gulf benefactors, but delays in payment and low wages particularly among Saudi supported military are reportedly inducing desertions on the battlefield.

Other structural factors arguably had a more important part to play in this economic reality (business). Yemen is a minor oil economy that received 70% of its GDP from exports pre-crisis, disruptions in the form of air bombardments, conflict, falling investor confidence and increasing risk margins halted oil exports early in the war, denying the Central Bank of Yemen a key source of foreign currency and revenue. Failing to transform into added subdivisions has abandoned the frugality compulsive shocks, specifically in the wake of low oil prices following the global financial crisis. The energy sector has also been targeted by Al Qaeda in the Arabian Peninsula. Any attack on oil pipelines, like in 2011, causes the government to use its reserves to cover domestic demand. (INSTITUT DE RELATIONS INTERNATIONALES ET STRATÉGIQUES, 2017,p7)

The Yemeni crisis is an emergency of a state, institutions, leadership, tactics and policies. The Yemeni state is characterized, like most of the third

world countries, even though it surpasses remainder of something, especially in terms of the scope of fragility, feeble discipline and adulteration and corruption.

The Republic of Yemen is also distinguished from many of the countries of the third world in that it represents, on the one hand, a product of the random unification of two countries, each of which had its own economic system and its ideological orientation and ideological orientation, on the one hand, and the ideological capital of the South on the other hand.

The Republic of Yemen has adopted since its residence, as it had the case in the two countries or together nations, on a promoting saving delivered to the performer and play an important part in the purchase of affidavits, and the composition of agreements upholding the expert and custody the relative stability, last decade, and then to a greater extent during the first half of the current decade, but administration procedures, possibly on account of the infrastructure and the environment in order to achieve growth and investment.

Yemen's economic problems exacerbated with the gradual depletion of oil reserves and the decline in oil prices in international markets. Although the Yemeni government during the days of former President Ali Abdullah Saleh was betting on gas exports, but those revenues were much less than to cover the resulting deficit and happening required in oil revenues. (Al-hinait, 2023).

Additionally, it should be pointed that economic conditions in 2014 were already poor, with 40% of the population below the poverty line. Thus, the recovery path that will take nearly three decades, according to the most optimistic scenarios, will only bring Yemen back to the same point where economic conditions were already a significant aspect of Yemeni suffering and a major cause of the unrest and instability prevailing in the country. (Featured, 30 May 2024,p5)

3. Jihadist Expansion in the Absence of the State

The absence of a functioning state in Yemen has created a fertile environment for the expansion of jihadist groups, most notably Al-Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP) and the Islamic State (ISIS). These organizations have used the security and uniform emptiness to consolidate their presence in various regions, capitalizing on political fragility and societal divisions. Studying this expansion is essential to understanding the dynamics or action of violence and the sources of threats to both regional and international security in Yemen.

Between Adaptation and Confrontation: A Comparison of AQAP and ISIS Tactics in Yemen

3.1. Al-Qaeda and the Security Vacuum in Yemen

Prior to the 2011 uprising against President Ali Abdullah Saleh, Al-Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP) constituted a small yet highly lethal branch of the global jihadist network, primarily targeting Western interests. With a membership that likely did not exceed a few hundred, its local appeal was minimal. The group's relationship with state authorities and tribal networks was characterized by complexity and, at times, contradiction. While AQAP posed a significant security threat to the West—particularly the United States—it was perceived domestically as a peripheral concern, especially when compared to more pressing internal challenges such as the rise of the Houthi movement in the north or the resurgence of southern separatism. (Brehony, 2011)

Following the collapse of Yemen's governmental change, AQAP arose as one of the primary beneficiaries of the ensuing instability. It evolved from a clandestine terrorist organization into a local insurgent force capable of territorial control and open conflict accompanying with state actors. This transformation was largely facilitated by the group's pragmatic approach—anchoring itself inside local norms, forging alliances with Sunni factions, integrating into local militias, and embedding itself within the illicit economy of smuggling and trade. This political economy spans across various conflict actors, including the Houthi/Saleh alliance. AQAP has periodically exerted expert over areas in Yemen's south and has enhance progressively involved in the broader opposition to the northern-dominated Houthi/Saleh bloc, which continues to wage war against the internationally recognized, Saudi-backed government of President Abed Rabbo Mansour Hadi. (Elisabeth Kendall, 2021)

In contrast, the Islamic State (ISIS) has failed to secure a comparable foothold in Yemen. Its brutal strategies, coupled with a lack of local legality, have prevented the group from establishing durable territorial control. Nevertheless, the conflict surroundings has given IS with limited operational space, exceptionally in municipalities in the way that Aden, where sectarian-inflected violence accompanied the Houthi advance and subsequent withdrawal. IS has since focused its attacks on the Hadi government and local security personnel, unintentionally assisting the Houthi/Saleh front by destabilizing their mutual adversaries and revealing the fragility of security structures in Aden Yemen's short-lived capital.

Paradoxically, nearly main part and regional actors involved in the Yemeni conflict claim to oppose AQAP and ISIS, yet their actions have frequently expedited the authorization of both groups. The Houthi military push into Sunni-majority areas, beginning in early 2015, admitted AQAP to reframe itself as a defender of Sunni identity against a seen Zaydi/Shiite encroachment. The Houthi/Saleh camp's tendency to conflate Sunni Islamists (such as Islah), Salafi groups, and southern separatists with jihadist actors like AQ and IS has further complicated the landscape. On the other side, their adversaries—particularly differing Salafi militias supported by Gulf states have escalated sectarian discourse, frequently imitating the Houthis as Iranian proxies advancing a regional Shiite agenda.

Against this backdrop, AQAP has capitalized on the logic of “the enemy of my enemy is my friend” and a historical pattern in Yemen where political elites have leveraged jihadist groups in power struggles. This dynamic has enabled AQAP to forge tactical alliances with a spectrum of anti-Houthi/Saleh forces. The narrow military focus of the Saudi-led coalition centered almost exclusively on defeating the Houthi/Saleh bloc has inadvertently benefited AQAP, allowing it to control territory largely unchallenged for extended periods. During this time, AQAP acquired arms from coalition partners, raided financial institutions, and secured revenue through control of strategic ports. Although the United Arab Emirates succeeded in expelling AQAP from its stronghold in Mukalla in April 2016, such gains remain precarious in the absence of inclusive and effective governance. (International Crisis Group, 2017,p4)

3.2. The emergence of the Islamic State (ISIS) in Yemen

The rise of the Islamic State (ISIS) in Yemen in late 2014 triggered internal tensions within AQAP. Initially composed of low-ranking AQAP defectors and new recruits, IS fascinated few sympathy inside AQAP ranks on account of allure insolent proclamation of a caliphate. AQAP's leadership hesitated to take a definitive position on the dispute between Al-Qaeda central under Ayman al-Zawahiri and IS , fearing ideological rifts and defections. Some AQAP members, including prominent figures such as Mamoun Hatem, expressed open support for IS.

However, the guidance ultimately support idea or cause publicly accompanying Al-Zawahiri, candidly rejecting IS and describing allure beliefs

Between Adaptation and Confrontation: A Comparison of AQAP and ISIS Tactics in Yemen

as abnormal. This led to a restricted number of defections, though it more obvious a important theoretical shift within AQAP. Despite official blaming of IS, the move acted not assure all appendages, many of whom waited drawn to the plan of a all-encompassing caliphate, happening in descending excitement and a notable drop in extreme-risk persecution movements popular as inghimasi missions.

Concurrently, AQAP abandoned its earlier ambition to establish an Islamic state. Although it held substantial territorial control and financial resources, especially after taking Mukalla and operating ports like Shihr, the group refrained from declaring an emirate. It feared that chievement so would require it to pledge loyalty to IS, that had already put itself as the only valid expert over Islamic regions. This clever retreat from state-construction was publicly substantiated by AQAP figures, in the way that Khaled Batarfi, the one contended that AQAP's influence over sure extents did not total sovereign control. The group even proceeded indicating degree to obscure allure supremacy, representing itself as a mere supporter of local councils. (Al-Jama, 2021 ,p19)

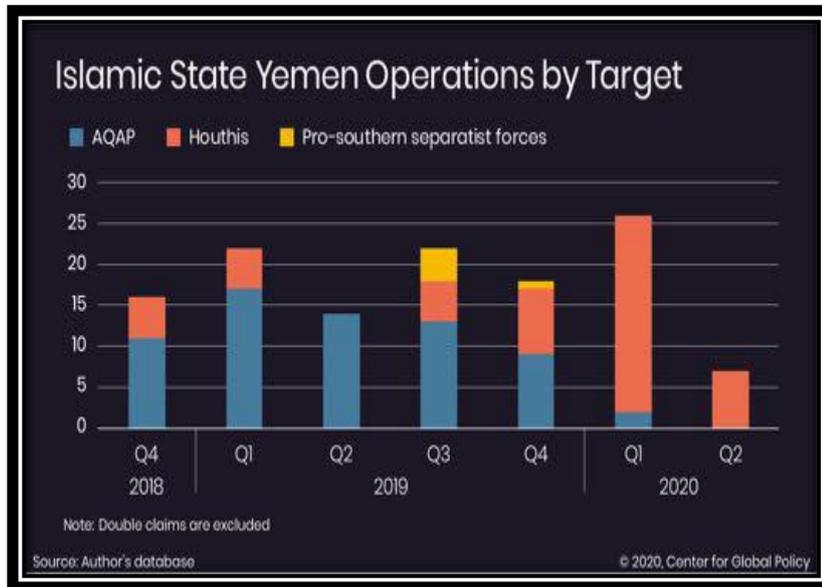
The Islamic State began launching attacks against al-Qaeda, accusing it of collaborating with the Yemeni military. This recrimination burnt a protracted and open conflict 'tween two together jihadist conflicts from July 2018 until early 2020, effectively turning their confrontation and conflict into a war of regret that severely weakened both sides.

Data on attacks during this period reveal that ISIS concentrated up to 86% of its operations against al-Qaeda, raising critical questions about the group's underlying motives. The study outlines three main hypotheses to explain this pattern. The first supposes that competition indicates a local extension of the broader global enmity between ISIS and al-Qaeda. The second suggests a deliberate strategy by intelligence and security services to sow discord within Yemen's militant landscape. The third—and most alarming—hypothesis is that ISIS (and to a lesser extent, al-Qaeda) has been instrumental zed as a proxy by provincial capacities pursuing and regional powers seeking to advance their geopolitical agendas through local actors.

.Finally, a January 2020 United Nations report suggests that tactical collaboration may have occurred between the Houthis and ISIS, including prisoner exchanges and coordinated military handovers under Houthi

supervision. In response to these allegations, ISIS shifted its declared targets back toward the Houthis. However, the group has failed to provide verifiable evidence of the effectiveness or authenticity of these operations.

Islamic State Yemen Operations By Target



(Kendall, July 21, 2020)

4. The Tactical Strategy between al-Qaeda and the Islamic State

The dispute between the Islamic State and Al Qaeda is more than just a fight for power within the jihadist movement. The two organizations differ on the main enemies, strategies, tactics, and other fundamental concerns. As a result, the threat they pose to the United States differs as well.

4.1. Structure of the organizations

Islamic State in Yemen is organized in small, regionally-based networks, which claim direct responsibility for the attacks in the country. These wilayat are several: Sana'a, Aden-Abyan, Shabwa (the most active and recognizable cells), Ibb-Taiz, Lahij, al-Bayda, Hadhramaut. The majority of IS's top-ranking commanders in Yemen are Saudis: their prominent role would be generating confrontation within the organization. In two letters dated 15 and 17 December.

In 2015, more than 100 IS's members asked to al-Baghdadi for the removal of the current wali, denouncing an excessive interpretation of shari'a. AQAP shows a more hierarchic construction concerning the Yemeni containers

Between Adaptation and Confrontation: A Comparison of AQAP and ISIS Tactics in Yemen

which pronounced the oath of allegiance to the caliphate. Nasser al-Wuhayshi, killed during a U.S. drone attack in June 2015, was substituted by his deputy Qassim al-Raimi, who soon pledged allegiance (bay'a) to Ayman al-Zawahiri. During the Obama administration, Washington's counterterrorism strategy has influential an impressive increase of drone strikes, but this tactic did not produce positive outcomes: AQAP remains the most dangerous al-Qa'ida's node for U.S. homeland and abroad interests. Although many top-AQAP commanders were killed (and then rapidly replaced), the impact of the drone warfare campaign on recruitment was even counterproductive, since recurrent civilian casualties fueled jihadi admission between in the south, make someone a servant teens.. This is especially true for the affiliate Ansar al-Sharia, the 'chain of transmission' between the terrorist organization and local tribes. (hegemony, 2016,p24)

4.2. The Role of Oil in the Strategic Agendas of ISIS and AQAP

Given that both ISIS and AQAP originated and operate within the Arabian Peninsula, they have access to significant reserves of crude oil. This access potentially supports their operational capabilities, financial resources, and regional influence.

The phenomenon of non-state armed groups funding their activities through commercial revenues is well-documented, particularly in civil conflicts across countries like Colombia and Indonesia, where such groups have capitalized on natural resource exploitation to sustain their operations. (Kind,p7)

In the specific context of Yemen, both AQAP and ISIS have exploited the country's fragile governance and the collapse of centralized control over vital economic sectors—especially oil and gas—to generate revenue. Following the outbreak of the civil war in 2015, Yemen's oil infrastructure became vulnerable to looting, smuggling, and informal extraction. AQAP, in particular, benefited from its temporary control over Mukalla (2015–2016), where it imposed taxes, facilitated fuel trade, and profited from regional oil flows. While ISIS lacked the same territorial control, it has reportedly engaged in attacks near oil infrastructure and has exploited instability in oil-rich regions like Shabwa and Hadhramaut to expand its operations. (Pippard, 2010,p9)

This leads to the inference that lowered investment, sagging and declining revenues in Yemen's oil sector—not only due to conflict but also as a result of targeted military strikes and international sanctions—may significantly cripple the functional effectiveness of these groups. Conversely, any resurgence in oil production without state oversight could once again empower them financially. ISIS's strategic use of social media demonstrates the resourcefulness of the terrorist-cum-insurgent organization, which mobilized an estimated 40,000 foreign nationals from 110 countries to join the group. Increasing internet access in both Africa and the Middle East means that ISIS also has a new pool of potential supporters who, through social media, could be inducted to join its effort to recapture and regain control of lost territory.

ISIS's use of social media is so slick that it has, Al Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP) has used social media and online propaganda for more than a decade, launching its English language digital magazine, which is said to have inspired the Boston Marathon bombers, in 2010. Even the Taliban makes strategic use of social media, running its own Telegram channel, al-Emarah.

The group also has Telegram channels in other languages including Pashto, Persian and Turkish, with the former two commanding 4,236 followers in 2016. The Taliban's demonstration of governance ability in its propaganda has been critical in attracting fighters and projecting itself as a legitimate governing entity, distinguishing it that the vast majority of violent extremists (terrorists militants, active shooters..) (Antonia Ward, 2018)

distinct strategic approaches to media and facts movements in their pursuit of legitimacy, recruitment, and territorial influence. ISIS employs a very concentrated and centralized and globalized media strategy, characterized by dramatic, visually impactful content disseminated through platforms like Telegram, Twitter, and video propaganda, aiming to project an image of brutal dominance and religious purity. Its messaging prioritizes the performance of strength, the glorification of martyrdom, and direct calls for lone-wolf attacks in both regional and international arenas, leveraging the widespread internet access in the Middle East and North Africa to attract foreign fighters and encourage intensity (incite violence) far beyond Yemen's borders (Koehler-Derrick, 2019; RAND Europe, 2023).

In contrast, AQAP adopts a more localized, pragmatic, and audience-specific media strategy, rooted in the strategic logic of balancing local

Between Adaptation and Confrontation: A Comparison of AQAP and ISIS Tactics in Yemen

acceptance with global jihadist ambitions. The group's media outlets, such as Sada al-Malahim and Inspire Magazine, often present dual narratives: one tailored for Yemeni audiences, highlighting community development, governance, and protection of Sunni identity against perceived Houthi aggression; and another directed at international sympathizers, focusing on anti-Western sentiment and ideological alignment with al-Qaeda's global objectives. This bifurcated communication strategy reflects AQAP's two-level game, in which Yemeni contributors emphasize coexistence with local tribes and Zaydi communities, while Saudi members propagate a more sectarian and militant discourse to appeal to external jihadist constituencies. (Meleagrou-Hitchens, 2020,p42)

Ultimately, while ISIS seeks to dominate the information space through shock and spectacle, AQAP's more nuanced and adaptive media strategy aims to preserve local legitimacy, avoid alienating tribal actors, and sustain its long-term operational presence within Yemen's social fabric. These differing media tactics are not merely rhetorical but integral to each group's broader strategic logic in managing their image, recruiting supporters, and shaping the narrative of jihad within Yemen and beyond.

4.3. Patterns of Violence and Target Selection

Although often overlooked amid the broader context of ongoing conflict and humanitarian crises, the jihadist networks of al-Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP) and the Islamic State in Yemen have continued to capitalize on the prevailing political vacuum and fragile security environment.

AQAP was being the reason for six periods more attacks than ISIS in Yemen, accompanying nearly two-thirds of allure movements mean the Yemeni military.

While hardly any in number ,ISIS-Yemen's attacks confirmed considerably more lethal, happening in almost four occasions as many accidents per movement distinguished to those completed activity by AQAP. According to GEM data, ISIS attacks averaged five fatalities per occurrence, containing a matched self-murder bombardment in February 2018 that cancelled 14 security troop.

In 2018, ISIS shifted its operational focus towards Emirati-backed militias in Aden, marking a notable departure from its earlier strategy that included civilian-targeted attacks, such as the 2015 suicide bombings of two mosques, which were widely condemned and significantly eroded public support for the group. (RACHAEL GARNER, 2018)

There have been no significant changes in legislation, law enforcement, or border security in Yemen since 2016. Yemen does not have comprehensive counterterrorism legislation and no progress was made due to the state of unrest and the fact that most of Yemen's government remains in exile outside of Yemen. Due to a lack of resources and organization, police forces throughout the country struggle to exert authority.

Draft counterterrorism legislation has been pending in the parliament since 2008. This legislation has remained at a standstill due to the lack of a legitimate parliament. Prior to the political instability in the capital, the draft was under review by the three parliamentary subcommittees responsible for counterterrorism law issues (Legal and Constitutional Affairs; Security and Defense; and Codification of Sharia Law). This law would facilitate the detention of suspects and include mandatory sentencing for a number of terrorism-related crimes. There have been no clear moves to implement legal structures compliant with UN Security Council resolution (UNSCR) 2178 (2014), relating to countering foreign terrorists, due to the ongoing conflict. There are limited commercial flights operating out of airports in Yemen and the government did not have the capacity or resources to implement UNSCR 2309 mandates on aviation security. (ROFWORLD, 2018)

The differences between ISIS and al-Qaeda in Yemen can ultimately be seen as a clear exchange of roles and methods. At their core, these distinctions serve to sustain the persistent presence of terrorism in Yemen, regardless of the terminologies grounded in supposed ideological or organizational particularities.

5. The Operational and Ideological Clash between ISIS and Al-Qaeda

Up until the summer of 2018, Al-Qaeda and IS were locked in a “jihadi cold war”, the geographic overlap and divergent ideological frameworks led to the outbreak of armed confrontation in July 2018, when ISIS attacked an AQAP convoy, resulting in dozens of casualties on both sides (International Crisis Group, 2021).

Between Adaptation and Confrontation: A Comparison of AQAP and ISIS Tactics in Yemen

Al-Qaeda employed a mobilizing rhetoric centered on the concept of the "Khawarij" to describe ISIS fighters, aiming to delegitimize the group and mobilize the tribal base against it. Under the banner of "fighting the Khawarij," Al-Qaeda rallied its forces to attack ISIS positions, while ISIS responded with suicide attacks and targeted assassinations of Al-Qaeda leaders locally. (Barr, Ross, June 1, 2018), Field data from 2018 to 2020 recorded no fewer than 20 direct clashes between the two groups across various areas in Al-Bayda, including Al-Zoub, Qayfa, and Wald Rabi'. As clashes between the two jihadist factions escalated, Houthi forces launched a multi-front offensive in the summer of 2020 targeting both AQAP and ISIS positions in Al-Bayda. In August 2020, the Houthis captured the strategic district of Wald Rabi' after intense fighting, resulting in the death of ISIS's Yemen leader, Abu Walid al-Adani, and the decimation of the group's local leadership structure. (US Department of State, 2020)

Simultaneously, AQAP avoided direct confrontation with the Houthis by withdrawing from contested areas following tribal mediation, allowing the group to preserve its manpower and operational flexibility.

This development highlighted AQAP's superior adaptability to local tribal dynamics, which contrasts sharply with ISIS's alienating tactics and rigid ideology that hindered its ability to maintain long-term influence in Yemen's complex socio-tribal environment. (Shahriar, 2018), by 2021, ISIS-Yemen had entered a period of severe operational decline, having lost most of its fighters and territorial footholds following the Houthi offensive in Al-Bayda in 2020.

The group's leadership had been decimated, and its capacity to launch coordinated attacks was severely diminished. According to ACLED conflict data, ISIS's activity in Yemen dropped by over 80% between late 2020 and the end of 2022.

In contrast, Al-Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP) managed to maintain a degree of operational continuity, largely due to its long-standing tribal networks and adaptive guerrilla strategies. AQAP shifted its tactics to rely on small, mobile units, launching sporadic attacks in Al-Bayda, Marib, and Shabwa against both Houthi and state-aligned targets. (Shahriar, 2018)

The ISIS strategy is to fuel mistrust and exacerbate rifts inside al Qaeda. Its narrative fits neatly with statements published by angry al Qaeda militants in April 2020 protesting the innocence of some of those executed on spying charges and questioning their leadership's investigation methods. But ISIS then inexplicably knocked down its own argument by describing those executed on spying charges as the greatest inciters of conflict with ISIS. These claims can't both be true: The executed al Qaeda operatives cannot be both true jihadists whose reluctance to fight ISIS got them killed on fake spy charges and also be traitors tasked by their handlers with inciting intra-jihadist conflicts. It could be the case that ISIS material is being written by operatives who can't see the glaring contradiction, by multiple authors who are not collaborating well, or by outside agents who are more or less making it up as they go along. (Kendall)

6. Conclusion

Ultimately, numerous analysts of the Yemeni conflict have rightly noted that what is commonly referred to as the "Yemeni civil war" is, in essence, not a single conflict but rather three simultaneous and overlapping wars. The first was the ultimate push toward civil war involving the internationally recognized government of President Abdrabbuh Mansur Hadi—backed by the Saudi-led coalition and a wide array of local militias and Emirati proxies—fighting against the armed Houthi movement.

The second dimension is regional in nature, Particularly, the regional political rivalry between the two regional powers, Saudi Arabia and Iran.

The third, and equally significant, is the ongoing war against jihadist organizations, most notably Al-Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP) and the Islamic State in Yemen (ISIS), both of which have exploited the security vacuum created by the collapse of state institutions since March 2015 to expand their territorial influence and establish footholds across various parts of the country.

In this complex environment, jihadist groups have not remained peripheral actors but have proven to be adaptive and strategic forces, capitalizing on the dynamics of open warfare to reposition, recruit, and expand. Al-Qaeda, in particular, has demonstrated a remarkable capacity for adaptation—shifting from clandestine terrorist operations to a localized insurgency model. It has strategically forged tribal alliances, deployed sectarian-

Between Adaptation and Confrontation: A Comparison of AQAP and ISIS Tactics in Yemen

tinged defensive rhetoric, and implemented a gradualist governance approach in territories under its control. In contrast, the Islamic State has largely failed to entrench itself due to its lack of local legitimacy, its coercive dealings with tribal communities, its inability to attract foreign fighters, and its failure to cultivate grassroots support—despite persistent propaganda aimed at exaggerating its presence.

As regional interventions intensified—most notably by the United Arab Emirates—and as Emirati-backed militias such as the Security Belt Forces and various "Elite Forces" emerged, jihadist groups entered a new phase of confrontation. Their battles were no longer confined to the Houthis or remnants of the Yemeni army but extended to these newly formed pro-coalition militias. This shift became evident through official AQAP communiqués, an uptick in attacks against UAE-backed forces, and the eruption of a violent intra-jihadist rivalry between AQAP and ISY, particularly in contested areas like al-Bayda.

Accordingly, any serious analysis of the tactical strategies employed by AQAP and ISIS must be situated within the broader structural context of Yemen's multifaceted conflict. It must also account for evolving patterns of regional power projection, tribal fragmentation, and the deepening institutional and economic collapse of the Yemeni state. This paper seeks to unpack these strategies, identify convergences and divergences between the two groups, and provide insights into how global jihad is being reconfigured within the Yemeni theatre of war.

❖ Recommendations

- ✓ Tailor security strategies to address the unique operational models of ISIS and AQAP, recognizing that one favors aggressive expansion while the other embeds within local dynamics.
- ✓ Invest in building inclusive and accountable political institutions at the local level to reduce the appeal of extremist alternatives and fill governance vacuums.
- ✓ Encourage broader cooperation between regional and international actors to monitor transnational threats and prevent cross-border militant flows.

- ✓ Shift focus from short-term military responses to comprehensive political solutions that address root causes of instability and fragmentation in Yemen.
- ✓ Acknowledge Yemen's tribal, religious, and regional diversity in peace processes to ensure legitimacy, ownership, and sustainability of any future settlement.

7.bibliography

- Al-hinait, R. A. (2023). The Impact of Foreign Intervention in the Yemeni Crisis (2015-2020). *Dirasat: Human and Social Sciences*, 50(6), 488-505.
- Al-Jama, A. (2021). *AL-QAEDA'S DECLINE IN YEMEN: AN ABANDONMENT OF IDEOLOGY AMID A CRISIS OF LEADERSHIP*. SANAA: Sana'a Center For Strategic Studies.
- Antonia Ward, I. U. (2018). *ISIS use of socail Media still poses a threat to stability in the Middel East and Africa*. bersen: Georgetown Security.
- Barr, D. G.-R. (2018, june 2018). *How Al-Qaeda Works: The Jihadist Group's Evolving Organizational Design*. Retrieved from current trends in Islamic ideology: <www.hudson.org/policycenters/6-current-trends-in-islamist-ideology
- Brehony, N. (2011). *Yemen Divided: The Story of a Failed State in South Arabia*. London: NISE.
- Elisabeth Kendall, P. C. (2021). *University of exford*. Récupéré sur Impact of the Yemen war on militant jihad: <https://pomeps.org/impact-of-the-yemen-war-on-militant-jihad>)
- Featured. (30 May 2024). *Yemen's Economic, Humanitarian Crisis: Approaching the Point of Collapse*. Yemen : Yemen Studies Unit.
- hegemony, E. (2016). Framing AQAP's intra-jihadi hegemony in Yemen: shifting patterns of governance. *Sicurezza, Terrorismo e Società*, 4, 21-34.
- INSTITUT DE RELATIONS INTERNATIONALES ET STRATÉGIQUES . (2017). *Yemen Six Month Economic Analysis Economic Warfare And The Humanitarian Context*. PARIS / France: IRSI.

Between Adaptation and Confrontation: A Comparison of AQAP and ISIS Tactics in Yemen

- International Crisis Group. (2017, February 2). Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base Middle East Report. *International Crisis Group*, 3(174), pp. 1-7.
- Kendall, E. (n.d.). *ISIS in Yemen: Caught in a Regional Power Game*. Retrieved from Terrorism and Counter terrorism: <https://newlinesinstitute.org/nonstate-actors/terrorism-and-counterterrorism/isis-in-yemen-caught->
- Khuyut, A. (2021). *Tribalism: A Major Obstacle to Yemen's Transition to Civil Society*. Retrieved from https://www.khuyut.com/article/tribalism?utm_source=chatgpt.com
- Kind, Y. A. (n.d.). *The Relationship between Oil and Terrorism: A Comparison of AQAP and ISIS* (Khalifa University ed.). thesis submitted to Khalifa University of Science and Technology in accordance with the requirements of the degree of Master of Arts in International and Civil Security.
- Meleagrou-Hitchens, S. M. (2020). *Global Extremism Monitor: Islamist Violence after ISIS*. contents.
- Peterson, J. (2016). *Yemen: Tribes, the State, and the Unravelling*. Oxford Scholarship.
- Pippard, T. (2010, july). Oil-Qaeda: Jihadist Threats to the Energy Sector. *PERSPECTIVES ON TERRORISM*, 4(3), 9.
- RACHAEL GARNER, J. H. (2018). *Global Extremism Monitor: Islamist Violence after ISIS*. cntentes.
- *ROFWORLD*. (2018). Retrieved from Country Reports on Terrorism 2017 – Yemen: <http://www.Rofworld.org/reference/annualraport/usdos/2018/en/122020>
- Salisbury, P. (February 2015). *Yemen and the Saudi–Iranian 'Cold War*. Chatham Hous.
- Shahriar, T. (2018, octobre). Military Tactics of ISIS: Components of Science And Arts,. *IOSR Journal Of Humanities And Social Science*, 23(10), 5-18.
- the centre for preventive. (2025, March 26). *Conflict in Yemen and the Red Sea the Center for Preventive Action*. Retrieved from <https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/war-yemen>

- Threats, C. (2019). *Sana'a Center* . Récupéré sur <https://www.criticalthreats.org/briefs/yemen-file/yemen-file-august-28-2019>
- US Department of state. (n.d.). *Country Reports on Terrorism 2020: Yemen*. Retrieved from <https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2020/yeme>

Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya

السجناء السياسيون في سوريا: تحليل سوسيولوجي للهيمنة، والتجريد من الإنسانية، والرقابة الاجتماعية من خلال نموذج سجن صيدنايا



Maissène Ben Arab¹

Institut Supérieur du Sport et de l'Education Physique, Sfax, Tunisie

البريد الإلكتروني: maybenarab11@gmail.com

Abstract

Saydnaya Prison, near Damascus, stands as a symbol of the systematic violence employed by the Syrian regime to assert its dominance. Initially intended for conscience and military prisoners, it now represents a state strategy of total dehumanization. Accounts from survivors and reports from specialized organizations reveal practices of physical and psychological torture aimed at breaking prisoners' identities and instilling a climate of collective fear and terror. More than just a carceral space, Saydnaya has transformed into a sociopolitical tool, extending the regime's repressive logic beyond its walls. This place signifies absolute control over bodies, minds, and Syrian society as a whole.

Key words: Saydnaya Prison; Prisoners' Identity; Logic of Repression.

ملخص الدراسة

سجن صيدنايا، بالقرب من دمشق، هو رمز للعنف المنهجي الذي استخدمه النظام السوري لفرض سلطته. في البداية، كان مخصصًا للسجناء من أصحاب الرأي والجنود، واليوم، أصبح يجسد استراتيجية دولة لإذلال الإنسان بشكل كامل. الروايات التي يرويها الناجون من هذا السجن، وكذلك

التقارير الصادرة عن الهيئات المتخصصة، تثير ممارسات التعذيب الجسدي والنفسي التي تهدف إلى تحطيم هوية السجناء وخلق مناخ من الخوف الجماعي، الإرهاب. أكثر من كونه مجرد مكان احتجاز، يتحول سجن صيدنايا ويعمل كأداة سياسية واجتماعية وبطيل من منطق القمع الذي يمارسه النظام إلى ما بعد جدران السجن. هذا المكان يمثل قوة مطلقة على الأجساد والعقول والمجتمع السوري بأسره

الكلمات المفتاحية: سجن صيدنايا؛ هوية السجناء؛ منطق القمع.

1. Introduction

Dans la prison de Saydnaya, les prisonniers d'opinion détiennent un intérêt particulier. Ces personnes sont souvent arrêtées pour leurs opinions politiques, leurs actes pacifiques de dissidence ou parfois même leur foi et soumises à une torture physique et psychologique constante sans aucune forme de procès (Amnesty International, 2017). Ces personnes sont particulièrement maltraitées car le régime syrien emprisonne tous les opposants d'opinion et les utilise comme un outil de répression pour maintenir son contrôle autoritaire (Amnesty International, 2016). Ils se classifient en tant que prisonniers d'opinion, ce qui fait d'eux les victimes parfaites car ils sont en dehors du cadre juridique traditionnel, les privant de tous droits (Amnesty International, 2016).

L'objectif de cette violence est de ne pas seulement briser ces prisonniers d'opinion physiquement, mais d'anéantir entièrement leur identité (Amnesty International, 2017). Ce type de déshumanisation est utilisé pour maintenir le pouvoir et éradiquer toute forme d'opposition. Leurs souffrances qui sont pourtant si réelles deviennent à la place un symbole de la colère et de l'injustice constante présente dans ce système. Ainsi, la prison de Saydnaya devient bien plus qu'un simple lieu de détention : elle se transforme en un instrument de domination sociale et politique, où les prisonniers d'opinion sont délibérément réduits à des objets de contrôle et de soumission (Amnesty International, 2016).

Les récits des anciens détenus et les enquêtes menées par des organisations internationales, telles qu'Amnesty International, révèlent des pratiques systématiques qui s'apparentent à une industrialisation de la violence (Amnesty

Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya

International, 2017). Les détenus, souvent arrêtés arbitrairement, sont plongés dans un univers où la notion même de droit disparaît, laissant place à une structure relationnelle asymétrique entre les bourreaux et les victimes. Ce système repose sur des mécanismes qui vont au-delà de la simple punition physique : la torture devient un dispositif visant à produire une obéissance absolue, un effacement de l'identité personnelle et une destruction de toute capacité de résistance (Amnesty International, 2016).

Du point de vue sociologique, les pratiques de torture à Saydnaya s'inscrivent dans une logique de biopolitique où le pouvoir souverain exerce un contrôle non seulement sur la vie, mais également sur la mort des individus (Amnesty International, 2016). En soumettant les détenus à des conditions de vie inhumaines – surpopulation, privations alimentaires et médicales, humiliation constante –, l'institution pénitentiaire opère une sélection brutale entre ceux qui sont destinés à survivre dans un état de dégradation physique et psychologique, et ceux qui sont condamnés à une mort lente et silencieuse (Amnesty International, 2017). Cette dynamique reflète la transformation du pouvoir en un dispositif qui ne se contente pas de punir, mais qui cherche à réguler et produire des sujets brisés, dépossédés de toute agentivité.

La variété des formes de torture infligées – coups répétés, postures forcées, privation sensorielle, viol, et autres supplices – souligne le caractère performatif de la violence. Elle ne se limite pas à infliger de la douleur, mais agit comme un moyen de communication, une sorte de langage institutionnalisé destiné à instaurer un climat de terreur aussi bien à l'intérieur de la prison qu'au-delà (Amnesty International, 2017). Les corps torturés deviennent des supports d'inscription du pouvoir : chaque cicatrice, chaque mutilation, chaque cri résonne comme un rappel de la domination totale de l'État sur l'individu (Amnesty International, 2025).

En sociologie carcérale, ces pratiques peuvent être analysées à travers le prisme des théories interactionnistes et structuralistes. Dans les interactions entre gardiens et détenus, les rôles sont distribués selon une dramaturgie où les tortionnaires incarnent le monopole de la violence légitime, tandis que les détenus sont réduits au statut de « corps sans voix » (Goffman, 1961 ; Foucault, 1975). Cette dynamique s'exacerbe dans des espaces clos comme Saydnaya, où

l'isolement physique et social des détenus favorise l'émergence d'un environnement dépourvu de tout contre-pouvoir (Amnesty International, 2017).

En outre, la violence de Saydnaya s'étend au-delà de ses murs. Elle agit comme un dispositif symbolique destiné à discipliner la société syrienne dans son ensemble. Les récits des survivants, bien qu'ils soient réduits au silence à l'intérieur de la prison, trouvent écho dans les communautés extérieures, instaurant une peur diffuse et omniprésente (Amnesty International, 2016 ; Butler, 2004). Cette peur fonctionne comme un mécanisme de contrôle social, visant à prévenir toute tentative d'opposition au régime en rappelant les conséquences extrêmes de la dissidence (Agamben, 1998).

Ainsi, la prison de Saydnaya ne se limite pas à être un espace carcéral : elle incarne une logique répressive qui dépasse la dimension individuelle pour s'étendre à la société tout entière. En cela, elle illustre la capacité des régimes autoritaires à instrumentaliser les institutions pénales non pas pour corriger ou réhabiliter, mais pour maintenir leur domination par une gestion stratégique de la terreur (Foucault, 1975 ; Amnesty International, 2017). Ce faisant, Saydnaya devient un laboratoire sociopolitique où s'expérimente une violence totale, repoussant les frontières de l'humain pour en faire un instrument de contrôle absolu (Agamben, 1998 ; Amnesty International, 2016).

La prison de Saydnaya n'est pas seulement un espace clos où règne l'arbitraire, mais elle fonctionne comme une micro-société oppressive où les relations de pouvoir sont amplifiées par l'isolement, la peur et la violence (Fassin, 2015 ; Amnesty International, 2017). Les cellules surpeuplées, dépourvues de lumière naturelle, les rations alimentaires insuffisantes et les privations médicales constituent autant de moyens de contrôle et de punition (Amnesty International, 2016). Cependant, ce sont les supplices eux-mêmes, orchestrés avec une précision effroyable, qui témoignent de la volonté de réduire les détenus à l'état d'objets déshumanisés. Les cris étouffés, les corps mutilés et les silences imposés deviennent des éléments constitutifs d'une atmosphère où la souffrance est omniprésente et institutionnalisée (Amnesty International, 2017 ; Butler, 2004).

Au-delà des corps, ce sont les esprits qui sont méthodiquement attaqués. L'utilisation de techniques de torture psychologique, telles que l'isolement prolongé, l'interdiction de parler ou le fait de forcer les détenus à assister à

Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya

l'exécution d'autres prisonniers, vise à anéantir la capacité de résistance et à briser tout espoir de survie (Amnesty International, 2016). À travers ces pratiques, le régime syrien ne se contente pas de punir ceux qu'il considère comme des opposants ou des menaces potentielles : il cherche à imposer un climat de terreur généralisée qui dépasse les murs de la prison et s'étend à l'ensemble de la société (Foucault, 1975 ; Amnesty International, 2025).

Dans cette introduction, il est essentiel de situer Saydnaya dans un contexte plus large, où la violence carcérale devient une extension des logiques politiques du régime. Les supplices pratiqués à Saydnaya ne sont pas de simples déviations ou abus individuels, mais le reflet d'une stratégie étatique visant à affirmer une domination totale sur les corps et les esprits (Agamben, 1998 ; Fassin, 2015). Cette violence dépasse le cadre de la prison elle-même et s'inscrit dans une politique de répression systématique qui cible non seulement les détenus, mais aussi leurs familles et leurs communautés (Amnesty International, 2017 ; Amnesty International, 2025).

Cet article propose une analyse sociologique approfondie de cette violence carcérale, en s'appuyant sur des récits de survivants, des rapports d'enquêtes internationales et des théories sociologiques pertinentes (Amnesty International, 2016 ; Foucault, 1975 ; Goffman, 1961). L'objectif est de comprendre les mécanismes à travers lesquels le supplice est utilisé non seulement comme une punition, mais aussi comme un instrument de contrôle social et politique. Il s'agira également d'explorer les conséquences de cette violence sur les individus et sur les dynamiques sociales, tout en interrogeant la manière dont ces pratiques reflètent les logiques d'un régime autoritaire qui s'inscrit dans une tradition plus large de répression au Moyen-Orient (Agamben, 1998 ; Fassin, 2015 ; Amnesty International, 2025).

I. La prison comme microcosme de la domination: Violence institutionnalisée et contrôle des corps à Saydnaya

Les récits des survivants de Saydnaya ne se contentent pas de décrire une brutalité physique ; ils révèlent également une structure complexe de domination où chaque aspect de l'existence des détenus est minutieusement contrôlé pour les réduire à une condition d'absolue vulnérabilité (Amnesty International, 2017

; Fassin, 2015). Ces témoignages mettent en lumière une violence systémique qui va bien au-delà des sévices corporels, inscrivant les pratiques de torture dans une stratégie globale de déshumanisation et de contrôle total (Foucault, 1975 ; Amnesty International, 2016).

L'entassement dans des espaces exigus, évoqué par un survivant, illustre cette dynamique. Dans une cellule bondée, où les prisonniers sont contraints de se partager un espace à peine suffisant pour se tenir debout, l'expérience quotidienne devient une lutte contre la suffocation physique et psychologique. Cette promiscuité imposée, combinée au manque d'hygiène, aux infestations et à l'absence de lumière naturelle, est une forme de punition collective (Amnesty International, 2016). Un détenu raconte : « Nous ne savions jamais si c'était le jour ou la nuit. L'obscurité permanente devenait une torture pour l'esprit, nous rendant incapables de nous situer dans le temps ou de trouver un quelconque repère » (Amnesty International, 2017).

Ce type de condition reflète ce que Michel Foucault décrit comme le « bio-pouvoir », où le contrôle de l'État s'exerce non seulement sur les actes des individus, mais aussi sur leurs corps et leurs fonctions biologiques (Foucault, 1976). À Saydnaya, cette logique atteint un degré extrême, où les besoins fondamentaux – respirer, boire, manger, dormir – sont manipulés pour maintenir les détenus dans un état constant de dépendance et de souffrance (Agamben, 1998 ; Amnesty International, 2016).

Les privations alimentaires témoignent également de cette volonté d'exercer une domination absolue. Les témoignages rapportent que les repas, rarement distribués, se limitaient à quelques morceaux de pain rassis ou à une soupe aqueuse (Amnesty International, 2017). Un survivant décrit : « Nous étions tellement affamés que nous cherchions des miettes sur le sol, malgré la saleté et les insectes. La faim nous poussait à faire des choses que nous n'aurions jamais imaginées » (Amnesty International, 2025). Cette privation de nourriture dépasse la simple négligence ; elle agit comme un outil de torture silencieuse, affaiblissant les corps et exacerbant les tensions entre les détenus (Fassin, 2015).

Parallèlement à cette violence physique, les humiliations psychologiques jouent un rôle central dans la mécanique de domination. Les gardiens imposent des règles absurdes, comme l'interdiction de regarder un garde dans les yeux ou

Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya

l'obligation de réciter des slogans en faveur du régime (Amnesty International, 2017). Un ancien prisonnier témoigne : « Si quelqu'un osait lever les yeux ou ne répétait pas les slogans, la punition était immédiate. Ils faisaient de nous des ombres, des êtres sans volonté » (Amnesty International, 2025). Ces humiliations quotidiennes, bien que paraissant anodines, participent à un processus de désobjectivation, où les détenus perdent progressivement toute capacité à se percevoir comme des individus (Butler, 2004 ; Foucault, 1975).

L'interdiction de parler, fréquemment mentionnée dans les témoignages, illustre cette dynamique. Le silence imposé brise les liens sociaux et empêche toute forme de solidarité entre détenus (Amnesty International, 2016). Un survivant raconte : « Nous étions entourés de gens, mais nous étions complètement seuls. Ce silence, c'était comme une mort lente, une isolation de l'esprit autant que du corps » (Amnesty International, 2025). Cette stratégie, en isolant les individus dans un environnement collectif, empêche l'émergence d'une résistance collective et renforce la fragmentation des individus (Goffman, 1961 ; Foucault, 1975).

La violence à Saydnaya ne se limite pas aux sévices infligés directement par les gardiens. Les détenus sont contraints d'être des témoins impuissants des tortures infligées à leurs compagnons d'infortune. Un ancien prisonnier décrit : « Ils nous forçaient à regarder les autres se faire battre à mort. Ils voulaient que nous sachions que cela pouvait nous arriver à tout moment. C'était une façon de nous rappeler que nous n'étions rien, juste des corps qu'ils pouvaient détruire quand ils le voulaient » (Amnesty International, 2017). Ces spectacles de violence, qui dépassent la simple punition, agissent comme un moyen de briser la volonté des détenus et de maintenir un climat de terreur permanente (Agamben, 1998 ; Butler, 2004).

Ainsi, les récits des survivants révèlent que la violence institutionnalisée à Saydnaya est à la fois physique, psychologique et symbolique. Chaque aspect de la vie carcérale est conçu pour annihiler l'individu, transformer les corps en outils dociles et projeter une ombre de terreur bien au-delà des murs de la prison. Cette mécanique de domination totale illustre les rouages d'un système répressif qui ne cherche pas seulement à punir, mais à éradiquer toute forme d'humanité et de résistance. En analysant ces témoignages à travers une perspective sociologique, il devient clair que Saydnaya n'est pas seulement une

prison, mais un espace où l'État met en scène sa capacité de contrôle absolu sur les vies qu'il emprisonne (Amnesty International, 2017 ; Rejali, 2007).

Les pratiques de torture, omniprésentes, sont décrites avec une précision terrifiante par les anciens détenus. « Ils nous forçaient à rester dans des positions impossibles pendant des heures, et si nous bougions, ils nous frappaient jusqu'à l'évanouissement. » Ces paroles mettent en évidence l'utilisation de la douleur comme moyen de contrôle des corps. Dans une analyse sociologique, ces pratiques peuvent être vues comme des outils performatifs, où la souffrance physique sert à établir une relation asymétrique entre les tortionnaires et leurs victimes, ancrant ainsi la domination dans le quotidien (Scarry, 1985 ; Butler, 2004).

L'aspect psychologique de la violence est également souligné dans de nombreux récits. « Pendant des mois, je n'ai pas entendu le son de ma propre voix. Nous n'avions pas le droit de parler, pas même de chuchoter. Ce silence imposé était pire que les coups. » Ce témoignage illustre l'impact de l'isolement social et sensoriel sur les détenus, qui sont privés de toute interaction humaine, renforçant ainsi leur vulnérabilité et leur désespoir. D'un point de vue sociologique, cette stratégie vise à détruire non seulement le lien social, mais aussi l'identité personnelle, rendant les détenus incapables de se reconstruire psychologiquement (Haney, 2003 ; Goffman, 1961).

La prison de Saydnaya se présente comme un dispositif répressif où la violence, loin d'être arbitraire, suit une logique structurée et rationalisée, servant des objectifs politiques et sociaux précis. À travers les témoignages des survivants, il devient évident que ce lieu ne se limite pas à une fonction punitive ; il incarne un espace de fabrication et de perpétuation du pouvoir autoritaire, où la violence systématique est utilisée pour maintenir un ordre social fondé sur la peur, la soumission et le contrôle total (Foucault, 1975/1993 ; Wedeen, 1999).

La mise en scène des exécutions, évoquée par les détenus, illustre l'usage symbolique et performatif de la violence. Lorsque les prisonniers sont contraints d'assister à ces actes, ils ne sont pas seulement témoins passifs de la brutalité, mais également participants forcés d'une dramaturgie de la terreur. Cette dimension théâtrale de la répression carcérale s'inscrit dans ce que Goffman (1959) pourrait qualifier de « mise en scène de la domination » : chaque exécution, chaque cri, chaque coup de matraque devient un message destiné non

Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya

seulement à l'individu directement visé, mais à l'ensemble des détenus et, par extension, à la société extérieure (Mbembe, 2003).

En sociologie, cette violence orchestrée peut être interprétée à travers la théorie du pouvoir disciplinaire développée par Michel Foucault. Dans *Surveiller et punir*, Foucault (1975/1993) explique comment le pouvoir moderne s'exerce non seulement en infligeant des souffrances visibles, mais en insérant cette souffrance dans une logique de normalisation et de contrôle. À Saydnaya, la violence ne vise pas simplement à punir les détenus pour des transgressions spécifiques, mais à conditionner leur comportement, à réécrire leur rapport à leur propre corps et à leur propre esprit. Comme l'explique un survivant : « Après des mois là-bas, nous n'étions plus des personnes, mais des ombres. Nous ne pouvions plus penser par nous-mêmes ; nous ne faisons que survivre, minute après minute. » (Amnesty International, 2017).

La peur collective instaurée à Saydnaya ne s'arrête pas aux murs de la prison. Les récits des survivants montrent comment la terreur se diffuse dans les communautés. Cette diffusion est intentionnelle et stratégique : les récits des tortures et des exécutions qui circulent parmi la population créent un climat de paralysie sociale. Un ancien détenu raconte : « Quand je suis sorti, tout le monde autour de moi avait peur de poser des questions. Ils savaient que même parler de Saydnaya pouvait les y conduire. » Cette observation révèle une forme de contrôle social indirect, où la prison devient un outil de dissuasion pour toute contestation politique ou sociale (Wedeen, 1999 ; Human Rights Watch, 2009).

La sociologie peut ici mobiliser les travaux de Pierre Bourdieu sur la violence symbolique pour approfondir l'analyse. À Saydnaya, la violence physique est doublée d'une violence symbolique, où le simple fait de savoir que de telles horreurs se produisent sert à légitimer l'autorité absolue du régime. Cette violence symbolique agit subtilement, en inculquant la peur et la résignation dans les esprits, même chez ceux qui n'ont jamais mis les pieds dans une prison. Elle produit ce que Bourdieu (1990) appelle un habitus de soumission, où les individus intériorisent l'idée qu'il n'existe pas d'alternative au pouvoir dominant. Ce mécanisme d'intériorisation rend la domination presque invisible, car elle est perçue comme naturelle, évidente et inévitable.

Par ailleurs, le rôle de Saydnaya en tant qu'instrument de domination dépasse le cadre individuel et touche à la structure même de la société syrienne. La prison, comme microcosme de la domination, est une métaphore des relations de pouvoir dans l'ensemble du pays. Les détenus, réduits à des corps obéissants et silencieux, incarnent la condition de la population syrienne sous un régime autoritaire : une masse soumise, disciplinée, et empêchée de toute résistance collective (Wedeen, 1999 ; Amnesty International, 2017). Cette configuration répressive reflète ce que certains sociologues appellent un « état de siège permanent » (Agamben, 2005), où chaque individu est potentiellement un suspect, chaque espace un lieu de contrôle, et chaque interaction une opportunité pour le pouvoir de s'imposer.

En définitive, les récits des survivants de Saydnaya permettent de comprendre comment la prison devient un espace totalitaire, où la domination ne s'arrête pas aux actes de violence physique, mais s'insinue dans tous les aspects de l'existence humaine. En projetant une ombre de terreur sur l'ensemble de la société, Saydnaya transcende son rôle de lieu de détention pour incarner un mécanisme de pouvoir destiné à maintenir l'ordre autoritaire par la peur et la soumission (Foucault, 1975/1993 ; Mbembe, 2003). Cette analyse sociologique révèle que la violence exercée à Saydnaya n'est pas une aberration ou une déviance, mais une composante essentielle du fonctionnement d'un régime dont la pérennité repose sur la destruction méthodique de l'individu et de la collectivité (Butler, 2004 ; Rejali, 2007).

II. L'effacement de l'identité et la déshumanisation: Analyse des mécanismes de torture à Saydnaya

La prison de Saydnaya illustre un processus systématique d'effacement de l'identité et de déshumanisation, où chaque aspect de l'existence des détenus est manipulé pour annihiler leur humanité. Ce lieu de détention ne se limite pas à la privation de liberté : il est conçu pour réduire les individus à une condition où ils ne sont plus perçus, ni même perçus par eux-mêmes, comme des êtres humains. Les pratiques de torture physique, les humiliations psychologiques, et les privations élémentaires constituent autant de moyens d'éroder l'identité et la dignité des prisonniers (Amnesty International, 2017 ; Rejali, 2007).

Les témoignages des survivants révèlent une intention délibérée de détruire toute trace d'autonomie ou de reconnaissance de soi. Un ancien détenu raconte :

Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya

« Ils nous appelaient par des numéros, jamais par nos noms. C'était comme si nous n'avions plus d'identité. » Cette substitution du nom par un simple numéro est une stratégie qui vise à désindividualiser les prisonniers, les rendant interchangeables et invisibles en tant que personnes. Cette désignation anonyme, couplée à un isolement extrême, efface progressivement les frontières entre l'identité individuelle et la masse indistincte des détenus (Goffman, 1961 ; Bourdieu, 1990).

L'organisation des conditions de vie participe également à ce processus. Les cellules surpeuplées, sombres et insalubres sont décrites comme des espaces où la dignité humaine est intentionnellement bafouée. Un témoin rapporte : « Nous dormions sur le sol, entassés comme des animaux. Nous ne pouvions ni bouger ni parler. » Cette description souligne la réduction des prisonniers à une existence purement biologique, où les besoins les plus élémentaires – respirer, boire, manger – deviennent des luttes quotidiennes (Haney, 2003 ; Agamben, 2005). Ce nivellement par la souffrance abolit les distinctions sociales et personnelles, laissant place à une condition uniforme et dégradée.

Les humiliations psychologiques jouent également un rôle central dans ce processus de déshumanisation. Les gardiens infligent des insultes répétées et des violences gratuites pour briser toute résistance morale ou émotionnelle. Un ancien prisonnier se souvient : « Ils nous faisaient nous insulter les uns les autres. Ils voulaient que nous nous haïssions, que nous nous trahissions. » En instaurant un climat de méfiance et de division, les tortionnaires détruisent non seulement les liens sociaux entre détenus, mais aussi leur propre estime de soi. Cette manipulation des relations sociales dans un contexte de répression extrême renforce l'isolement intérieur des individus, les plongeant dans un état de désespoir total (Zimbardo, 2007 ; Goffman, 1961).

La violence physique, quant à elle, s'inscrit dans une logique visant à réduire le corps à un objet de douleur et de contrôle. Les sévices infligés ne sont pas seulement des actes de punition, mais des outils pour fragmenter l'expérience humaine. Un survivant témoigne : « Ils frappaient toujours au même endroit, encore et encore, jusqu'à ce que tu ne ressenties plus ton corps. » Cette destruction méthodique du lien entre le corps et la conscience prive les détenus de leur propre corporéité, les rendant étrangers à eux-mêmes (Scarry, 1985 ; Foucault, 1975/1993).

La privation de tout repère temporel et spatial accentue également cet effacement de l'identité. Dans l'obscurité constante et l'absence de contact avec le monde extérieur, les détenus perdent la notion du temps et de leur place dans l'univers. Un ancien prisonnier décrit : « Les jours et les nuits se confondaient. Je ne savais plus qui j'étais ni depuis combien de temps j'étais là. » Cette désorientation complète renforce la dissolution de l'individu dans un vide où l'identité, les souvenirs, et les aspirations disparaissent (Grassian, 2006 ; Haney, 2003).

Les mécanismes de déshumanisation à Saydnaya ne s'arrêtent pas à l'intérieur de ses murs. Ils s'étendent au-delà, impactant les familles et les communautés des détenus. Les stigmates de l'expérience carcérale marquent durablement les survivants, les isolant parfois socialement. Un ancien détenu confi : « Quand je suis sorti, je n'étais plus la même personne. J'avais peur de tout, même de mes proches. » Cette rupture avec le monde extérieur, imposée par les années de violence et de privation, transforme les prisonniers en êtres marginalisés, incapables de réintégrer pleinement la société (Cohen & Taylor, 1972 ; Wedeen, 1999).

Ainsi, la prison de Saydnaya fonctionne comme un lieu où chaque interaction, chaque condition, et chaque acte est orienté vers la destruction de l'identité humaine. L'effacement progressif des dimensions personnelles et sociales des détenus reflète une stratégie de contrôle total, où la déshumanisation devient un instrument de pouvoir et de domination absolus (Mbembe, 2003 ; Foucault, 1975/1993).

1. Foucault et le pouvoir disciplinaire

À Saydnaya, les mécanismes de pouvoir décrits par Michel Foucault trouvent une application extrême et déshumanisante, où la torture et la discipline s'entrelacent pour instaurer une domination totale. La coexistence du pouvoir souverain et du pouvoir disciplinaire crée un espace où la violence spectaculaire et la discipline invisible se renforcent mutuellement. Cette dynamique produit une forme unique de contrôle absolu, où le corps des détenus devient à la fois un instrument de punition exemplaire et un objet de régulation méthodique (Foucault, 1975/1993).

La torture spectaculaire, comme les exécutions publiques forcées, illustre l'affirmation brute du pouvoir souverain. Elle sert à rappeler à la fois aux

Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya

détenus et, par ricochet, à la société entière, la capacité de l'État à infliger la mort de manière arbitraire. Ces actes, bien que ponctuels, ont un impact durable sur les spectateurs contraints. Un survivant témoigne : « Ils nous obligeaient à regarder les pendaisons. C'était un message : nous pouvions être les prochains. » Cette mise en scène de la violence agit comme un langage de la terreur, inculquant une peur collective et un sentiment d'impuissance totale. Elle transforme la prison en un théâtre où le pouvoir souverain se manifeste par des démonstrations de force brute (Mbembe, 2003 ; Rejali, 2007).

Cependant, cette violence spectaculaire est complétée par un pouvoir disciplinaire omniprésent qui structure la vie quotidienne des détenus. Le règlement tacite et strict mentionné par les témoins, où chaque geste, posture et respiration est régulé, illustre cette microphysique du pouvoir (Foucault, 1975/1993). Cette discipline ne se contente pas d'ordonner le comportement ; elle agit en profondeur sur les corps et les esprits des prisonniers, remodelant leur expérience de l'existence elle-même. Un ancien détenu rapporte : « Nous devons rester immobiles pendant des heures. Si l'un de nous bougeait, tout le monde était puni. » Cette régulation collective ne vise pas seulement à imposer l'obéissance, mais à créer une intériorisation de la discipline, où les détenus deviennent leurs propres surveillants, craignant en permanence les représailles (Haney, 2003 ; Goffman, 1961).

Cette forme de pouvoir disciplinaire dépasse le simple contrôle des corps pour atteindre leur subjectivité. En fragmentant l'autonomie des détenus et en détruisant les liens sociaux, elle vise à produire des corps "dociles", conformes aux attentes de l'autorité carcérale (Foucault, 1975/1993). Cependant, à Saydnaya, cette docilité prend une dimension perverse : l'objectif n'est pas d'optimiser les corps pour des fonctions productives, mais de les dépouiller de toute humanité. La réduction à un état de survie biologique est omniprésente, comme le montrent les privations alimentaires, les conditions insalubres et l'isolement sensoriel. Un témoin décrit : « Ils nous donnaient de la nourriture pour nous maintenir en vie, mais pas assez pour nous sentir humains. » Ce témoignage reflète une gestion des corps où l'existence minimale est tolérée uniquement pour prolonger la souffrance (Agamben, 2005 ; Scarry, 1985).

Le pouvoir disciplinaire à Saydnaya ne s'arrête pas à la gestion des individus, mais s'étend également à la structure sociale des détenus. En

instaurant des punitions collectives et en favorisant la méfiance entre les prisonniers, les gardiens brisent les solidarités potentielles et empêchent toute forme de résistance. Un ancien détenu raconte : « Si l'un de nous parlait, tout le monde était battu. Alors, nous sommes restés silencieux, même entre nous. » Ce climat de suspicion mutuelle annihile les relations interpersonnelles, transformant les détenus en entités isolées, incapables de se soutenir les uns les autres (Zimbardo, 2007 ; Amnesty International, 2017).

Ainsi, à Saydnaya, le pouvoir disciplinaire ne se contente pas de contrôler ; il détruit. La cohabitation du pouvoir souverain et disciplinaire amplifie cette destruction, rendant la violence spectaculaire inséparable de la régulation quotidienne. Ce dispositif, où chaque aspect de l'existence est soumis à une domination totale, incarne une forme extrême d'exercice du pouvoir, où la discipline devient une arme pour effacer toute trace d'humanité. Cette analyse montre comment la prison de Saydnaya, bien qu'apparemment confinée à ses murs, agit comme un miroir déformant des logiques de pouvoir qui peuvent exister dans des contextes extrêmes, révélant les limites et les dangers de la rationalisation systématique de la domination (Foucault, 1975/1993 ; Mbembe, 2003).

2. Goffman et l'institution totale

Dans cet endroit diabolique, les mécanismes de contrôle et de domination incarnent pleinement la notion d'institution totale qu'Erving Goffman développe dans *Asiles*. Ces institutions, selon Goffman (1961), enferment des individus dans un espace clos où chaque aspect de leur vie est minutieusement surveillé et réglementé, effaçant ainsi leur autonomie et leur identité individuelle. Saydnaya pousse cette logique à son paroxysme, en combinant un isolement absolu, une surveillance constante et une violence systématique, transformant les détenus en objets dépourvus d'agence et de liens sociaux (Amnesty International, 2017).

La séparation radicale du monde extérieur constitue l'un des premiers niveaux de contrôle. Les détenus sont coupés de leur famille, de leur communauté et de toute interaction avec l'extérieur, ce qui les plonge dans un isolement social total. Un ancien détenu raconte : « Nous étions comme morts pour le monde. Personne ne savait si nous étions vivants ou morts, et nous non plus. » Cette coupure délibérée contribue à désorienter les prisonniers et à les priver des repères sociaux qui définissent leur identité. Goffman (1961) souligne

Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya

que ce type de séparation s'accompagne souvent d'un processus de dépersonnalisation, où les individus perdent non seulement leur liberté physique, mais également les rôles sociaux qui leur donnent un sens et une place dans la société.

À Saydnaya, cette dépersonnalisation s'accroît par la régulation extrême des comportements et des interactions. Les règles strictes imposées aux détenus, telles que l'interdiction de parler, de se regarder ou même de pleurer, illustrent ce que Goffman (1961) appelle la *mort de soi*. Ces restrictions ne visent pas seulement à maintenir l'ordre, mais à annihiler toute possibilité de résistance ou de solidarité. Un survivant témoigne : « Nous étions des ombres. Chaque fois que nous tentions de nous connecter, ils nous brisaient encore plus. » Le silence forcé devient ainsi un outil de désocialisation, empêchant les détenus de s'organiser ou même de se reconnaître comme des êtres humains dignes de compassion (Haney, 2003).

Le quotidien à Saydnaya est structuré par des routines humiliantes et déshumanisantes qui renforcent l'effacement de l'identité. Les prisonniers sont soumis à des actes répétitifs et dégradants qui n'ont d'autre but que de les réduire à une condition de soumission totale. Par exemple, un ancien détenu rapporte : « On nous forçait à ramper dans les couloirs, nus, sous les coups et les insultes. Ce n'était pas seulement pour nous punir, mais pour nous rappeler que nous ne valions rien. » Ces pratiques s'inscrivent dans ce que Goffman (1961) décrit comme des cérémonies d'abaissement, des rituels qui symbolisent la dégradation de l'individu et l'assujettissement à l'autorité de l'institution (Scarry, 1985).

Un autre aspect central des institutions totales selon Goffman est l'utilisation de la surveillance constante comme moyen de contrôle. À Saydnaya, cette surveillance prend une forme extrême, où même les pensées des détenus semblent sous contrôle. Un prisonnier témoigne : « Ils savaient quand nous avions peur, quand nous étions en colère, et ils utilisaient cela contre nous. » Cette omniprésence de l'autorité crée un climat de terreur permanente, où les détenus sont forcés d'auto-censurer leurs émotions et comportements. Cela renforce leur aliénation et contribue à la dissolution de leur identité personnelle (Foucault, 1975/1993 ; Zimbardo, 2007).

Enfin, l'absence de solidarité entre détenus, imposée par la violence collective et les punitions arbitraires, est une caractéristique clé de la dynamique de pouvoir à Saydnaya. La méfiance mutuelle, induite par les gardiens, annihile tout effort collectif pour résister ou se soutenir. Un témoin explique : « Si l'un de nous bougeait ou parlait, tout le monde était puni. Nous ne savions pas à qui faire confiance. » Cette fragmentation des relations sociales reflète l'objectif ultime de l'institution totale : isoler chaque individu pour le rendre totalement dépendant de l'autorité (Goffman, 1961 ; Amnesty International, 2017).

L'expérience de Saydnaya illustre ainsi une forme extrême d'institution totale, où chaque aspect de la vie des détenus est contrôlé dans le but de les transformer en objets de domination. La dissolution de l'identité, la destruction des relations sociales et l'omniprésence de la violence ne servent pas seulement à maintenir l'ordre carcéral, mais à établir un système de pouvoir absolu qui réduit les individus à des existences fragmentées, dépourvues de toute autonomie ou humanité (Goffman, 1961; Agamben, 2005).

3. Bourdieu et la violence symbolique

La notion de violence symbolique développée par Pierre Bourdieu trouve une résonance troublante dans l'expérience des détenus de Saydnaya. Dans cet espace de répression extrême, la domination ne s'exerce pas uniquement par des actes physiques de torture, mais également par une violence insidieuse qui agit sur les perceptions et les significations, reconfigurant l'identité des détenus à travers des humiliations systématiques et des discours dévalorisants (Bourdieu, 1991).

La violence symbolique se manifeste d'abord par l'usage d'un langage dégradant et répétitif, conçu pour réduire les prisonniers à un statut d'êtres inférieurs. Les gardiens, par leurs insultes quotidiennes, imposent une vision déshumanisante des détenus, les comparant à des animaux ou à des objets sans valeur. Un ancien prisonnier témoigne : « Ils nous appelaient des chiens, des cafards. Après un certain temps, tu cesses de te sentir humain. » Ces mots, répétés inlassablement, ne sont pas de simples injures ; ils constituent un outil de domination qui agit sur le psychisme des détenus, érodant leur perception de soi et leur résistance intérieure (Amnesty International, 2017 ; Butler, 1997).

Cette stratégie s'appuie sur la capacité de la violence symbolique à naturaliser les rapports de domination. Comme Bourdieu le souligne, la violence

Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya

symbolique ne s'impose pas par la contrainte brute, mais par l'intériorisation d'un ordre social hiérarchisé, accepté même par ceux qui le subissent (Bourdieu & Passeron, 1970). À Saydnaya, cette intériorisation se fait sous la contrainte physique, certes, mais surtout par l'imposition de rituels humiliants et d'interactions conçues pour inculquer aux détenus un sentiment de leur propre insignifiance. Par exemple, certains survivants rapportent avoir été contraints de ramper en silence devant les gardiens, sous les coups et les rires. Ces pratiques ne sont pas seulement des actes de cruauté ; elles symbolisent et renforcent un message : le détenu est un être subalterne, indigne de dignité ou de respect (Scarry, 1985).

Un autre aspect crucial de cette violence symbolique réside dans la destruction de toute possibilité de solidarité ou d'appartenance collective. Les gardiens orchestrent des humiliations publiques où les détenus sont forcés d'assister aux punitions ou aux humiliations de leurs pairs, souvent sous la menace d'un châtement collectif. Un survivant raconte : « Si l'un de nous regardait un gardien dans les yeux ou osait parler, tout le groupe était battu. À force, tu commences à te méfier des autres. » En brisant les liens sociaux et en encourageant la méfiance mutuelle, cette dynamique empêche toute forme de résistance collective, tout en renforçant l'intériorisation de la domination (Haney, 2003).

La violence symbolique à Saydnaya s'étend également au corps des détenus, qui devient un terrain d'expression de cette domination. Les privations alimentaires, les postures forcées et les actes de torture sont accompagnés d'un discours sous-jacent qui vise à convaincre les prisonniers qu'ils méritent ce traitement. « Ils disaient que nous étions là parce que nous avons trahi le pays, que nous étions des ennemis. Au bout d'un moment, tu te demandes si ce n'est pas vrai, si tu n'as pas fait quelque chose de mal, même si tu sais que ce n'est pas le cas. » Ce témoignage illustre comment la violence symbolique, en modifiant la perception qu'un individu a de lui-même, devient une arme encore plus puissante que la violence physique (Foucault, 1975 ; Bourdieu, 1991).

Enfin, cette violence symbolique s'inscrit dans une logique de reproduction de la domination au-delà des murs de la prison. Les survivants, marqués par l'expérience de Saydnaya, rapportent que leur retour à la société est souvent accompagné d'un sentiment de honte et d'indignité, renforcé par la

stigmatisation sociale. Certains témoignent : « Même dehors, je ne pouvais pas regarder les gens dans les yeux. J'avais l'impression qu'ils voyaient à quel point j'avais été brisé. » Ici, la violence symbolique dépasse le cadre carcéral, en prolongeant ses effets sur la perception que les anciens détenus ont d'eux-mêmes et sur leur capacité à réintégrer leur communauté (Bourdieu, 1993 ; Amnesty International, 2017).

Ainsi, l'analyse sociologique de Saydnaya à travers le concept de violence symbolique montre comment la domination dépasse le seul usage de la force physique. Elle s'ancre dans des pratiques et des discours qui façonnent les identités, altèrent les perceptions et perpétuent l'ordre social répressif en rendant les détenus eux-mêmes complices involontaires de leur subordination. Cette forme de violence, subtile mais dévastatrice, révèle la profondeur de la mécanique de contrôle et de répression exercée dans cette institution carcérale (Bourdieu, 1991 ; Fassin, 2015).

4. Agamben et la "vie nue"

La condition des détenus de Saydnaya, à travers le prisme du concept de "vie nue" proposé par Giorgio Agamben, illustre une des formes les plus radicales de domination et de marginalisation. La *vie nue* représente une existence dépouillée de toute protection juridique, sociale ou politique, où l'individu est réduit à sa seule dimension biologique (Agamben, 1998). À Saydnaya, ce concept prend une dimension tragique, révélée par les témoignages de survivants et par les pratiques institutionnelles de ce lieu de détention.

Les détenus de Saydnaya sont littéralement effacés du tissu social et politique. Ils ne figurent dans aucun registre officiel, ne bénéficient d'aucun procès équitable, et ne peuvent compter sur aucune forme de recours. Un survivant témoigne : « Nous étions des morts-vivants. Aucun de nos proches ne savait si nous étions encore en vie, et nous-mêmes, nous avons cessé d'espérer. » Ce témoignage incarne l'idée d'Agamben selon laquelle les individus en *vie nue* sont exclus de l'ordre juridique et politique, devenant des existences invisibles, sacrificables, et totalement contrôlées par le pouvoir souverain (Agamben, 1998 ; Butler, 2004).

Cette invisibilisation est une stratégie politique majeure. En rendant les détenus inexistantes aux yeux de la société, le régime syrien s'autorise toutes les violences possibles, sans crainte de représailles ou d'interventions extérieures

Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya

(Amnesty International, 2017). Les corps des détenus deviennent des objets manipulables à volonté, soumis à une violence sans limite. Un ancien détenu explique : « Ils nous battaient jusqu'à ce que nous perdions connaissance, puis recommençaient. Ils ne cherchaient pas à nous tuer immédiatement, mais à nous maintenir dans un état de souffrance continue. » Ici, la *vie nue* prend une forme tangible : les détenus ne sont pas considérés comme des êtres humains dotés de droits, mais comme des corps sur lesquels le pouvoir peut s'exercer sans restriction (Fassin & Rechtman, 2007).

La privation des droits élémentaires et l'arbitraire du pouvoir sont des aspects centraux de cette condition. Les détenus de Saydnaya n'ont aucun contrôle sur leur existence : ils ne savent ni pourquoi ils sont emprisonnés, ni combien de temps leur détention durera. Cette absence totale de repères temporels ou juridiques est décrite par un autre survivant : « Chaque jour était le même enfer. On ne savait pas si on allait mourir, être torturé, ou simplement survivre pour endurer une autre journée. » Cette suspension du temps et des droits place les détenus dans une zone grise, une *zone d'exception*, où les normes habituelles de la justice et de l'humanité sont abolies (Agamben, 2005 ; Foucault, 1975).

Cette condition de *vie nue* à Saydnaya est renforcée par des pratiques visant à anéantir toute forme d'identité individuelle ou collective. Les détenus sont souvent appelés par des numéros ou des insultes, et non par leurs noms. Les humiliations quotidiennes, combinées à une privation sensorielle et sociale, visent à effacer leur subjectivité. « Je ne savais plus qui j'étais », confie un ancien prisonnier. « Nous n'avions plus de noms, plus de visages. Nous étions des ombres, rien de plus. » Ce processus de déshumanisation complète révèle comment le pouvoir cherche à réduire les individus à une existence purement biologique, privée de toute valeur symbolique ou sociale (Goffman, 1961 ; Scarry, 1985).

Enfin, la condition de *vie nue* à Saydnaya ne s'arrête pas aux murs de la prison. Elle s'étend à l'impact durable sur les survivants, qui, même après leur libération, restent marqués par leur exclusion et leur invisibilité. Certains expriment leur incapacité à se réinsérer dans la société : « Quand je suis sorti, je n'étais plus le même. J'avais l'impression d'être encore un prisonnier, enfermé dans ma propre tête. » Cette persistance de la marginalisation illustre l'efficacité

du dispositif de pouvoir, qui maintient ses effets bien au-delà de l'espace carcéral (Agamben, 1998 ; Fassin, 2015).

Ainsi, l'analyse sociologique de Saydnaya à travers le concept de *vie nue* montre comment cette prison représente un espace d'exclusion totale, où la domination atteint son paroxysme. En réduisant les détenus à une existence dépouillée de toute humanité et de tout droit, Saydnaya devient non seulement un outil de répression, mais aussi un instrument politique visant à perpétuer la peur, la soumission et le contrôle sur l'ensemble de la société.

Les mécanismes de torture à Saydnaya, tels qu'ils émergent des récits des survivants, ne se limitent pas à des actes de brutalité ponctuelle. Ils forment un système structuré où la violence physique, psychologique et symbolique s'articule pour produire une déshumanisation totale. Les théories sociologiques de Foucault, Goffman, Bourdieu, Agamben, et bien d'autres permettent d'éclairer ces dynamiques en montrant comment elles servent à effacer l'identité des détenus, à annihiler leur autonomie, et à projeter une ombre de terreur sur l'ensemble de la société syrienne. Saydnaya devient ainsi plus qu'une prison : elle incarne un modèle de domination, où l'humain est réduit à l'état d'objet, soumis à une autorité absolue et arbitraire. Cette analyse révèle les mécanismes par lesquels un régime autoritaire transforme la violence en un outil de contrôle social à la fois destructeur et durable (Foucault, 1975 ; Agamben, 1998 ; Bourdieu, 1993 ; Goffman, 1961).

III. La terreur au-delà des murs: La prison de Saydnaya comme instrument de contrôle social et politique

La prison de Saydnaya, au-delà de son rôle formel de réclusion et de punition, incarne un mécanisme de contrôle social et politique profondément ancré dans la structure du régime syrien. En déployant une terreur systémique qui traverse non seulement les murs de la prison, mais aussi les tissus sociaux et les consciences individuelles, Saydnaya devient un instrument de régulation, un espace où la peur est cultivée et normalisée pour maintenir l'ordre établi (Foucault, 1975/1993 ; Wedeen, 1999).

La notion de contrôle social dans le contexte de Saydnaya repose sur une gestion de l'angoisse et de l'incertitude. À travers l'isolement, la torture physique et psychologique, le régime impose une terreur qui plonge les détenus dans un état permanent d'inconfort et de soumission. Un ancien détenu

Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya

témoigne: « À Saydnaya, chaque jour était une épreuve, non pas parce que l'on savait ce qui allait arriver, mais parce que l'on ne savait jamais si l'on allait survivre jusqu'au lendemain. » Cette incertitude s'étend au-delà des murs de la prison, influençant la manière dont les citoyens perçoivent la sécurité et l'existence sous un régime autoritaire (Agamben, 2005 ; Butler, 2004). La société est ainsi traversée par une forme de paralysie morale et sociale, où la peur de l'arbitraire empêche la formation de mouvements de résistance ou de contestation.

Les liens sociaux, au sein des familles et des communautés, sont profondément dégradés par cette violence institutionnalisée. La prison de Saydnaya impose une rupture fondamentale entre les détenus et leur monde d'origine. Les proches subissent une sorte d'ostracisation sociale : « Ma famille a été évitée par tout le quartier. On nous traitait comme des parias. » Cette ostracisation découle d'un système de contrôle social visant à effacer toute forme de solidarité ou soutien envers les opposants du régime (Wedeen, 1999 ; Fassin, 2015). Ainsi, chaque individu devient une cible potentielle de répression, et la solidarité est perçue comme un acte de subversion.

Ce processus d'individualisation forcée conduit à un effritement du tissu social. Les relations humaines sont détruites ou subordonnées à la logique de la peur. L'expérience carcérale est décrite ainsi : « On nous a fait perdre tout ce qui faisait de nous des humains. » Ce processus d'effacement de l'humanité est au cœur du pouvoir disciplinaire exercé par le régime, où les détenus deviennent des entités anonymes, et leurs souffrances participent à la continuité sociétale du système (Foucault, 1975/1993).

La peur générée par Saydnaya, en tant qu'outil de dissuasion, fonctionne comme un dispositif social de contrôle qui va bien au-delà de l'institution carcérale. La violence incarnée dans la prison devient une norme sociale invisible, modifiant durablement la dynamique de la société syrienne : elle structure les rapports sociaux et influence les comportements des prisonniers, de leurs familles et de l'ensemble des citoyens (Amnesty International, 2017 ; Bourdieu, 1991). La prison devient un modèle de gouvernance par la peur, transformant chaque individu en agent de surveillance de soi et des autres, affaiblissant ainsi liens sociaux et autonomie individuelle.

L'atmosphère de peur qui se répand à l'extérieur produit une « vigilance sociale » permanente. La possibilité de n'être associé qu'à un détenu ou de manifester une opinion divergente devient un risque à haut prix : « J'ai vu des gens se taire, non parce qu'ils étaient d'accord avec le régime, mais parce qu'ils avaient peur d'être entendus. » Cette auto-censure, exacerbée par la surveillance omniprésente, efface l'espace de débat public ou de résistance indirecte (Haney, 2003 ; Agamben, 2005).

En sociologie, cela s'analyse à travers les notions de surveillance généralisée et de normalisation de la peur. Le phénomène Saydnaya produit une normalisation comportementale : la population adapte son comportement pour minimiser les risques, cristallisant des normes de prudence acceptée (Foucault, 1977 ; Wedeen, 1999). Cette normalisation contribue à l'instauration d'un ordre social où l'initiative personnelle, l'expression publique et la solidarité sont neutralisées par la crainte.

L'isolement psychologique s'étend au-delà des murs, fragmentant la société. L'expérience de Saydnaya — par la brutalité qu'elle exerce contre la solidarité des prisonniers — trouve écho dans une société atomisée et méfiante. Le régime dissout les réseaux d'entraide, transforme les individus en unités isolées dépendantes du conformisme pour survivre (Goffman, 1961 ; Foucault, 1975).

La peur de la répression, fondée sur des actes violents spectaculaires, devient un phénomène social global. Elle structure non seulement les actions, mais modifie également la perception de l'espace public et privé, transformant les esprits et les comportements individuels. Ainsi, Saydnaya n'incarcère pas seulement des corps, elle incarcère aussi les esprits et la société entière (Mbembe, 2003 ; Butler, 2004).

4. Conclusion

La prison de Saydnaya, à travers ses pratiques de torture systématique et sa violence institutionnalisée, s'impose comme un microcosme de domination et de contrôle, non seulement pour les détenus qui y sont enfermés, mais aussi pour la société syrienne dans son ensemble. Les récits des survivants permettent d'appréhender cette violence comme un instrument de régulation sociale et

Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya

politique, où la terreur devient un mécanisme fondamental pour maintenir l'ordre et empêcher toute forme de contestation. Ces témoignages exposent la manière dont la violence n'est pas seulement physique, mais aussi psychologique, symbolique et sociale, transformant les individus en objets déshumanisés et invisibilisés, soumis à un pouvoir arbitraire qui efface leur humanité.

Sociologiquement, l'étude de Saydnaya révèle les dynamiques complexes entre pouvoir, soumission et résistance. La peur générée par la prison se diffuse dans la société, produisant une normalisation de l'autocensure et de la soumission. La violence spectaculaire, comme les exécutions publiques, et la violence quotidienne, exercée à travers des humiliations, l'isolement, et la privation des droits fondamentaux, constituent un système de régulation où la société elle-même devient complice de son silence. En ce sens, la prison ne se limite pas à un lieu de punition, mais devient un outil de dissuasion collective, une sorte de « discipline invisible » qui traverse l'ensemble des rapports sociaux.

La dissuasion ne se cantonne pas à une simple répression des actes de résistance, mais touche à une structuration de l'espace social, un remodelage des relations humaines où la crainte du pouvoir s'insinue dans la conscience collective. En effet, ce processus de marginalisation et de soumission s'étend au-delà de la prison, englobant la société dans une sphère de contrôle généralisé. Les témoignages des anciens détenus, en dépeignant la peur et l'impossibilité de s'opposer, soulignent la manière dont l'autocensure devient une réponse quasi instinctive à la menace omniprésente, paralysant ainsi les capacités de résistance ou de critique sociale.

Les théories sociologiques, qu'elles soient inspirées de Foucault, Goffman, Bourdieu ou Agamben, éclairent la manière dont Saydnaya fonctionne non seulement comme un lieu d'enfermement physique, mais aussi comme une matrice de pouvoir symbolique, social et politique. La prison s'y inscrit comme un modèle de contrôle social total, où les individus sont contraints de se soumettre, d'intérioriser l'ordre imposé et de réprimer toute forme de contestation. Cette normalisation de la peur engendre un processus de déshumanisation systématique, où la vie, réduite à sa simple existence biologique, devient une « vie nue », privée de droits et d'identité. À travers cette

logique, Saydnaya ne sert pas seulement à punir, mais à modeler une société entière, où la terreur d'un lieu d'enfermement devient l'arme la plus puissante du régime pour maintenir son pouvoir.

L'analyse sociologique de Saydnaya révèle non seulement les mécanismes immédiats de la violence physique, mais aussi les couches plus subtiles de contrôle social qui agissent à un niveau collectif, plus large et souvent invisible. Ce contrôle va bien au-delà des murs de la prison et se diffuse dans la société tout entière. Dans ce contexte, la violence devient un outil multifonctionnel, permettant au régime non seulement de réprimer l'opposition, mais de structurer une société qui accepte la soumission comme une norme. Cela implique un processus de normalisation de la peur, où les individus intègrent cette violence dans leurs pratiques quotidiennes et modifient leurs comportements en fonction des risques et des menaces perçus.

La violence symbolique, au-delà de la violence physique subie par les détenus de Saydnaya, joue un rôle clé dans ce processus. Elle se manifeste par les humiliations, les dégradations, mais aussi par la mise en place d'un système de valeurs et de hiérarchies où les individus sont constamment confrontés à leur propre insignifiance. Par l'imposition de cette violence symbolique, le pouvoir ne se contente pas de briser le corps, mais s'attaque à l'âme et à l'esprit des détenus. C'est ce que Bourdieu qualifie de « violence symbolique », où l'individu, par le biais de l'intériorisation de sa propre subordination, devient non seulement victime, mais aussi complice de son propre écrasement. Ainsi, la prison de Saydnaya agit comme un laboratoire social dans lequel la domination se reproduit et s'étend à l'ensemble de la société, par un processus lent et insidieux d'acculturation de la peur.

L'autocensure, omniprésente dans ce contexte de répression, devient une réponse aux menaces du pouvoir, et ce processus ne se limite pas à un simple état de soumission passive, mais crée un cycle de contrôle et d'auto-régulation. Les citoyens, tout comme les détenus, prennent eux-mêmes en charge le maintien de l'ordre social par la peur, construisant ainsi un environnement où la contestation est non seulement risquée mais perçue comme impensable. L'individu, craintif et dépossédé de son pouvoir d'agir, finit par internaliser l'autorité, et c'est ainsi qu'une société disciplinée se constitue, non par des chaînes visibles, mais par la psyché collective qui consent à la domination.

Les Prisonniers d'Opinion en Syrie: Une Analyse Sociologique de la Domination, de la Déshumanisation et du Contrôle Social à travers le Modèle de la Prison de Saydnaya

Cette dynamique de soumission silencieuse ne se réduit pas à un simple mécanisme de contrôle social. Elle opère dans une logique de désolidarisation, où toute forme de résistance collective est annihilée par l'individualisation de la peur et par la destruction des liens sociaux. L'absence de solidarité entre les détenus, exacerbée par le système carcéral de Saydnaya, trouve un reflet dans la société syrienne dans son ensemble, où les relations interpersonnelles sont fragilisées et où l'expression de solidarité est réprimée. Par cette fragmentation sociale, le pouvoir établit un modèle d'individualisme extrême où chacun, même en dehors des murs de la prison, est poussé à se surveiller, à s'autocensurer et à se soumettre aux normes imposées.

En définitive, cette analyse sociologique met en évidence un contrôle social qui, loin de se limiter à une répression directe et évidente, s'inscrit dans une forme de domination plus subtile et durable. La violence à Saydnaya fonctionne comme un instrument pour remodeler l'ordre social dans son ensemble, où la terreur crée un cadre d'oppression invisible mais omniprésent. Ce processus contribue à instaurer une forme de soumission silencieuse où la peur, la marginalisation et l'effacement de la solidarité collective jouent un rôle central dans la perpétuation du pouvoir. Cette logique de soumission se transforme ainsi en une dynamique de reproduction de l'ordre établi, assurant une société où la résistance devient presque impensable, et où l'individu, de la prison à la société civile, est amené à se conformer sans même en être pleinement conscient.

5. Liste des sources et des références

- Agamben, G. (1998). *Homo Sacer: Le pouvoir souverain et la vie nue*. Seuil.
- Agamben, G. (2005). *L'État d'exception*. Seuil.
- Amnesty International. (2017). *Human Slaughterhouse: Mass Hangings and Extermination at Saydnaya Prison, Syria*. <https://www.amnesty.org>
- Bourdieu, P. (1991). *Langage et pouvoir symbolique*. Seuil.
- Bourdieu, P. (1993). *La misère du monde*. Seuil.

- Bourdieu, P., & Passeron, J.-C. (1970). *La reproduction. Éléments pour une théorie du système d'éducation*. Seuil.
- Butler, J. (1997). *Excitable Speech : A Politics of the Performative*. Routledge.
- Butler, J. (2004). *Precarious Life : The Powers of Mourning and Violence*. Verso.
- Fassin, D. (2015). *La force de l'ordre. Une anthropologie de la police des quartiers*. Seuil.
- Fassin, D., & Rechtman, R. (2007). *L'empire du traumatisme*. Flammarion.
- Foucault, M. (1975). *Surveiller et punir : Naissance de la prison* (trad. française de l'édition de 1975). Gallimard.
- Foucault, M. (1977). *Surveiller et punir : Naissance de la prison* (réédition). Gallimard.
- Goffman, E. (1961). *Asylums : Essays on the Social Situation of Mental Patients and Other Inmates*. Anchor Books.
- Haney, C. (2003). The psychological impact of incarceration: Implications for post-prison adjustment. In J. Travis & M. Waul (Eds.), *Prisoners Once Removed* (pp. 33–66). Urban Institute Press.
- Mbembe, A. (2003). Necropolitics. *Public Culture*, 15(1), 11–40.
- Scarry, E. (1985). *The Body in Pain : The Making and Unmaking of the World*. Oxford University Press.
- Wedeen, L. (1999). *Ambiguities of Domination : Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria*. University of Chicago Press.
- Zimbardo, P. G. (2007). *The Lucifer Effect : Understanding How Good People Turn Evil*. Random House.

التدخلات الأجنبية ورهاناتها على استقرار الدول الهشة

Foreign Interventions and Their Impact on the Stability of Fragile States



د. عائشة الهوس

باحثة في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب

ahdlward@gmail.com

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دوافع التدخل الدولي في الدول الهشة، من خلال استعراض العوامل الاقتصادية، الجيوسياسية، والأمنية التي تؤدي إلى التدخلات الخارجية. يناقش البحث كيف تؤثر التحالفات الإقليمية والتوازنات الدولية على قرارات الدول الكبرى بشأن التدخل، مع التركيز على التأثيرات الناتجة عن هذه التدخلات على استقرار وسيادة الدول المستهدفة. كما يقدم البحث توصيات لتعزيز قدرة الدول الهشة على تحقيق الاستقرار الداخلي دون الاعتماد على التدخلات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التدخل الدولي؛ الدول الهشة؛ المصالح الجيوسياسية؛ الاستقرار الإقليمي؛ الأمن القومي.

Abstract

This study aims to analyze the motives behind international intervention in fragile states by examining the economic, geopolitical, and security factors that drive external interventions. The research discusses how regional alliances and international balances influence major powers' intervention decisions, focusing on the consequences of these interventions on the stability and sovereignty of the targeted states. The study also provides recommendations to enhance fragile

states' ability to achieve internal stability without relying on foreign interventions.

Key words: International intervention; fragile states ; geopolitical interests; regional stability; national security.

1. مقدمة

في ظل تصاعد التدخلات الدولية في الدول الهشة {عدنان سمير دهيرات، ص:73} ، أصبح من الضروري تحليل العوامل والدوافع التي تحكم هذه الظاهرة. فالدول الهشة تعاني من ضعف في مؤسساتها السياسية والاقتصادية، مما يجعلها عرضة للتأثيرات الخارجية سواء من قبل القوى الكبرى أو الفاعلين الإقليميين. يتجلى التدخل الدولي في أشكال متعددة، تشمل التدخل العسكري، والسياسي، والاقتصادي، وغالبًا ما يتم تبريره بمسوغات مثل تعزيز الأمن، تحقيق الاستقرار، أو حتى نشر الديمقراطية. إلا أن التجارب التاريخية أثبتت أن المصالح الاستراتيجية للدول المتدخلة تلعب الدور المحوري في هذه التدخلات.

ويتضح مما سبق أن هذا الموضوع يعالج إشكالية جوهرية تتجلى في ما هي العوامل الأساسية التي تدفع القوى الكبرى إلى التدخل في الدول الهشة، وكيف تؤثر هذه التدخلات على استقرار تلك الدول؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة كما يلي:

✓ ما هي أبرز الدوافع الاقتصادية والسياسية والأمنية للتدخلات الدولية في الدول الهشة؟

✓ كيف تؤثر التوازنات الإقليمية والتحالفات الدولية في قرارات التدخل؟

✓ ما مدى تأثير التدخلات الدولية على سيادة واستقرار الدول الهشة؟

✓ ما البدائل الممكنة لتعزيز استقرار الدول الهشة دون تدخل خارجي؟

ولمعالجة هذا الاشكال سنعتمد على مقارنة تحليلية قانونية سياسية وفق ثلاث مباحث رئيسية

كالآتي:

✓ المبحث الأول: أشكال التدخلات الأجنبية

✓ المبحث الثاني: دوافع التدخلات الأجنبية

✓ المبحث الثالث: تأثيرات التدخلات على استقرار الدول الهشة

2. أشكال التدخلات الأجنبية

يثير مفهوم التدخل الدولي إشكاليات متعددة جعلته موضع خلاف بين الفقهاء والباحثين في مجال القانون الدولي والعلاقات الدولية، وذلك لكون المصطلح ذاته ينطوي على دلالات متعددة، بعضها متقارب وبعضها محاط بدرجة من الغموض، وقد تنوعت تعريفات التدخل الدولي في الأدبيات القانونية، إلا أن تحديد مفهوم جامع يسهم في إزالة اللبس يظل ضروريًا. وفي هذا السياق، يمكن تعريف التدخل الدولي بأنه "إجراء منظم تتبناه وحدة سياسية دولية، سواء كانت دولة منفردة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية عالمية أو إقليمية، وذلك من خلال وسائل الإكراه أو الضغط، التي قد تشمل الأدوات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، أو مزيجًا منها، بهدف التأثير على هيكل السلطة في الدولة المستهدفة، سواء بتغييره أو دعمه، أو بغرض إعادة توجيه سياستها الداخلية أو الخارجية". {نجيب مناع، 2016/2015، ص:14}

وتكشف الممارسة الدولية عن تعددية أنماط التدخلات التي أضحت سمة مميزة للعلاقات الدولية المعاصرة. وقد تنوعت هذه التدخلات وفقًا للزاوية التي يُنظر منها إلى مفهوم التدخل. فمن حيث الوسائل المستخدمة، يمكن التمييز بين التدخل العسكري والتدخل غير العسكري، بينما من حيث الفاعلين المنخرطين في التدخل، ينقسم التدخل إلى تدخل فردي تمارسه دولة واحدة، وتدخل جماعي تشترك فيه مجموعة من الدول أو المنظمات الدولية. أما من حيث الأساليب المتبعة، فيمكن تصنيف التدخل إلى تدخل مباشر، يتم من خلال إجراءات واضحة ومعلنة، وتدخل غير مباشر، يتم بأساليب غير تقليدية أو عبر قنوات غير رسمية.

1.1.2. التدخل العسكري

يعتبر التدخل العسكري من أخطر أنواع التدخلات على استقلال وسيادة الدول وعلى الأمن والسلم الدوليين في الوقت ذاته، ويحدث عندما تتدخل إحدى الدول أو أحد أشخاص القانون الدولي

الأخرى في شؤون دولة أخرى باستعمال القوة العسكرية النظامية أو التهديد باستعمال القوة المسلحة، بقصد التأثير على إرادة الدولة المتدخل فيها، أي بإرسال وحدات من جيشها الوطني أو الخاص إلى دولة أخرى، وقد يكون بإرسال الدولة وحدات عسكرية غير نظامية تابعة لأحد طرفي النزاع القائم في الدولة الأخرى بعد قيام الدولة المرسله بتدريب وتجهيز تلك الوحدات، وتسمى هذه الحروب عادة "الحروب بالوكالة"، إذ يفترض في هذا النوع من التدخل عموماً، أن تكون للدولة المتدخلة قوة عسكرية كافية تستطيع من خلالها أن تغير موازين القوى في الميدان، أي أن تشكل قدراتها العسكرية تهديد كاف للدولة الأضعف بحيث تخضع لإرادة الدولة المتدخلة حتى دون الحاجة لاستعمال القوة العسكرية ميدانياً. {إلى نقولا الرحباني، 2011، ص ص: 26-27}

ويختلف مفهوم التدخل العسكري عن مفهوم الحرب، فهذه الأخيرة هي مواجهة تحصل بين طرفين يستخدمان القوة العسكرية، بينما التدخل فهو عمل أحادي الجانب في جوهره، لكنه قد يواجه بعض المقاومة، ويحدث بشكل عام من طرف قوي يتدخل عسكرياً في دولة ضعيفة نسبياً.

كما يختلف مفهوم التدخل العسكري عن مفهوم "اللجوء إلى القوة" المنصوص عليه القانون الدولي وفي ميثاق الأمم المتحدة، بحيث عادة ما يكون "اللجوء إلى القوة" في العلاقات الدولية نتيجة نزاع بين طرفين من أشخاص القانون الدولي فيلجأ أحدهما إلى استعمال القوة خلافاً لمقتضيات القانون الدولي والميثاق الأممي، أما التدخل العسكري فيكون نتيجة لتصور معين من دون اشتراط وجود نزاع أو قيامه بشكل فعلي.

ويشترط في تحقيق التدخل العسكري أن يكون هناك استخدام فعلي للقوات المسلحة والقيام بعمليات عسكرية قتالية، والواقع الدولي منذ القدم زاخر بهذا النوع من التدخل، والأمثلة كثيرة منها العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، والعدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 2005، كما هناك تدخلات عسكرية بقرار من قبل الأمم المتحدة استناداً إلى المواد 41، 42، 43، بموجب الفصل السابع، كالتدخل الذي حدث في كوريا سنة 1950، كما تعددت هذه التدخلات بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن أبرزها التدخل العسكري في حرب الخليج الثانية سنة 1991، والتدخل في كوسوفو سنة 1999، والتدخل في أفغانستان سنة 2001، والتدخل العسكري العراق سنة 2003.

كما يتحقق التدخل العسكري بحشد الجيوش العسكرية على حدود الدولة المتدخلة في شؤونها والتهديد باستخدامها أو احتلال جزء من أرض الدولة أو محاصرة شواطئها البحرية أو خرق مجالها

الجوي، بقصد التأثير على إرادة الدولة المتدخل في شأنها حتى تستجيب لمطالب الطرف المتدخل الذي غالبا ما يكون أكثر قوة ونفوذ.

2.2. التدخل الاقتصادي

يقصد بالتدخل الاقتصادي ذلك الضغط الذي تمارسه الدولة أو الجهة المتدخلة مستخدة فيه الوسائل الاقتصادية للتأثير على الشؤون الداخلية للدولة محل التدخل، ويعد تدخلا اقتصاديا أيضا ذلك التدخل الذي يكون الهدف منه اقصاديا أي تغيير رؤى اقتصادية في الدولة المتدخل فيها، من قبيل تعديل قوانينها المنظمة للمجال الاقتصادي حتى يتماشى مع رؤية ومصالح الدولة المتدخلة.

ويعد التدخل الاقتصادي من أهم وأخطر أشكال التدخل خاصة في ظل العولمة وما نتج عنها من تحديات، حيث تستخدم فيه الأطراف الأجنبية سياسات اقتصادية للتأثير والضغط من خلال استهداف القطاعات الاقتصادية الحساسة للدول محل التدخل.

كما أنه يعتبر من أكثر الأساليب التي تلجأ إليها الأشخاص الدولية سواء كانت دولا أو منظمات دولية، بل يمكن القول أن التدخل الاقتصادي من أكثر أشكال التدخل استخداما نظرا لما يتميز به عن غيره من أشكال التدخل على اعتبار أنه خفي ومستتر إذ يصعب الادعاء بوقوع هذا التدخل من جهة ومن جهة أخرى يصعب إثبات المسؤولية الدولية عن التدخل الاقتصادي.

ويتجسد التدخل الاقتصادي من خلال التغلغل الاقتصادي الذي دخل إلى اقتصاديات الدول عن طريق البورصات والمؤسسات المالية العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعار الأوراق المالية في هذه البورصة أو تلك، نظرا لكون السوق العالمية هي أقوى الآن من الدول التي يفترض بها أن تحتكر السلطة السياسية ولم يعد بإمكان أحد تجنب التعامل معها، كما لا يستطيع أي كان التخلص منها سواء الدولة أو المشرع، فضلا عن الشروط الاقتصادية التي تفرضها الدول الكبرى أو المؤسسات المانحة أو المنظمات الدولية، التي تعد تدخلا علنيا وواضحا في شؤون الدول بما ينتج عنها من تأثير على سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق نستنطق قول "سوزان سترايخ" التي أكدت على أن "قوى السوق العالمية هي الآن أقوى من الدول التي يفترض بها احتكار السلطة السياسية على المجتمع والاقتصاد، فبعد أن كانت الدول هي السيدة على الأسواق باتت الأسواق السيدة على الدول والحكومات في كثير من

المجالات" {نقولا الرحباني، ص: 29}، بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية أو ما يعرف بالسياسات الإغرائية ومنح القروض المالية التي تعد من أبرز أنواع هذا التدخل، من دون إغفال استراتيجية فرض الحصار الاقتصادي وقطع العلاقات الاقتصادية ومقاطعة المنتجات والسلع وتجميد الأرصدة المصرفية في البنوك العالمية ومنع المعونات والمساعدات الإنسانية لتلك الدول محل التدخل. {عثمان عبدالرحمن عبداللطيف محمد، 2007، ص ص: 16-19}

وأهم ما يميز هذا النوع من التدخل هو أنه يستخدم الضغوط محل القوة أي أنه لا يستخدم القوة المسلحة وإنما الضغوط الاقتصادية التي تضعف اقتصاديات الدول بل وتشلها أحيانا، لذلك اتجه بعض الفقهاء والمحللين إلى تعريف التدخل الاقتصادي بأنه: "ذلك النوع من التدخل الذي يكون عن طريق التدابير الاقتصادية التي ترمي إلى التأثير على سياسة الدول المراد التدخل في شؤونها"، كما يمكن أن يتم عن طريق الضغط الاقتصادي أو اتخاذ خطوات اقتصادية تهدد الاستقلال الاقتصادي للدولة محل التدخل وتعرضه للخطر من خلال منعها من ممارسة سيادتها على مصادرها أو فرض حصار اقتصادي عليها.

3.2 التدخل السياسي

التدخل السياسي هو ذلك التدخل الذي يتمثل في الضغوط الخارجية التي تهدف إلى إضعاف أو قهر النظام السياسي والاقتصادي للدولة، وتتراوح هذه الضغوط بين تقديم طلبات كتابية أو شفوية، وإطلاق تصريحات من قبل السياسيين أو الدبلوماسيين، تعبر عن مواقف تعتبر من صميم الشؤون الداخلية للدول، وقد تتم من خلال دعوى من قبل إحدى الدول بعقد مؤتمر لحل نزاع قائم بين دولتين أو لإيجاد حل لنزاع داخلي في إحدى الدول الأخرى، تسعى من خلاله الدولة الداعية لتحقيق مصالح سياسية مباشرة أو غير مباشرة. {مناع، ص: 89}

وهذا التدخل تكون الغاية منه تغيير النظام السياسي للدولة المتدخل ضدها أو تحقيق مصالح سياسية مباشرة داخل الدولة محل التدخل أو بقلب نظام الحكم القائم داخل الدولة أو تدخل في الحروب الأهلية وتقديم المساعدات لأحد الأطراف دون الآخر لإشغال فتيل الحرب داخل الدولة محل التدخل، الأمر الذي يؤكد على عدم مشروعية هذا النوع من التدخل لأن تقديم المساعدات تكون بتمييز وتكون لتقوية طرف على حساب الآخر.

كما يمكن أن تكون الغاية من التدخل، إرغام الدولة المتدخل في شؤونها على اتخاذ موقف معين اتجاه قضية من القضايا الدولية أو تغيير موقف اتخذته لا يصب في مصالح الدولة المتدخلة.

3. دوافع التدخلات الأجنبية

يتبين من خلال التحليل أن العوامل الإقليمية والدولية تظل ذات تأثير كبير في تعزيز أو تقليص احتمالات التدخل الدولي، حيث كشفت الدراسات الكمية المستندة إلى تجارب تاريخية متعددة أن التدخل الدولي يعتمد على تداخل الحسابات القيمية والمصلحية في كثير من الحالات. ومع ذلك، يظهر أن العوامل المصلحية تُعد شرطاً أساسياً، ما يعني أنه لا يمكن تصور حدوث تدخل دولي في غياب الاعتبارات المصلحية، حتى وإن كانت العوامل القيمية والإنسانية موجودة. بعبارة أخرى، يمكن أن تكون المصالح وحدها الدافع وراء التدخل، حتى إذا كانت الأسس الإنسانية غائبة أو غير واضحة. ويعتبر التدخل الأمريكي في العراق عام 2003 مثلاً بارزاً على ذلك، حيث لم تكن العوامل القيمية هي الدافع الرئيسي لهذا التدخل. يمكن تطبيق نفس الفكرة على الحالات الليبية والسورية. {محمد عبدالحفيظ الشيخ، 2014، ص:129}

تلعب التوازنات الإقليمية والتحالفات الدولية دوراً رئيسياً في تحديد توجهات القوى الكبرى تجاه الدول الهشة، حيث تُشكل هذه التحالفات أداة لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري في مناطق استراتيجية. فالدول القوية تسعى إلى إقامة تحالفات إقليمية تعزز من تأثيرها، وتمكنها من التدخل بطرق مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية للدول الهشة، إما لضمان استقرار النظام العالمي وفق مصالحها أو لمنع أي تهديد محتمل لنفوذها.

في هذا السياق، تؤدي التوازنات الإقليمية دوراً حيوياً في فهم ديناميات التدخلات الدولية، حيث غالباً ما تُستغل هشاشة بعض الدول لتعزيز النفوذ الجيوسياسي. فعندما تكون هناك فراغات في السلطة أو أزمات سياسية في الدول الهشة، تجد القوى الكبرى والتحالفات الدولية في ذلك فرصة للتدخل، سواء عبر دعم أنظمة موالية لها، أو من خلال فرض سياسات اقتصادية وأمنية تخدم أجنداتها. على سبيل المثال، يُعتبر التدخل في ليبيا وسوريا مثلاً على كيفية تفاعل التوازنات الإقليمية

مع مصالح القوى الكبرى، حيث استُخدمت التحالفات الدولية لتبرير التدخلات العسكرية والاقتصادية تحت ذرائع مختلفة مثل حماية المدنيين أو مكافحة الإرهاب.

علاوة على ذلك، فإن التحالفات الإقليمية توفر غطاءً شرعياً لهذه التدخلات، إذ تعمل المنظمات الإقليمية والدولية مثل الأمم المتحدة، حلف الناتو، أو الاتحاد الأوروبي كأدوات لإضفاء الشرعية على التدخلات الخارجية. فغالبًا ما يتم تصوير هذه التدخلات على أنها تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار، في حين أنها تخدم بدرجة أكبر مصالح القوى المهيمنة. (أمان الله بن ميلاد،

<https://www.aacid.org/page/topic>

وعليه، فإن التحالفات الإقليمية والتوازنات الجيوسياسية ليست فقط أداة لتحقيق المصالح المشتركة بين الدول، بل يمكن أن تكون أيضًا عاملاً محفزاً للتدخلات الأجنبية في الدول الهشة، حيث تستخدم القوى الكبرى هذه العلاقات لإعادة تشكيل المشهد السياسي وفق رؤاها ومصالحها، مما يعمق أزمات الدول الهشة بدلاً من مساعدتها على تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

وقد شهدت السياسة الدولية تدخلات متعددة تهدف إلى تغيير الأنظمة السياسية التي لا تتماشى مع مصالح القوى الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة وفرنسا. إذ نفذت الولايات المتحدة أكثر من 70 تدخلاً عبر العالم، كان الهدف منها غالباً إضعاف الأنظمة غير الخاضعة لنفوذها، كما حدث في تشيلي عام 1973 بإسقاط حكومة ألييندي، وفي إيران من خلال الإطاحة بمصدق عام 1953، ثم محاولة إعادة الشاه بعد ثورة 1979. كما دعمت محاولات الانقلاب ضد أنظمة في فنزويلا وتركيا وفرضت حصاراً على كوبا لعقود. والجامع بين هذه الحالات هو سعي هذه الدول للحفاظ على استقلاليتها وبناء أنظمة قوية ذات سيادة، وهو ما واجهته الولايات المتحدة بالتدخل المباشر أو غير المباشر.

وفي الشرق الأوسط، لم تكن هذه التدخلات أقل حدة، حيث اتبعت القوى الكبرى استراتيجيات لدعم أنظمة استبدادية تخدم مصالحها، بغض النظر عن الشرعية الشعبية. فقد شهد العالم العربي دعمًا متواصلًا لأنظمة استبدادية، سواء كانت عسكرية، علمانية متطرفة، أو حتى دينية، شرط أن تضمن هذه الأنظمة استمرار المصالح الغربية، حتى لو كان ذلك على حساب شعوبها.

وتجلى ذلك بوضوح في دعم فرنسا لنظام زين العابدين بن علي في تونس، حيث وُصفت تونس بأنها "نموذج ديمقراطي"، بينما كانت في الواقع دولة قمعية تمارس انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

واستمر الدعم حتى مع اندلاع ثورة 2011، حين عرضت فرنسا خبرتها الأمنية لقمع الاحتجاجات الشعبية، ما كشف ازدواجية الخطاب الغربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان. (رشيد زياني شريف، <https://hoggar.org/2019/12/02>)

1.3. المصالح الاقتصادية

تُعتبر الموارد الطبيعية أحد المحركات الرئيسية للتدخلات الدولية، حيث تسعى الدول الكبرى إلى تأمين إمداداتها الاستراتيجية من النفط، الغاز، المعادن، وغيرها من الموارد الأساسية. وتُعد حالة العراق عام 2003 مثالاً بارزاً على ذلك، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن السيطرة على النفط العراقي كان من بين العوامل المصلحية التي دفعت الولايات المتحدة وحلفاءها إلى التدخل، بغض النظر عن التبريرات الإنسانية التي طُرحت آنذاك.

تعد المصالح الاقتصادية من أبرز الدوافع التي تحفز الدول على التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى. ويتمثل ذلك في:

- **السيطرة على الموارد الطبيعية:** تلعب الموارد مثل النفط والغاز دوراً محورياً في رسم السياسات الخارجية للقوى الكبرى، كما ظهر في التدخل الأمريكي في العراق عام 2003، حيث كان للنفط تأثير كبير في القرار السياسي.
- **حماية الاستثمارات الأجنبية:** تحرص الدول المتقدمة على حماية استثماراتها في البلدان النامية، مما قد يؤدي إلى تدخل عسكري أو اقتصادي لضمان استقرار البيئة الاستثمارية.

ويبقى التدخل الأجنبي أداة لخدمة مصالح القوى الكبرى، فيما تكون الشعوب المتضرر الأول منه، سواء كان الهدف دعم نظام حليف أو الإطاحة بآخر. فالفائدة الحقيقية تعود إلى القوى المتدخلة، بينما يكون دعمها للأنظمة المحلية مجرد مكسب مؤقت، ينتهي بمجرد انتفاء فائدته. وكثيراً ما أطاحت هذه القوى بحلفائها حين أصبحوا عبئاً عليها أو لم يعودوا يخدمون أجنداتها.

2.3 الأهداف الجيوسياسية

تسعى القوى العظمى إلى تعزيز وجودها العسكري والسياسي في مناطق استراتيجية حول العالم من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر. ففي الحالة الليبية، شهدنا تدخلًا دوليًا كان مبرره الظاهري حماية المدنيين، لكن التحليلات الاستراتيجية أشارت إلى أن القوى الغربية كانت مهتمة بالتحويلات السياسية في المنطقة بما يخدم مصالحها في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. كما أن التدخلات في سوريا تعكس صراعًا جيوسياسيًا بين قوى دولية مثل روسيا، الولايات المتحدة، وتركيا، حيث يسعى كل طرف إلى تعزيز نفوذه الإقليمي

يعد تعزيز النفوذ الإقليمي والدولي عاملاً أساسيًا في تحفيز التدخلات الأجنبية، ويظهر ذلك في:

- **التحكم في التوازنات الإقليمية:** تحاول الدول الكبرى الحفاظ على مواقعها المهيمنة عبر التدخل في مناطق استراتيجية، كما حدث في التدخل الروسي في سوريا لحماية مصالحها الجيوسياسية.
- **تعزيز النفوذ الدولي:** تستخدم بعض الدول التدخل كأداة لبسط نفوذها في الساحة الدولية، مما يعزز مكانتها في المؤسسات الدولية ويؤثر على القرارات العالمية.

3.3. الأمن القومي

تُبرر بعض الدول تدخلاتها الخارجية باعتبارها أمنية تتعلق بمكافحة الإرهاب أو مواجهة تدفقات الهجرة غير النظامية. على سبيل المثال، اعتمدت الولايات المتحدة وفرنسا على مبرر مكافحة الإرهاب في تدخلاتهما في منطقة الساحل الأفريقي، لا سيما في مالي، حيث تصاعد نفوذ الجماعات المتطرفة. كما تستخدم بعض الدول الأوروبية التدخل كوسيلة لمنع تدفق اللاجئين عبر البحر الأبيض المتوسط من خلال تعزيز وجودها العسكري والسياسي في مناطق النزاعات.

تعتبر الدوافع الأمنية من أهم المبررات التي تستند إليها الدول في تبرير تدخلاتها الخارجية:

- **مكافحة الإرهاب:** أصبحت الحرب على الإرهاب ذريعة رئيسية للتدخل العسكري، كما شهدناه في التدخلات الأمريكية في أفغانستان والعراق.

• الحد من الهجرة غير النظامية: تسعى الدول الأوروبية إلى التدخل في الدول المصدرة للهجرة غير النظامية لضبط التدفقات السكانية وتأمين حدودها.

يتضح من خلال التحليل أن التدخل الدولي لا يمكن أن يتم بمعزل عن العوامل المصلحية، حتى وإن تم تسويقه باعتباره قائمًا على اعتبارات إنسانية. فالتجارب التاريخية، كما في العراق، ليبيا، وسوريا، تبرز كيف أن المصالح الاقتصادية، الجيوسياسية، والأمنية كانت المحرك الأساسي لمثل هذه التدخلات. كما أن الخطاب المزدوج المستخدم من قبل الدول المتدخلة يؤكد على ضرورة إعادة تقييم الأطر القانونية والأخلاقية التي تحكم التدخلات الدولية، لضمان عدم استخدامها كأداة لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية على حساب الشعوب المستهدفة.

وفي هذا السياق تشير هذه التدخلات إلى أن العامل الحاسم في السياسة الدولية ليس القيم المعلنة مثل الديمقراطية، وإنما المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، حيث يتم دعم الأنظمة التي تضمن النفوذ الأجنبي، بينما يتم إسقاط الأنظمة التي تسعى إلى الاستقلال الحقيقي.

علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات أن صناع القرار في الدول المتدخلة غالبًا ما يعتمدون على خطابات مزدوجة لتبرير التدخل؛ حيث يتم تقديم التفسيرات المصلحية في مواجهة الرأي العام الداخلي لتوضيح تكلفة التدخل، بينما تُستخدم المبررات القيمية والإنسانية في السياق الدولي، خاصة في المنظمات الدولية.

4. تأثيرات التدخلات على استقرار الدول الهشة

تواجه الدول الهشة تحديات كبيرة في الحفاظ على سيادتها بسبب التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العالمية، حيث يمكن تحليل هذه التأثيرات من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية. يتمثل البعد الأول في مدى تحقيق الأهداف والمصالح من خلال السياسات المتبعة، حيث تواجه الدول الهشة تدخلات خارجية تُعقد قدرتها على تبني سياسات مستقلة، مما يخلق صراعات تكتيكية بين هذه الدول والجهات الفاعلة الدولية حول أفضل السبل لتحقيق المصالح الوطنية. أما البعد الثاني، فيرتبط بالبنية الدولية التي تشكل الإطار الذي تتحرك فيه الدول الهشة، حيث تفرض هذه البنية قيودًا صارمة على قدرتها على اتخاذ قرارات سيادية، وتجعلها عرضة لضغوط سياسية واقتصادية تؤثر في استقرارها الداخلي. في حين يشير البعد الثالث إلى العمليات داخل المجتمع الدولي التي تدمج

بين تحقيق المصالح والبنية العالمية، حيث تعمل هذه العمليات على تحديد الآليات التي تُراقب تفاعل الدول الهشة مع القوى الكبرى، مما يجعلها أكثر تأثرًا بالإملاءات الخارجية.

في هذا السياق، يعتبر بناء المؤسسات عنصرًا محوريًا في ممارسة الهيمنة وفقًا لمفهوم غرامشي، إذ تساهم المؤسسات - سواء السياسية، العسكرية، الاجتماعية، أو الاقتصادية - في إضفاء الشرعية على التدخلات الدولية في الدول الهشة، سواء عبر وسائل قسرية أو توافقية. وتُظهر العلاقة بين القوى الكبرى والدول الهشة نموذجين رئيسيين: الأول يعتمد على الإكراه المباشر من خلال التدخلات العسكرية أو الاقتصادية، والثاني يقوم على التراضي القسري عبر تقديم مساعدات مشروطة أو فرض سياسات إصلاحية تخدم أجندات القوى المهيمنة. وتؤدي هذه العلاقات إلى استمرار هشاشة الدول المستهدفة، حيث تصبح خاضعة لإملاءات الفاعلين الدوليين مقابل الحد الأدنى من الاستقرار الداخلي.

تتجلى هذه الهيمنة في عمل المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، التي تُعزز من تبعية الدول الهشة عبر سياسات اقتصادية تُفرض عليها بدعوى الإصلاح، لكنها غالبًا ما تزيد من ضعفها البنيوي. وبالمثل، تُمارس المنظمات الأمنية مثل مجلس الأمن، وحلف الناتو، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، دورًا رئيسيًا في إدارة الصراعات داخل الدول الهشة، بما يضمن تحقيق مصالح القوى الكبرى تحت غطاء التدخلات الإنسانية أو حفظ الأمن. {إيرل كونتيه مورغان، <https://www.alrakoba.net>}

في النهاية، تُرسخ الهيمنة - سواء القسرية أو التوافقية - تبعية الدول الهشة للنظام العالمي القائم، حيث يتم استغلال ضعفها الداخلي لضمان استمرار النفوذ الخارجي عليها. ونتيجة لذلك، تصبح الدول الهشة مساحات مفتوحة للتدخلات الدولية، مما يُعمق أزماتها السياسية والاقتصادية، ويمنعها من تحقيق الاستقلال الفعلي أو بناء مؤسسات قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

تتراوح هذه التأثيرات بين تعزيز الاستقرار في بعض الحالات وتفاقم الأزمات في حالات أخرى، إذ يتطلب فهم هذه التدخلات تحليلًا دقيقًا لدوافع الفاعلين الدوليين وتقييمًا شاملاً لنتائجها على المدى الطويل.

1.4 تعزيز الاستقرار من خلال التدخلات الأجنبية

في بعض السيناريوهات، يمكن أن تسهم التدخلات الخارجية في بناء المؤسسات وتعزيز الاستقرار، خاصة عندما تتم بالتنسيق مع السلطات المحلية وتهدف إلى دعم عمليات السلام وإعادة الإعمار. على سبيل المثال، لعب الاتحاد الأفريقي دورًا مهمًا في تعزيز الأمن والاستقرار في أفريقيا من خلال بعثات حفظ السلام، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم)، حيث ساهمت هذه البعثات في مواجهة التحديات الأمنية ودعم الاستقرار المحلي. {إلهام النجار، <https://shafcenter.org>}

2.4. تفاقم الأزمات نتيجة التدخلات الأجنبية

من ناحية أخرى، قد تؤدي التدخلات الأجنبية إلى زيادة الصراعات الداخلية وزعزعة الاستقرار، خاصة عندما تُنفَّذ دون تفويض دولي أو تنسيق مع السلطات المحلية. تُظهر حالات مثل العراق وليبيا أن التدخلات العسكرية، حتى وإن كانت تهدف إلى حماية حقوق الإنسان أو تغيير أنظمة قمعية، قد تسفر عن فوضى سياسية وأمنية مستمرة. في العراق، أدى التدخل العسكري عام 2003 إلى تغيير النظام، ولكنه أيضًا أسفر عن فوضى سياسية وأمنية استمرت لسنوات. {مجلة الوظائف، <https://wadaef.net>}

تُبرز التدخلات الأجنبية في الدول الهشة تباينًا في النتائج بين تعزيز الاستقرار وتفاقم الأزمات. يتطلب تقييم هذه التدخلات تحليلًا دقيقًا لدوافعها ونتائجها المحتملة، مع مراعاة المبادئ القانونية الدولية والتأثيرات طويلة الأمد على استقرار الدول المعنية، حيث تُظهر الدراسات أن التدخلات الأجنبية في الدول الهشة قد تؤدي إلى تعقيد الأوضاع الأمنية والسياسية، خاصة في المناطق التي تعاني من نزاعات مستمرة. على سبيل المثال، في منطقة الساحل الأفريقي، ساهمت التدخلات الخارجية في زيادة تعقيد النزاعات وزعزعة الاستقرار، مما أدى إلى فشل الدولة في بعض الحالات.

5. الخاتمة

يُظهر تحليل التدخلات الدولية في الدول الهشة أن المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى تلعب دورًا رئيسيًا في توجيه سياساتها الخارجية، حيث تأتي المصالح الاقتصادية والجيوسياسية والأمنية في مقدمة الدوافع التي تدفع هذه القوى إلى التدخل. ومن خلال دراسة عدة حالات، يتضح أن التدخلات غالبًا ما تؤدي إلى نتائج متباينة، فقد تسهم أحيانًا في استقرار مؤقت لكنها في كثير من الأحيان تزيد من تفاقم الأزمات الداخلية.

وانطلاقاً مما سبق نقترح مجموعة من التوصيات في هذا الشأن:

✓ تعزيز الحكم الرشيد: ينبغي على الدول الهشة تعزيز مؤسساتها السياسية والاقتصادية لضمان قدرتها على إدارة شؤونها الداخلية بفعالية.

✓ تعزيز التعاون الإقليمي: يمكن للمنظمات الإقليمية لعب دور أكثر فاعلية في دعم استقرار الدول الهشة عبر مبادرات تنمية وأمنية.

✓ تقليل الاعتماد على التدخلات الخارجية: يجب على الدول الهشة تطوير سياسات داخلية تعزز مناعتها أمام التدخلات الخارجية عبر تبني استراتيجيات تنمية وأمنية مستدامة.

✓ إصلاح الأطر القانونية الدولية: ينبغي مراجعة القوانين الدولية المتعلقة بالتدخل لضمان عدم استخدامها كأداة لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للقوى الكبرى على حساب سيادة الدول الضعيفة.

ختاماً، يتطلب التعامل مع قضايا التدخل الدولي في الدول الهشة مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعوب واستقرار الدول بدلاً من التركيز فقط على المصالح السياسية والاقتصادية للقوى المتدخلة.

5. قائمة المصادر والمراجع

- بن ميلاد، أمان الله، دراسة الاستراتيجيات الجيوسياسية في زمن التطورات الجيواجتماعية، المركز العربي الافريقي للتكامل والتنمية، على الرابط التالي: <https://www.aacid.org/page/topic>
- دهيرت، عدنان سمير، (العدد 44/45)، التحديات التي يواجهها الإعلام في ظل الدولة الهشة-دراسة تحليلية للواقع الإعلامي العراقي، مجلة الباحث الإعلامي،
- زياني شريف، رشيد، التدخل، بين استنزاف وابتزاز خارجي وتوظيف داخلي، مقال منشور على موقع الهقار، بتاريخ: 2019/12/03، على الرابط التالي: <https://hoggar.org/2019/12/02>
- عبد الحفيظ الشيخ، محمد، (صيف-خريف 2014)، "أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسورية نموذجاً)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 43-44

- عبد الرحمن عبد اللطيف محمد، عثمان، (طبعة 2007)، "التدخل الدولي لمصلحة الشعوب بين القانون الدولي الإنساني ومنطق القوة"، المجلد 3، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة
- كونتية مورغان، إيرل، ترجمة عصام علي عبد الرحيم، التدخل الدولي: الصراع والتفكك الاقتصادي والدور المتسيد للجهات الفاعلة المهجمنة (3-1)، مقال منشور على موقع الراكوبة، بتاريخ: 30 سبتمبر 2023، على الرابط التالي: <https://www.alrakoba.net>
- مجلة الوظائف، التدخلات الدولية وتأثيرها على الأوضاع الداخلية للدول، مقال منشور على موقع مجلة الوظائف، بتاريخ 20 غشت 2024، على الرابط التالي: <https://wadaef.net>
- مناع، نجيب، (2016/2015)، "التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول بين قوة القانون وقانون القوة"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس
- النجار، إلهام، صراعات مركبة..التدخلات الأجنبية وانعكاساتها في تصاعد العمليات الإرهابية في القارة الإفريقية، مقال منشور على موقع شاف، بتاريخ 27 أكتوبر 2024، على الرابط التالي: <https://shafcenter.org>
- نقولا الرحباني، ليلي، (2011)، "التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى

دور الجامعة العربية في إدارة الصراعات (الأزمة السورية نموذجا)

The role of the Arab League in conflict management

(the Syrian crisis as a model)



د. توري يخلف *

جامعة البليدة 2 لونيبي علي ، الجزائر

البريد الإلكتروني: i.touri@univ-blida2.dz

ملخص الدراسة

لعبت جامعة الدول العربية دورًا في إدارة الصراع السوري؛ حيث قامت بتعليق عضوية سورية في الجامعة، وإرسال فريق مراقبين لمتابعة الأوضاع، كما طالبت النظام السوري بوقف العنف والقمع ضد المعارضة. وطرحت مبادرة لحل الأزمة شملت وقف العنف والسماح بالمظاهرات وفتح حوار بين النظام والمعارضة.

ولقد فشلت جامعة الدول العربية في حل الأزمة السورية، بسبب عدم وجود آليات فعالة لإدارة الأزمات الداخلية؛ وضعف الجدية والفعالية في تنفيذ القرارات؛ ورفض النظام السوري لمبادرات الجامعة؛ وأضف إلى ذلك التدخل الدولي في الأزمة السورية؛ ولذا؛ فإنّ إصلاح التنظيم الهيكلي للجامعة، أصبح ضرورة ملحة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السورية؛ المعارضة السورية؛ الجامعة العربية؛ إدارة الصراع.

Abstract

The Arab League has played a role in managing the Syrian conflict; it

suspended Syria's membership in the League, sent a team of observers to monitor the situation, and demanded that the Syrian regime cease its violence and repression against the opposition. An initiative has been proposed to resolve the crisis, including halting the violence, allowing demonstrations, and opening a dialogue between the regime and the opposition.

The Arab League has failed to resolve the Syrian crisis due to the lack of effective internal crisis management mechanisms; the lack of seriousness and effectiveness in implementing resolutions; the Syrian regime's rejection of the League's initiatives; and international interference in the Syrian crisis. Therefore, reforming the League's structural organization has become an urgent necessity.

Key words: Syrian crisis; Syrian opposition; Arab League; conflict management.

1. مقدمة

لقد كان للمطالب الديمقراطية والإصلاح وحقوق الإنسان التي أعلنتها الجماهير العربية تداعيات كبيرة على العلاقات بين "جامعة الدول العربية" والدول الأعضاء فيها، وبالرغم من أن الوضع في العديد من الدول العربية كان يُنذر بالخطر جراء الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان لبعود من الزمن قبل ثورات الربيع العربي؛ إلا أن الجامعة لم تتخذ أي خطوات حازمة في أي من هذه الحالات لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان.

فبعد اندلاع ثورات الربيع العربي في العديد من الدول العربية؛ كان من واجب جامعة الدول العربية أن تقوم بحل النزاعات الداخلية التي نشبت من أجل حفظ الأمن والسلم، وتحقيق التوازن بين مطالب الشعوب العربية التي تتوق إلى تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية والحرية من جهة، والمحافظة على كيان الدولة وسيادتها من جهة أخرى، وهذا عن طريق إدارة الصراع القائم بين السلطة والشعب من أجل الوصول إلى حل يرضي الطرفين. ومن أبرز الأزمات الأشد حدة في هذا السياق، الأزمة السورية التي انجر عنها سجن وقتل ونزوح وتهجير الآلاف من المواطنين السوريين، وشهدت تدخل العديد من الدول عسكرياً في سورية.

وقد قدرت الأمم المتحدة عدد ضحايا الحرب الأهلية بين 580,000 و617,910 ضحية منهم 306,887 مدنيين، بينهم عشرات الآلاف من الأطفال والنساء. كما تسببت الحرب في نزوح 6.7 مليون فرد داخليًا بحلول مارس 2021؛ مما جعلها واحدة من أسوأ الحروب في القرن الواحد والعشرين. (الحرب الأهلية السورية، 2025).

يُعتبر موضوع إدارة الصراع ذو أهمية بالغة في العصر الحديث؛ فبسبب تزايد حدّة الصراعات؛ بذل المجتمع الدولي جهوداً كبيرة من أجل إيجاد آلية فعالة لحل النزاعات، وهو ما تكرّس في ميثاق منظمة الأمم المتحدة؛ وبالأخص في المادة 33 التي نصت على: "يجب على أطراف أيّ نزاع من شأن استمراره أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حلّه بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".

ولقد حرص واضعو الميثاق على إعطاء أولوية للمنظمات الإقليمية لمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً، ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها، وهو ما تضمنته المادة 52 من الميثاق.

فمنذ نهاية الحرب الباردة، ركزت كل من المنظمات الحكومية والدولية بشكل متزايد على منع الصراعات؛ حيث عكست اعتقاداً واسع الانتشار مفاده أن سياساتها السابقة كانت تركز بشكل مبالغ فيه على ردود الفعل بعد بدء الصراعات وليس على إيقافها منذ البداية؛ ولهذا الغرض بدأت منظمات مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في هيكلة السياسات والممارسات المتعلقة بمنع الصراعات؛ حيث أنشأت هيئات جديدة لضمان قدرة دائمة على التعامل مع مثل هذه القضايا.

وفي إطار حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية للنزاعات التي نشبت في الوطن العربي منذ سنة 2011، والتي أُطلق عليها مصطلح ثورات الربيع العربي، في كل من تونس وليبيا، مصر واليمن وسورية، والتي أدت إلى سقوط الأنظمة في هذه الدول، لم يقيم المجتمع الدولي بدور فعال لحل هذه الأزمات، وخاصة جامعة الدول العربية، وبقي الصراع محتدماً إلى الآن في بعض هذه الدول.

في هذا السياق، ستنصب دراستنا على دور جامعة الدول العربية في الأزمة السورية بصفتها تنظيم إقليمي يقع على عاتقه حل الخلافات بين أعضائه وفقاً لمبادئ كل من ميثاق الجامعة ومنظمة

الأمم المتحدة، والتي تسعى لتعزيز التعاون بين الدول العربية وحل النزاعات التي تتعرض لها للحفاظ على أمنها وفقاً للمادة الخامسة من ميثاق الجامعة.

وعليه؛ نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى نجحت جامعة الدول العربية في إدارة الصراع بين النظام والمعارضة في سورية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية؛ اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي، لتبيان أهم المبادرات التي قامت بها جامعة الدول العربية من أجل إدارة الصراع في سورية، وأهم العوائق التي حالت دون نجاحها في ذلك. تطرقنا إلى مفهوم إدارة الصراع الدولي في المحور الأول؛ ثم تبين دور جامعة الدول العربية في إدارة الصراع في سورية في المحور الثاني.

2. مفهوم إدارة الصراع الدولي

ليس ثمة اتفاق بين الباحثين المعاصرين حول مفهوم إدارة الصراع الدولي، ولعلّ مردُّ ذلك إلى اختلافهم حول الصراع الدولي ذاته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعدد نمط الفاعلين الدوليين، خاصة بعد فترة ما بعد الحرب الباردة.

1.2. تعريف إدارة الصراع الدولي

تُعَدُّ إدارة الصراع الدولي إحدى أدوات السياسة الخارجية للدول في التعامل مع محيطها الخارجي، خصوصاً بين وحداتٍ سياسية متضاربة المصالح، وتُبنى على قاعدةٍ مسلّم بها، مفادها إجبار وحدةٍ سياسيةٍ أو أكثر على الامتثال لإرادة طرفٍ واحدٍ أو أكثر، عبر تسخير جميع الإمكانيات والقدرات التي تتوافر عليها، تحقيقاً للمصلحة العليا على المدى المتوسط والبعيد بأقل تكلفة ممكنة.

وعليه، فإن إدارة الصراع الدولي ظاهرة معقدة ومتشابكة، تتطلب من أصحاب القرار السياسي عدداً من المهارات السياسية لإدارتها، من خلال القراءة الجيدة للتحويلات السياسية والجيوسياسية التي تطرأ على النسق السياسي الدولي؛ حتى تستطيع مواكبتها والتأثير فيها بما يضمن لها تحقيق مصالحها. (البوهالي، 2022)

أما مفهوم الصراع الدولي، فيحمل في طياته مفهوم الأزمة الدولية (International Crisis) على اعتبار أن الأزمة كما يقول هوستي "Hosti" هي إحدى مراحل الصراع، فهي حالة مميزة من حالاته، تشتمل على تصعيد مفاجئ يتضمن أحداثاً غير متوقعة تنجم عن الصراع القائم.

وارتباطاً بما تقدم تختلف الرؤى؛ فيرى ديكسون (Dixon) بادئ ذي بدء أن الصراع الدولي ينشأ من الإدراك المتبادل لتناقض المصالح المادية والقيم الأساسية بين طرفين دوليين أو أكثر، وقد يتعلق بمسائل تخص السيادة الوطنية، أو الأمن القومي، أو الهوية ... إلى غير ذلك. ويُعرّف إدارة الصراع بأنها جملة الجهود التي تستهدف تحقيق السلام بين أطراف الصراع. (وهبان، 2014، صفحة 10، 12)

2.2. أهداف إدارة الصراع الدولي

إنّ الحديث عن إدارة الأزمة أو النزاع أو الصراع؛ يعتبر حديثاً محوره شيء واحد، هو العمل على منع وقوع الحرب، التي هي خاتمة مطاف أيّ أزمة، وإدارة هذه الحرب في حالة وقوعها؛ فإدارة الصراع تقودنا للتساؤل حول قدرة طرفي الصراع على الاستمرار في مرحلة الصراع وما بعدها، والتساؤل حول انتهاء الصراع وعدم تجددده مرة أخرى، أو احتمال تجددده في المستقبل، وكذا التساؤل عمّا إذا كان الصراع يمكن إدارته بأساليب معينة والتحكم فيه في إطار مقبول، أم أنه يتصاعد ويفلت من إطار السيطرة والتحكم فيه، وهل يصبح الصراع في حد ذاته في موقف معقد؟ ويصبح المشاركون فيه مجرد أدوات لا قوة لها. (الكافي، د.س.ن، صفحة 18)

تعتبر أهداف إدارة الصراع في الحقيقة شكل مصغر لأهداف المصالح الكبرى في النظام الدولي، وتصبح إدارة الصراع الدولي بالتالي عاملاً يدعم من الوضع القائم للنظام الدولي؛ لأنها تقدم لصانعي القرارات في الدول الكبرى المعلومات اللازمة لعمليات الضبط والتحكم والاندماج داخل النظام الدولي. (الكافي، د.س.ن، صفحة 28)

3.2. إستراتيجيات إدارة الصراع الدولي

من أكثر الاتجاهات المعاصرة شمولية فيما يتصل بمفهوم إدارة الصراع ما يقول به ميتشال (Mitchell) من أنّ ثمة إستراتيجيات أربع يشملها هذا المفهوم تتمثل في: إستراتيجية تجنب الصراع، إستراتيجية منع الصراع، إستراتيجية عدم تفاقم الصراع، إستراتيجية حل الصراع.

وكل من هذه الإستراتيجيات تستخدم في إدارة الصراع، ويتم اللجوء إلى أيٍّ منها حسب مستوى حدّة الصراع، كما يُستخدم في إطار كل منها أساليب لإدارة الصراع، تتراوح ما بين المفاوضة، والوساطة، والتسوية، التهديد، والإجبار... وغيرها.

هذا؛ ويلاحظ أن إستراتيجية حل الصراع يُنظر إليها على نطاق واسع باعتبارها صلب إدارة الصراع؛ لذلك نرى أن ثمة علماء علاقات دولية كباراً يتجنبون استخدام عبارة إدارة الصراع، وإنما يستخدمون عبارة حل الصراع. (وهبان، 2014، صفحة 14)

أما أهم الوسائل الحديثة لإدارة الصراع الدولي، فتتمثل في:

1.3.2. الوسائل الدبلوماسية

تُعَدُّ المفاوضات الدبلوماسية المباشرة من أقدم وسائل تسوية النزاعات الدولية وأكثرها شيوعاً. ويشير بعض الكتاب إلى أن الدّول كانت تشعر منذ العهود القديمة بوجود التزام قانوني يفرض عليها التفاوض قبل اللجوء إلى استخدام القوّة. وكان لهذا المفهوم دوراً بارزاً في جهود التفاوض قبل موافقة الجميع على استخدام القوّة. (قشي، 1999، صفحة 14، 15)

✓ **المفاوضات:** ليس للمفاوضات شكل محدد، فقد تكون شفوية؛ حيث يتبادل الأطراف وجهات النظر مباشرة، وقد تكون مكتوبة في صورة مادة أو أكثر يقدمها أحد الأطراف، ويردُّ عليها الطرف الثاني بصياغة أخرى أكثر وضوحاً؛ فالمفاوضات هي مباحثات أو مشاورات تجري بين دولتين أو أكثر، بهدف تسوية خلاف أو نزاع قائم بينها بطريقة ودية ومباشرة. (الشاعري، 2006، صفحة 28)

✓ **المساعي الحميدة:** هي تطوع في مهمة إصلاحية هادفة إلى تقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة، بغية إيجاد أرضية مشتركة تمكنهم من مباشرة المفاوضات أو استئنافها للوصول إلى تسوية القضية العالقة بينهم. (دغبار، 2007، صفحة 197)، وعلى سبيل المثال؛ فقد استُخدمت المساعي الحميدة من قبل منظمة جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي أثناء الحرب العراقية الإيرانية عندما كانت الحرب دائرة بينهما آنذاك.

نخلص مما سبق إلى القول بأن المحصلة النهائية للمساعي الحميدة، تبقى مرهونة بإرادة أطراف النزاع؛ إذ ليس لها قوة إلزامية في مواجهتهم، فلهم الحرية المطلقة في الأخذ بمقترحات الطرف الثالث، أو أن يعضوا الطرف عنها. (الشاعري، 2006، صفحة 54، 55)

✓ **الوساطة:** يُقصد بالوساطة، عمل ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول، أو وكالة تابعة لمنظمة دولية أو حتى فرد ذو مركز رفيع في سعيه لإيجاد تسوية للنزاع القائم بين دولتين.

(سعد الله، 2005، صفحة 64)

«فالوساطة تتطلب تدخلاً أكثر حدة، وأقل سريةً، قد تُعرض أو قد تُطلب كما في المساعي الحميدة، ولكن الدولة الوسيطة لا تكتفي بحضور الأطراف، بل تقترح قواعد التفاوض وتتوسط مباشرة في المفاوضات بمعنى الكلمة، وتجتهد لجعل الدول المعنية تقوم بتنازلات متبادلة». (Nguyen Quoc DINH, 1980, p. 782)

« la médiation suppose une intervention plus accentuée, moins discrète. Comme dans les bons offices, elle peut être offerte ou demandée. Mais l'Etat médiateur ne se contente pas de mettre en présence les parties. Il propose des bases de négociation et intervient directement dans la négociation proprement dite. Il s'efforce d'amener les Etats intéressés à se faire des concessions Mutuelles».

: ويلعب الطرف المتدخل في الوساطة دورًا أكثر إيجابية من ذلك الذي يتم في إطار المساعي الحميدة؛ إذ أنه يملك تقديم حلول لاتفاق بين الطرفين، تُقدم إليهم لإبداء رأيهم فيها. وتتوقف فاعلية الوساطة - وإلى حد ما المساعي الحميدة- على شخصية من يقوم بها، وكذلك مدى سلطته أو قوته السياسية على الصعيد الدولي، والقدر من الثقة الذي يُؤليه أطراف النزاع له. (الوفاء، 2006، صفحة 407)

2.3.2. العقوبات الاقتصادية

تفرضُ العقوبات الاقتصادية على الدول عددا من الالتزامات على أعضاء المجتمع الدولي؛ حيث يوجد واجب قانوني ناجم عن قرارات مجلس الأمن، وهو عدم كسر العقوبات، وأن أي شكل من أشكال كسر العقوبات من المحتمل أن يقود إلى عقوبات. كما يسود تعهد بالالتزام بقرارات العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة على العقود القائمة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشحن.

وتحظر أحكام القانون الدولي الإنساني استمرار العقوبات الاقتصادية؛ فعلى سبيل المثال تحظر المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب العقوبات الجماعية. (سعد الله ع.، 2007، صفحة 304)

فالعقوبات الاقتصادية تُفرضُ على إحدى الدول لإجبار حكومتها على تغيير سياستها، والهدف من هذه العقوبات يتمثل في إفقار شعب الدولة المعنية على أمل أن يؤدي ذلك إلى استياء سياسي؛ مما ينجم عنه الإطاحة بالحكومة؛ وقد يتم تطبيق العقوبات من قبل دولة واحدة أو عدة دول، وقد تسعى للإضرار باقتصاد الدولة المستهدفة بكامله، أو يكون مقصوراً على قطاع واحد فقط.. وتشتمل العقوبات على ثلاثة أنواع رئيسية هي: عقوبات على واردات بضائع تلك الدولة وخدماتها؛ مما يزيد من صعوبة حصولها على العملة الأجنبية، وعقوبات على الصادرات إلى تلك الدولة؛ مما يؤدي إلى صعوبة حصولها على البضائع والخدمات التي تحتاج إليها لكي يصبح أداء اقتصادها مناسباً؛ وعقوبات على حصولها على التمويل الدولي. (روبنسون، 2009، صفحة 96،95)

إنّ مجلس الأمن هو من يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والهاتفية واللاسلكية، وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية. (المادة 42 من الميثاق، 1945)

وفيما يخص تطبيق العقوبات الاقتصادية في الأزمة السورية؛ فقد شجعت القوى الدولية والإقليمية على فرض العقوبات على النظام السوري، خصوصاً ما انتهجه الاتحاد الأوروبي في هذا السياق، كما سارت جامعة الدول العربية على نفس النهج، ففرضت عقوبات اقتصادية هي الأخرى على سورية عقب تعليق عضويتها، إضافة للعقوبات التركية التي سارت في نفس الاتجاه. (البناء و آخرون، 2023)

3.3.2. استخدام القوة أو التهديد باستخدامها

المقصود باستخدام القوة هو اللجوء إلى القوات المسلحة من قبل حكومة واحدة أو أكثر في العلاقات الدولية، وخارج الحدود الوطنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وضد أراضي بلد آخر أو ضد

شخص معين وبصورة مبادرة ابتدائية أو حالة دفاعية ورد فعل؛ ومن عناصر استخدام القوة، استخدام القوات العسكرية من قبل حكومة واحدة أو أكثر؛ وأن يكون استخدامها على الصعيد الدولي وخارج الحدود الوطنية. (سعد الله ع.، 2007، صفحة 42)

وإنّ من أهم مبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة، مبدأ حظر استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية؛ (الديباجة، المادة 2 من الميثاق، 1945) ولقد تم النصّ على حظر استخدام القوة في العديد من قرارات وإعلانات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة؛ أهمها:

القرار رقم 2625 الصادر في 24-10-1970، (إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة)؛ حيث جاء في الفقرة 10 من ديباجة هذا الإعلان ما يلي: "وإذ تشير- أيّ الجمعية العامة للأمم المتحدة- إلى واجب الدول في الامتناع في علاقاتها الدولية عن ممارسة الإكراه العسكري أو السياسي أو الاقتصادي، أو غير ذلك من أشكال الإكراه الموجه ضدّ الاستقلال السياسي أو السلامة الإقليمية لأيّ دولة". (Pierre-Marie-Dupuy, 2006, p. 91)

«Considérant qu'il est essentiel que tous les États s'abstiennent, dans leurs relations internationales, de recourir à la menace ou à l'emploi de la force, soit contre l'intégrité territoriale ou l'indépendance politique de tout État».

ولكن يرد على تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية عدة استثناءات، أهمها الدفاع الشرعي وفقاً للمادة 51 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والفقرة 07 من المادة 02 من الميثاق، والتي تتعلق بموضوع البحث؛ حيث نصت هذه الفقرة على:

"ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

وقد جاء في الفصل السابع، تحت عنوان: "فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان": "إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات

والحصار والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة". (المادة 42 من الميثاق، 1945)

3. دور جامعة الدول العربية في إدارة الصراع في سورية

تعتبر الحرب الأهلية التي اندلعت في اليمن عام 1948، أول نزاع تدخلت فيه الجامعة، وتُعتبر من المنازعات التي لم تُظهر الجامعة كفاءة ذات شأن في تسويتها؛ فقد اقتصر دور الجامعة على تكوين لجنة لتقصي الحقائق، وهي لجنة ذات طابع فني بحث اقتصر دورها على زيارة اليمن وتقديم تقرير بالوقائع الجارية إلى مجلس الجامعة. وقد انتهت الأزمة بانتصار أحد الطرفين المتنازعين؛ بيد أن الجامعة نفسها لم تتقدم بأي مقترحات، ولم تقم بأي محاولات لتسوية الأزمة.

(محافظة و آخرون، 1992، صفحة 173، 174)

لقد واجهت جامعة الدول العربية تحديات وأزمات بالغة الخطورة، تراجع على إثرها العمل العربي المشترك؛ وهذا بسبب ظهور خلاف حول جوهر ومضمون وأبعاد الأمن القومي العربي وطبيعته ومصدر التهديد الذي يتعرض له؛ حيث زادت حدة الخلافات العربية - العربية، عقب غزو العراق للكويت في شهر أوت عام 1990؛ مما انعكس سلباً على التحركات الدبلوماسية والدور المحوري لها في المنطقة بأسرها. (فياض، 2022، صفحة 144)

نشير في هذا الصدد إلى أنّ ميثاق جامعة الدول العربية لم ينص على حلّ النزاعات الداخلية للدول العربية؛ بل نص على حلّ النزاعات التي تنشأ بين إحدى الدول الأطراف، ورغم هذا؛ فإنّ حلّ النزاعات الداخلية يبقى من صميم الصلاحيات الضمنية لجامعة الدول العربية. «ومن النزاعات الداخلية في الدول العربية التي تدخلت فيها جامعة الدول العربية بفاعلية، الحرب الأهلية في اليمن عام 1963، والحرب الأهلية في لبنان عام 1975». (عبد، 2020، صفحة 03)

1.3. مبادرات جامعة الدول العربية من بداية الأزمة إلى سقوط النظام

فيما يخص دور جامعة الدول العربية في إدارة الصراع في سورية؛ فإنها اتخذت مجموعة من الإجراءات لإدارة النزاع ومحاولة تحقيق الاستقرار في سورية من بداية الأزمة منذ عام 2011؛ فقد أرسلت الجامعة وفوداً إلى سورية للتفاوض مع الحكومة والمعارضة من أجل إنهاء العنف، وشكلت

لجنة وزارية عربية للتوسط بين الأطراف المتنازعة؛ وطرحت الجامعة عدة مبادرات سياسية لحلّ الأزمة، من أبرزها خطة العمل العربي عام 2011، التي دعت إلى وقف إطلاق النار وإطلاق حوار وطني شامل، وطلبت من الحكومة السورية تنفيذ إصلاحات سياسية لتهدئة الأوضاع.

1.1.3. موقف الجامعة العربية عند بداية الأزمة

تأثر الموقف العربي تجاه الثورة السورية في الأشهر الأولى من اندلاعها بمجموعة من المحدّدات الخاصة بتوجهات كل دولة؛ لذلك لم يلاحظ تنسيق عربي مشترك رغم الزيارة التي قام بها الأمين العام للجامعة نبيل العربي في 15 سبتمبر 2011؛ حيث طالب البعثة العربية في دمشق بالانسحاب من سوريا، ثم أعلنت الجامعة العربية في 7/08/2011، من أجل بدء مرحلة الإصلاحات السياسية وإيقاف القتال، تدخلات أجنبية في سورية.

ولقد اجتمع وزراء الخارجية العرب بتاريخ 13/09/2011، وأعلنوا عن المبادرة العربية الأولى التي تضمنت سحب الجيش من المدن ووقف العنف وإجراء حوار مع المعارضة السورية؛ ثم اجتمع طارئ آخر لوزراء الخارجية العرب بتاريخ 16/10/2011، وإعطاء دمشق مهلة 15 يومًا لتنفيذ بنود المبادرة العربية؛ ومن ثم تشكيل لجنة وزارية عربية زارت دمشق برئاسة قطر، وقبول دمشق المبادرة العربية بعد الاجتماع الذي عقد للجنة الوزارية مع وزير الخارجية السوري في الدوحة في 31/10/2011. (السياسات، 2011، صفحة 02، 03)

بعد هذه المبادرات، قرر مجلس جامعة الدول العربية خلال الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية العرب بتاريخ 12/11/2011، تجميد مشاركة جميع الوفود السورية في المجالس والهيئات التابعة للجامعة بداية من 16/11/2011، ودعا الدول العربية إلى سحب سفرائها من دمشق، وفرض عقوبات سياسية واقتصادية على الحكومة السورية. وقد اتخذ القرار بموافقة 18 دولة، في حين اعترضت دولتان هما لبنان واليمن، وامتنع العراق عن التصويت؛ ثم في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في الرباط يوم 16/11/2011، تقرر إرسال بعثة مراقبة إلى سورية، ومنحت حكومتها مهلة ثلاثة أيام لتوقيع بروتوكول خاص بحماية المدنيين ووقف العنف، والموافقة على إرسال بعثة المراقبين العرب المكوّنة من 30 إلى 50 مراقبًا عسكريًا وفنيًا، قبل البدء في بحث فرض عقوبات اقتصادية. (السياسات، 2011، صفحة 02، 03)

وفي يوم 2012/01/22، أقرّ وزراء الخارجية العرب مبادرة لحلّ الأزمة السورية تتضمن دعوة الرئيس السوري بشار الأسد إلى تفويض صلاحياته إلى نائب له، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تمهيداً لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ديمقراطية في البلاد، وضرورة وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين. ثم في 24 مارس 2013، أعلنت جامعة الدول العربية نقل تمثيل سورية من الحكومة السورية الرسمية برئاسة بشار الأسد، الذي تم تعليق عضويته في نوفمبر 2011، إلى ممثل عن ائتلاف المعارضة السورية الوطنية، وأحدثت تلك المبادرة سلسلة من الأنشطة التي أطلقتها جامعة الدول العربية على نطاق واسع في إطار الربيع العربي. (شمران، 2020، صفحة 201، 204)

بعد هذه المبادرات، بدأت الجامعة العربية والأمم المتحدة خطتهما لإحلال السلام بإرسال مبعوث إلى سورية لإنقاذها من خطر الانزلاق إلى حرب أهلية، لكن الخطأ الفادح في تجميد عضوية دمشق في الجامعة العربية، زاد من تعميق الأزمة السورية، وأفضل مهمة أول مبعوث أممي السيد كوفي عنان، ثم جاء الدور على الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً مزدوجاً من الجامعة العربية والأمم المتحدة إلى سورية، ولم تنجح فرصة هذا الأخير في إحلال السلام؛ لأنه وضع خطة تشترط رحيل الأسد، وهو ما اعتُبر انحيازاً للجيش الحر، وقوى المعارضة السورية، ولم تنجح مؤتمرات جنيف التي رعاها الإبراهيمي باسم الأمم المتحدة حتى في إقرار وقف لإطلاق النار، وكشف الإبراهيمي مسألتين مهمتين، الأولى تتمثل في اقتناع النظام في دمشق بالنصر العسكري المؤكد، والثانية تحول الأزمة السورية إلى الوكيلين الروسي والأمريكي. (حشود، 2017، صفحة 71)

وخلال كلمة في اجتماع لوزراء الخارجية العرب في القاهرة يوم 9 مارس 2014، من أجل التفاوض حول تشكيل حكومة انتقالية في سورية، قال الأمين العام للجامعة نبيل العربي: إن "فشل جولتي المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة في جنيف، يستدعي منا جميعاً إعادة تقييم الموقف؛ لأنه يبدو أن فكرة التفاوض حول تشكيل هيئة حاكمة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة، تعترضها الآن العديد من العقبات. (شمران، 2020، صفحة 215)

وفي القمة العربية الـ 27 التي انعقدت بموريتانيا في جويلية 2016، "قمة الأمل في نواكشوط" لإيجاد حل سياسي يمكنها من وضع حدٍ للانتهاكات الجسيمة بحق الشعب السوري، وإنهاء الأزمة بإيجاد حلول جديدة للوصول بالشعب السوري إلى بر الأمان، طالب القادة العرب أطراف النزاع في

سورية بالتوصل إلى حلّ سياسي يعتمد على مقومات الحفاظ على وحدة سورية. (شمران، 2020، صفحة 206)

نلاحظ أنه ما بين عامي 2012 و2017، عقدت ثمانية مؤتمرات بشأن الأزمة السورية في مدينة جنيف السويسرية، في ظل ظروف داخلية وخارجية متباينة. وخلال المفاوضات غير المباشرة التي جمعت وفدي المعارضة والنظام السوريين تحت رعاية الأمم المتحدة، ظهرت خلافات جوهرية بين الطرفين، حالت دون حسم القضايا المطروحة للتفاوض. (من جنيف 1 إلى 8 ماذا تحقق؟، 2017)

ورغم جهود جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة؛ فقد بقي الصراع قائماً بين السلطة والمعارضة إلى غاية نهاية سنة 2024، أين تم إسقاط النظام السوري بعد انسحاب الجيش الروسي فجأة من سورية، وهذا كان مخططاً له خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.

2.1.3. موقف الجامعة العربية بعد سقوط النظام السوري

طالبت جامعة الدول العربية بعد سقوط النظام الفصائل السورية بـ "التحلي بالمسئولية وضبط السلاح حفاظاً على الأرواح والمقدرات، والعمل على استكمال عملية الانتقال السياسي على نحو سلمي وشامل وآمن." وشددت الأمانة العامة للجامعة العربية على أن الحفاظ على وحدة أراضي سورية وسيادتها ورفض التدخلات الأجنبية بكافة أشكالها، تظل عناصر محورية وأساسية في الإجماع العربي حيال سورية، يتعين صونها والدفاع عنها. كما دعت كافة القوى المهتمة بتحقيق الاستقرار إقليمياً ودولياً إلى دعم الشعب السوري لتخطي هذه الفترة الانتقالية المليئة بالتحديات، بما في ذلك رفع أي عقوبات لتمكين السوريين من الانطلاق إلى آفاق أرحب؛ وجددت الجامعة العربية إدانتها الكاملة لما تسعى إسرائيل إلى تحقيقه بشكل غير قانوني، مستفيدة من تطورات الأوضاع الداخلية في سورية، سواء على صعيد احتلال أراض إضافية في الجولان، أو اعتبار اتفاق فض الاشتباك لعام 1974 منتهياً. (أخبار العالم العربي، 2024)

فبعد سقوط النظام السوري في 2024/12/08، وخروج الجيش الروسي من سورية، وتشكيل إدارة جديدة فيها، والتي صاحبها تدمير للقوات العسكرية والمطارات، والترسانة الحربية البحرية السورية من طرف الكيان الصهيوني، لم تتحرك جامعة الدول العربية، وبقيت في موقف المتفرج، واكتفت بالإدانة فقط. والحقيقة أنّ الدول العربية التي هرولت إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني هي السبب الرئيسي في ضعف الموقف العربي ممثلاً في جامعة الدول العربية، أو في مواقف الدول فرادى.

2.3. معوقات إدارة الصراع في سورية

لقد تعرضت الجامعة العربية منذ السنوات الأولى لإنشائها إلى هجوم شديد؛ حيث وصفها باحثون بأنها «كارثة» كمنظمة إقليمية، وإن فشلها في التمسك بالقضية الفلسطينية كان كارثياً. وخلال عقد الخمسينات، وتحت تأثير هذه الأدبيات المبكرة، وصفت الجامعة بأنها «ضعيفة» و«قاربت على الانقراض»، وفي عقد السبعينات، ومع صعود نجم المدرسة الوظيفية الجديدة، والاتجاه الكمي في دراسات العلوم السياسية والصراع الدولي، حاول البعض إثبات عدم فاعلية أو جدوى "جامعة الدول العربية" في إدارة الصراعات والحروب؛ فتوصل عدد من الباحثين مثل (جوزيف ناي) إلى أن سجل "الجامعة العربية" مقارنة بمنظمات أخرى مثل منظمة الدول الأمريكية، أو منظمة الوحدة الأفريقية – سابقاً- في حلّ الصراعات والنزاعات بين أعضاء المنظمة كان أدنى معدل نجاح بين المنظمات الثلاث. (زيد، 2020، صفحة 36)

هناك عدة أسباب أدت إلى فشل جامعة الدول العربية في إدارة الصراع في سورية، أهمها: تدويل النزاع السوري، التدخل الأجنبي، رفض النظام السوري لمبادرات جامعة الدول العربية، ضعف آليات جامعة الدول العربية. وسنتطرق إلى كل عنصر من هذه العناصر بشيء من التفصيل في العناصر الأربعة التالية.

1.2.3. تدويل النزاع السوري

تسبب تدويل الأزمة السورية في فسخ المجال أمام التدخلات الأجنبية في الشأن السوري الداخلي وضياح مركز القوة السيادية للسلطة، وتشتيتها إقليمياً في شكل أوراق سياسية بيد أنظمة الدول المجاورة، والقوى الإقليمية المهيمنة، حتى أصبح الدور الروسي والإيراني والتركي وكيلاً عن المعارضة السورية والحكومة، ولم يعد ممكناً العودة إلى ما قبل الثورة؛ حيث ظهر جلياً ضعف الدولة السورية وفقدان هيبتها؛ نتيجة لأزمة إنهاء الدور السوري في لبنان، ومشكلة القضاء على حزب الله، فإن سورية تعرضت لأزمة كبيرة، أدت إلى فوضى عارمة نتيجة فشل الدولة، فظهرت مشكلة الإرهاب، والنزوح والهجرة غير الشرعية واللاجئين ومشكلة الإغاثة، وتحولت المشكلة السورية إلى كارثة إنسانية. (حشود، 2017، صفحة 65)

2.2.3. التدخل الأجنبي

شهد الصراع في سوريا، تدخل كل من روسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.

1.2.2.3. التدخل الروسي:

يعتبر التدخل الروسي في الأزمة السورية تغير جوهري في مسار السياسة الخارجية الروسية التي لم تقم باستخدام قوتها العسكرية خارج منطقة الجوار الروسي منذ انتهاء الحرب الباردة، فقد اتجهت روسيا لدعم نظام الأسد الحاكم في سورية؛ وذلك في مواجهة جميع أطراف المعارضة السورية التي تدعمها أمريكا وعدة دول غربية، وقد ارتبطت روسيا والنظام الحاكم بعلاقة تبادل المصالح، وتجسد ذلك في منح النظام السوري قاعدة طرطوس الإستراتيجية للبحرية الروسية، والتي تسعى بدورها لأن تكون قادرة على استيعاب السفن البحرية العملاقة، وتُعدُّ روسيا مصدر السلاح الرئيسي للنظام السوري. (البنا و آخرون، 2023).

2.2.2.3. التدخل الإيراني:

أدت إيران دوراً ميدانياً أكبر وأطول في معاونة النظام السوري من خلال توفيرها دعماً غير محدود تمثل في جلب الميليشيات الشيعية، وزجها في سورية لمحاربة فصائل المعارضة؛ الأمر الذي جعل إيران لتكون أكثر نفوذاً في سورية، فقد استخدمت إيران الأداة العسكرية من أول يوم في الأزمة السورية؛ حيث بدأت بالدعم العسكري المتنوع للنظام السوري، والذي وصل إلى حد الارتباط العضوي بين قواتها وميليشياتها مع قوات النظام السوري. (البنا و آخرون، 2023)

3.2.2.3. التدخل الأمريكي:

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية وسائلها العسكرية في سورية من خلال العديد من المظاهر، تراوحت ما بين الدعم العسكري لقوى المعارضة من خلال تسليحها ودعمها لوجستيكياً، وما بين المشاركة معها في عمليات قتالية على أرض المعركة وصولاً إلى التدخل العسكري المباشر.

نشير إلى أنّ دوافع التدخل الأمريكي في سورية، تتمثل خاصة في: موقع سورية الإستراتيجي من منظور الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أنّ موقع سورية يساعد على محاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي، وكذلك الصراع على الطاقة يُعد من أهم أسباب تدخل الولايات المتحدة، أضف إلى ذلك مواجهة النفوذ الإيراني، والنفوذ الصيني- الروسي، والحفاظ على أمن إسرائيل.

(بلوشة وبوشنافة، 2023، صفحة 153، 154)

4.2.2.3. التدخل التركي

اعتمدت تركيا على أداة التدخل العسكري وظهر ذلك جلياً من خلال:

- ✓ **درع الفرات:** شنت تركيا عملية عسكرية على الأراضي السورية في عام 2016، عُرفت باسم عملية "درع الفرات" استهدفت الميليشيات الكردية والإرهابية، وسيطر مئات من قوات المعارضة السورية مدعومين بأسلحة ودبابات وطائرات تركية على بلدة جرابلس السورية.
- ✓ **عملية غصن الزيتون:** بدأت هذه العملية بالاشتراك مع الجيش الحر السوري عام 2018، وسميت "بغصن الزيتون"، دخلت تركيا حرب عفرين بهدف إعلان واحد؛ ألا وهو القضاء على وحدات حماية الشعب الكردية، والتي تصنفها تركيا على أنها منظمة إرهابية؛ وعلى الرغم من أنّ هذه التدخلات أدت إلى قصف مواقع في شمال سورية عام 2022، إلا أن العمليات العسكرية كانت محدودة نسبياً، وانحصر هدف تركيا الرئيسي في إبعاد تنظيم الدولة عن الحدود التركية.

وأهم أسباب التدخل التركي في سورية تتمثل في:

- ✓ ارتباط الأزمة السورية بشكل مباشر بأمن تركيا القومي عبر تداخل المشهد السوري مع الوضع التركي الداخلي بعد تفجيرات أنقرة.
- ✓ تخوف تركيا من قيام أكراد سورية بإنشاء كيان جغرافي متصل مع تركيا مقابل للمحافظات التي يسكنها الأكراد. (البنا وآخرون، 2023)

3.2.3. رفض النظام السوري لمبادرات جامعة الدول العربية

اتسم موقف النظام السوري من قرار الجامعة العربية بالارتباك بدايةً من خلال رفض السفير يوسف أحمد القرار، واعتباره ناجماً عن مؤامرة عربية موجهة من أطراف دولية ضد سورية. ومن الواضح أن حكومة دمشق أدركت تماماً أن قرار الجامعة هو مقدّمة لتفاعلات إقليمية ودولية تفتح الباب لسلسلة من التدابير ضدها، أدناها زيادة عزلتها، وأقصاها تدخل عسكري يحسم الأمر نهائياً. وتمثل ردّها في مناورة تكتيكية للالتفاف على القرار من خلال التظاهر بالقبول به، وإعلان الرغبة في

تنفيذ بنود المبادرة العربية، ودعوة الجامعة إلى إرسال مراقبين عرب لزيارة سورية، وطلب عقد قمة طارئة لحل الأزمة السورية في الإطار العربي. (السياسات، 2011، صفحة 07)

وقد رفض النظام السوري مبادرة الحل التي طرحتها الجامعة، وأرسلت الجامعة العربية العشرات من المراقبين العرب لتقييم الأوضاع في سورية؛ إلا أن النظام السوري أفضل مهمة هؤلاء المراقبين؛ إذ كان من الواضح أنه اختار القمع وسيلة لوأد الثورة. وكانت المبادرة تدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو ما دفع الجامعة العربية إلى اعتماد المبعوث الأممي إلى سورية كوفي عنان، كمبعوث خاص بها. وفي منتصف سنة 2012، رفض النظام السوري فحوى بيان جنيف¹، الذي رسم خريطة حل للأزمة السورية؛ مما أدى إلى انكفاء الدور العربي في الأزمة السورية؛ إذ تعاملت كل دولة معها بناءً على سياساتها ومصالحها. (العاصي، 2021).

4.2.3. ضعف آليات جامعة الدول العربية

يتميز نظام القرارات في جامعة الدول العربية بالكثير من الغموض، ويحتاج إلى إصلاح جذري؛ حيث يشوبه بعض من الخلط والتناقض، وذلك بالنظر إلى وجود ثلاث فئات رئيسية من القرارات يخضع كل منها لأحكام مختلفة ومقاربات متعددة، أما نظام تسوية المنازعات في هذا المجال، فيمكن القول بأن التدابير المعتمدة لم تؤدّ إلى حلّ النزاعات ولا إلى التخفيف من حدتها، والخلل يكمن في أن هذا النظام نُقل عن عهد عصبة الأمم، الذي لم يتضمن حينئذ غير وسيلتي الوساطة والتحكيم، كما أن تدخل الجامعة في أي نزاع ارتبط بإرادة الدول الأعضاء، وهو الشيء الذي أعاق عمل الجامعة في هذا المجال، وجعل بالمقابل هذه الأطراف تلجأ إلى منظمات إقليمية ودولية للحصول على حلول عادلة. (معراف، 2013، صفحة 336، 337)

تتمثل أهم التحديات التي عرقلت مساعي جامعة الدول العربية في إدارة الصراع بين النظام والمعارضة على وجه الخصوص في كون الأزمة السورية تُعدّ واحدةً من أكثر الأزمات تعقيداً في العالم؛ نظراً لتعدد أطرافها ما بين أطراف محلية، وإقليمية، وأخرى دولية، وتعدد وتباين مصالح كل طرف إلى حدّ التشابك، وأحياناً التعارض؛ ولم تتمكن الجامعة من فرض قراراتها على الحكومة السورية أو المعارضة، أضف إلى ذلك التنافس الإقليمي في سورية، كما أدى تباين مواقف الدول الأعضاء في الجامعة العربية إلى إضعاف فاعلية الجامعة.

وقد جاء في تقرير مجلة "الإيكونومست" قولها: إنه مع اشتعال الأوضاع في سورية، وتزايد التحدي الإيراني لدول الخليج العربي من أجل السيطرة على المنطقة، والتشكيك في الدور الأمريكي، وقدرة واشنطن على فرض الاستقرار، اعتقد البعض أنه ربما تكون هذه اللحظة هي التي تؤكد دور جامعة الدول العربية وتعزز وجودها؛ ولكن العكس تماماً هو ما حدث، فالمنظمة بدت منقسمة ومتشرذمة أكثر من أي وقت مضى، والتغيير الذي حدث بإبدال أمينها العام الثماني بأخر سبعيني، جعل من فكرة التجديد ببساطة تدور حول هذا التغيير الشكلي فقط؛ أي في الأمانة العامة. The Economist: "What is the point of the Arab League?" (April 29, 2016).

وختمت المجلة تقريرها بملاحظة ساخرة ومؤلمة تقول إنه: «ربما تكون الفائدة الوحيدة للجامعة هذه الأيام، هي أنها تحولت لتكون دار تقاعد للدبلوماسيين والسياسيين المصريين العاطلين عن العمل». (زيد، 2020، صفحة 118، 120). وطالما اعتبر الشارع السوري المعارض دور جامعة الدول العربية في سورية سلبياً؛ إذ اكتفت بدور المتفرج على ما يجري في دولة كانت من المؤسسين لها في أربعينيات القرن الماضي. (العاصي، 2021)

ونشير في الأخير إلى أنّ الجزائر دعت في القمة العربية الـ34 ببغداد المنعقدة بتاريخ 2025/05/17، وعلى لسان وزير الخارجية ممثلاً للرئيس عبد المجيد تبون، إلى ضرورة إصلاح الجامعة العربية بما يتماشى والتحديات الإقليمية والدولية التي شهدها العالم؛ حيث صرحت أنّه "هناك مناخٌ دولي جديد يهدد الجميع دون استثناء، في خضم التوجه نحو طمس معالم أركان منظومة العلاقات الدولية المعاصرة، وتكريس منطقي الغلبة للقوة، ومنطقي الحق مع القوة، ومنطقي الاحتكام والتسليم والإذعان للقوة". (رئيس الجمهورية يدعو إلى ضرورة إصلاح الجامعة العربية، 2025)

4. الخاتمة

نخلص في الختام إلى أنّ الأزمة السورية قد أثبتت فشل الجامعة العربية - مرة أخرى - في إدارة الصراعات الإقليمية، وهذا راجع إلى ضعف الإجماع والتعاون العربي لإدارة الصراعات الإقليمية العربية؛ كما أثبتت الأزمة السورية أيضاً محدودية دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمات، وكشفت عن ضعف النظام الإقليمي العربي.

وأمام التحديات التي ستواجه سوريا مستقبلاً بعد سقوط النظام الذي بطبيعته كان السبب الرئيسي في تفاقم الأزمة، وقد يكون لفلوله دور في خلق الفوضى داخلياً في المستقبل، ومع تزايد الأطماع الخارجية في سوريا، ومدى تضامن الدول العربية لإعادة الإعمار في سورية، ستكشف لنا الأيام أن الجامعة العربية وُلدت ميتة – كما يقول البعض - ما لم يتم نفخ الروح فيها من جديد لعلها تنهض من سباتها.

نستنتج أنّ أهم أسباب فشل جامعة الدول العربية في إدارة الصراع في الأزمة السورية تتلخص في عدة نقاط رئيسية أهمها:

- ✓ عدم وجود آليات فعالة لإدارة الأزمات الداخلية؛ حيث أن الجامعة تاريخياً تعاملت مع الحروب الكبرى وليس الأزمات الداخلية المعقدة مثل الأزمة السورية.
- ✓ ضعف الجدية والفعالية في تنفيذ القرارات؛ حيث اتسم دور الجامعة بالضعف وعدم الجدية، مما ساهم في تفاقم الأزمة وتدخل القوى الكبرى في الشأن السوري.
- ✓ تأثير الضغوط الإقليمية والدولية، حيث تأثرت الجامعة بمواقف دول كبرى مثل روسيا والولايات المتحدة، وغياب تنسيق دولي فعال، أدى إلى تهميش دور الجامعة.
- ✓ رد فعل النظام السوري المتذبذب؛ حيث رفض قرارات الجامعة واعتبرها مؤامرة، واستمر في استخدام العنف رغم محاولات الجامعة فرض عقوبات وتجميد عضويته.
- ✓ غياب التضامن والتوافق العربي حول كيفية إدارة الأزمة، مما انعكس على محدودية دور الجامعة وتحول الأزمة الداخلية إلى أزمة إقليمية ودولية.
- ✓ هيمنة مصر على منصب الأمين العام للجامعة العربية، ورفضها تغيير جنسيته رغم مطالبة بعض الدول بضرورة التداول على منصب الأمين العام للجامعة، ومنها الجزائر وقطر.
- ✓ مرور حوالي 80 سنة من وضع ميثاق الجامعة؛ بحيث أصبح لا يواكب التطورات السياسية والاجتماعية المعاصرة.
- ✓ آلية اتخاذ القرار بالإجماع؛ مما يعرقل صدور القرارات ويجعل تنفيذها غير ملزم للدول التي تعترض عليها.

وعليه؛ نقدم الاقتراحات التالية:

- ✓ وجوب تكريس آليات قانونية أكثر فاعلية لإدارة الصراعات الداخلية في الدول العربية.
- ✓ يجب توفر إرادة سياسية حقيقية لتعزيز وتفعيل دور الجامعة العربية خاصة في مجال فض النزاعات.
- ✓ وضع آليات فعالة لتسوية النزاعات بين الدول الأطراف في الجامعة العربية.
- ✓ نبذ الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء.
- ✓ وجوب التداول على منصب الأمين العام للجامعة.
- ✓ تحديث الميثاق؛ ليتماشى مع التطورات السياسية والاجتماعية الحديثة في المنطقة.
- ✓ تعديل آلية التصويت؛ بحيث لا تشترط الإجماع في كل القضايا، بل اعتماد أغلبية بسيطة في بعض القرارات.
- ✓ تكثيف الجهود بغية قطع علاقات التطبيع مع الكيان الصهيوني.

5. قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة الغربية

- أ.عبد الحميد دغبار. (2007). تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية (في إطار ميثاق جامعة الدول العربية). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- إبراهيم محمد البنا، وآخرون. (02 02، 2023). الأزمة السورية: (2011-2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة – دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع. تاريخ الاسترداد 03 20، 2025، من المركز الديمقراطي العربي: <https://bit.ly/4lWVZu3>
- أحمد محمد أبو زيد. (2020). جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي مراجعة نقدية للأدبيات (الإصدار الجامعة الأمريكية). بيروت، لبنان: معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة.
- أخبار العالم العربي. (08 12، 2024). تاريخ الاسترداد 05 24، 2025، من <https://2u.pw/9nrj>
- أمير بلوشة، وشمسة بوشنافة. (16 06، 2023). التدخل العسكري الروسي - الأمريكي في سوريا: دراسة في الأبعاد والمظاهر. (جامعة الأغواط، المحرر) مجلة مدارات سياسية ، 7 (1)، الصفحات 143-170.
- أمين العاصي. (04 03، 2021). الجامعة العربية ، دور غائب في الأزمة السورية: تاريخ الاسترداد 03 26، 2025، <https://bit.ly/3U9B7U3>

- بول روبنسون. (2009). قاموس الأمن الدولي. (دراسات مترجمة 38، المترجمون) أبو ضبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
- الحرب الأهلية السورية. (08 05، 2025). تاريخ الاسترداد 05 24، 2025، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة: <https://bit.ly/4lbWNKv>
- خالد البوهالي. (17 09، 2022). إدارة الصراع الدولي، روسيا والغرب نموذجاً. تاريخ الاسترداد 05 24، 2025، من الميادين: <https://bit.ly/3UEn88X>
- د. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. (د.س.ن). إدارة الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحلها المختلفة. د.ب.ن: د.د.ن.
- د. صالح يحيى الشاعري. (2006). تسوية النزاعات الدولية سلمياً. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- د.أحمد أبو الوفاء. (2006). القانون الدولي والعلاقات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- د.الخير قشي. (1999). المفاضلة بين الوسائل التحكيمية وغير التحكيمية لتسوية المنازعات الدولية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- د.عمر سعد سعد الله. (2005). حل النزاعات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- د.محمد وهبان. (2014). تحليل إدارة الصراع الدولي، دراسة مسحية. المملكة العربية السعودية: الجمعية السعودية للعلوم السياسية.
- الديباجة، المادة 2 من الميثاق. (24 10، 1945). الفقرة 07 من الديباجة، الفقرة 04 . سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- رئيس الجمهورية يدعو إلى ضرورة إصلاح الجامعة العربية. (17 05، 2025). تاريخ الاسترداد 05 24، 2025، من <https://goo.su/CrjOlc>
- زينب حيدر عبد. (13 10، 2020). موقف جامعة الدول العربية من حرب السنتين في لبنان 1975-1976. مجلة الدراسات المستدامة ، 2 (7)، الصفحات 1-17.
- علي محافظة، و آخرون. (1992). جامعة الدول العربية الواقع والطموح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عمار عدنان شميران. (2020). دور الجامعة العربية في إدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي(2011-2018). المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، 5 (9)، الصفحات 189-226.
- عمر سعد الله. (2007). معجم في القانون الدولي المعاصر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- فيصل عبد الرؤوف فياض. (01 12، 2022). قدرة جامعة الدول العربية في حل النزاعات العربية – العربية، مواطن النجاح وال فشل. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث ، 2 (15)، الصفحات 142-166.

- المادة 41 . (10 24 ، 1945). ميثاق منظمة الأمم المتحدة . سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- المادة 42 من الميثاق. (10 24 ، 1945). ميثاق منظمة الأمم المتحدة . سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- من جنيف 1 إلى 8 ماذا تحقق؟ (04 03 ، 2017). تاريخ الاسترداد 24 05 ، 2025، من <https://2u.pw/2yBjI15>
- نور الدين حشود. (01 01 ، 2017). جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة، دراسة لتحويلات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري. مجلة دفاتر السياسة والقانون ، 09 (16)، الصفحات 65-74.
- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (17 11 ، 2011). هل الجامعة العربية قادرة على إنقاذ سورية؟ تاريخ الاسترداد 24 04 ، 2025، من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: <https://bit.ly/3iWlflB>

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية

- Patrick DAILLIER et Alain PELLET Nguyen Quoc DINH .(1980) .*Droit international public* .Paris: L.G.D.J.
- Pierre-Marie-Dupuy .(2006) .*Les Grands textes de droit International Public* . Paris: Dalloz .

Le Conseil de sécurité et le maintien de la paix et la sécurité internationales: la Syrie comme exemple

مجلس الأمن وصيانة السلام والأمن الدوليين: سوريا دراسة حالة



Dr. Karima BAKRI

Maitre de conférences à l'ISPITS de Casablanca-Annexe Settat, Maroc

Karima0666@gmail.com

Résumé

A nos jours, les considérations politiques guident le comportement externe des Etats et orientent les décisions des organismes internationaux. De surcroît, la mise en œuvre de la sécurité internationale par la communauté internationale est influencée par les intérêts en jeu et la nature des organes et des instruments mobilisés pour sa mise en œuvre. Ce papier, à travers une approche juridique et en prenant la Syrie comme exemple tente de savoir dans quelle mesure le Conseil de sécurité assure sa fonction de gardien de la paix et la sécurité internationales ? L'objectif est de relever les lacunes du cadre juridique en la matière tout en cherchant les alternatives pourront y remédier.

Mots-clés: Conseil de sécurité, sécurité internationale, paix internationale.

ملخص الدراسة

مما لا شك فيه أن الاعتبارات السياسية تحدد السلوك الخارجي للدول وتوجه قرارات المنظمات الدولية، وأن تنفيذ القرارات المتعلقة بالأمن الدولي من طرف المجتمع الدولي يخضع لمنطق المصالح ويتأثر بطبيعة الهيئات والأدوات المستخدمة لتنزيلها على أرض الواقع. من خلال مقارنة

قانونية وأخذ سوريا كمثال تحاول هذه الورقة معرفة إلى أي مدى يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدوره كحارس للسلام والأمن الدوليين؟ الهدف هو تحديد الثغرات في الإطار القانوني في هذا المجال، والبحث عن حلول لمعالجتها.

الكلمات المفتاحية: مجلس الأمن؛ الأمن الدولي؛ السلام الدولي.

1.Introduction

L'ordre international contemporain se caractérise par une instabilité structurelle persistante, marquée par l'émergence de formes de conflictualité hybrides dépassant le cadre interétatique traditionnel. Conflits armés internes, terrorisme transnational, insurrections asymétriques, menaces cybernétiques, ainsi que crises migratoires et environnementales, constituent autant de facteurs susceptibles de compromettre gravement la paix et la sécurité internationales. Cette mutation s'accompagne d'une intensification des crises humanitaires, d'une instrumentalisation des identités ethniques ou religieuses, et d'une implication accrue des puissances régionales et internationales.

En fait, en 2023, les conflits armés ont causé la mort d'environ 170 700 personnes, marquant une augmentation par rapport aux 153 100 décès recensés en 2022. Les enfants restent les plus vulnérables face à cette violence : selon le Bureau du Représentant spécial du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies pour les enfants et les conflits armés, plus de 11 600 mineurs ont été tués ou blessés cette même année, confirmant une tendance inquiétante à la hausse (Bunker, 2025).

A la fin avril 2025, le HCR estimait que 122,1 millions de personnes étaient déplacées de force dans le monde à cause de conflits, de persécutions ou de violences (UNHCR, 2025), 42,7 millions d'entre eux ont franchi une frontière internationale. Les pays les plus touchés sont le Soudan (14,3 millions), la Syrie qui fera l'objet de notre étude (13,5 millions), l'Afghanistan (10,3 millions) et l'Ukraine (8,8 millions).

Le conflit syrien a débuté en mars 2011 par des manifestations pacifiques contre le régime de Bachar el-Assad. Progressivement, il s'est transformé en une guerre civile complexe, impliquant des groupes rebelles, des factions islamistes telles que Daech, ainsi que diverses puissances étrangères, parmi lesquelles la Russie, l'Iran, la Turquie, les États-Unis et Israël. Ce conflit a pris fin en décembre 2024 avec la chute du régime Assad, après treize années de guerre.

En 2024, plus de 90 % de la population syrienne vivait en dessous du seuil de pauvreté. Par ailleurs, environ 12,9 millions de personnes, représentant plus de la moitié de la population nationale, étaient confrontées à une insécurité alimentaire aiguë, caractérisée par un accès insuffisant et non sécurisé à une alimentation adéquate. Simultanément, le nombre de personnes requérant une assistance humanitaire s'élevait à au moins 16,7 millions, soit une augmentation de 9 % par rapport à l'exercice précédent. Cependant, les contributions financières destinées à l'aide humanitaire en Syrie ont enregistré une diminution significative, atteignant en 2025 leur niveau le plus faible depuis plusieurs années (Human Rights Watch [HRW], 2025).

Entre 2011 et 2024, ce conflit a engendré l'une des crises humanitaires les plus graves du XXI^e siècle : environ 500 000 morts depuis le début du conflit et des dizaines de milliers de disparus, dont beaucoup sont victimes de disparitions forcées (Nations Unies, 2023, p. 4)

En cette même période, la question syrienne a fait l'objet d'un examen constant par le Conseil de sécurité des Nations Unies (ci-après CS), qui conformément à l'article 24 de la Charte des Nations Unie, assume la responsabilité principale du maintien de la paix et de la sécurité internationale : ses compétences s'articulent autour de plusieurs fonctions fondamentales : la détermination de l'existence d'une menace contre la paix (article 39), la promotion du règlement pacifique des différends (chapitre VI, articles 33 à 38), l'adoption de résolutions à caractère contraignant (chapitre VII, articles 39 à 51), l'autorisation de mesures coercitives, qu'il s'agisse de sanctions (article 41) ou de l'usage de la force (article 42), ainsi que la création et la supervision des opérations de maintien de la paix.

Au cours de la période 2011–2024, la dynamique de la paix et la sécurité internationales a été profondément altérée par la multiplication des foyers de conflit armé, l'émergence de menaces transversales et l'affaiblissement du système multilatéral. Le CS a vu sa capacité d'action limitée par des

antagonismes persistants entre ses membres permanents, affectant l'adoption de mesures coercitives ou de résolutions substantielles .

Ainsi, l'intérêt de ce sujet réside dans la mise en lumière des insuffisances du système onusien face aux crises prolongées, notamment l'impact inhibiteur du droit de veto sur le processus décisionnel. Il offre une analyse critique du fonctionnement concret du Conseil de sécurité, souvent entravé par les rivalités politiques entre grandes puissances, ce qui compromet l'efficacité et l'impartialité de l'action internationale. En outre, l'étude s'inscrit dans une réflexion approfondie sur la nécessité de réformer cette instance afin d'assurer une réponse plus cohérente, équitable et adaptée aux réalités des conflits contemporains. Elle contribue également à enrichir le débat doctrinal et à sensibiliser aux enjeux juridiques et géopolitiques qui traversent le droit international actuel.

Dès lors, nous cherchons à répondre à la problématique suivante : dans quelle mesure le Conseil de sécurité a-t-il réellement contribué à la mise en œuvre de la paix et de la sécurité internationales, aussi bien à l'échelle globale qu'à travers le cas particulier de la Syrie entre 2011 et 2024, et ce, en tenant compte des intérêts souvent divergents des cinq membres permanents qui influencent son action et ses décisions.

En effet, notre objectif est de comprendre comment les rapports de force et les stratégies géopolitiques des membres permanents ont influencé les décisions du Conseil, parfois au détriment de l'efficacité des mécanismes de résolution des conflits et de la neutralité de l'action onusienne.

Pour répondre à la question de recherche susmentionnée, nous avons adopté une approche juridique visant à analyser les différentes dimensions du sujet. Le cas de la Syrie nous a servi d'exemple concret pour illustrer les limites du rôle du Conseil de sécurité dans la mise en œuvre effective de la paix et de la sécurité internationales. En fait, on s'est appuyée sur l'examen de la Charte des Nations Unies encadrant les pouvoirs et l'organisation du Conseil de sécurité, ainsi que sur l'analyse des résolutions adoptées par ce dernier pour la période allant de 2011 à 2024 en la matière.

Dans cette perspective, le présent article s'articule autour de deux axes complémentaires. Le premier s'intéresse au cadre juridique international régissant le maintien de la paix et de la sécurité mondiales, à travers l'analyse

des diverses interventions du Conseil de sécurité au cours de la période étudiée. Le second volet est consacré à l'étude de la mise en œuvre concrète de ce rôle, avec un focus particulier sur le cas syrien.

2. Le Conseil de sécurité : garant du maintien de la paix et la sécurité internationales

Le Conseil de sécurité, organe exécutif principal des Nations Unies, se voit confier, la responsabilité primordiale du maintien de la paix et de la sécurité internationales. La présente section s'attache à analyser la portée de ce mandat (2.1), en mettant en exergue le rôle déterminant du Conseil dans la gestion des crises internationales, à travers l'examen de plusieurs situations concrètes ayant requis son intervention (2.2).

2.1. Fondements juridiques et portée normative du Conseil de sécurité dans l'ordre international

En vertu de la Charte des Nations Unies, et plus spécifiquement de son article 24, le Conseil de sécurité est investi d'un mandat prioritaire pour assurer le maintien de la paix et de la sécurité internationale. Cette attribution lui confère une compétence exclusive dans ce domaine, qu'il exerce pour le compte de l'ensemble des États membres, dans le cadre du système multilatéral de gouvernance mondiale.

Le chapitre V de la Charte (articles 23 à 32) définit la composition du Conseil, ses procédures décisionnelles, ainsi que les modalités de participation des autres États aux travaux de l'organe. Le droit de veto des cinq membres permanents constitue une spécificité juridique majeure, influant directement sur son pouvoir de décision .

S'agissant des outils normatifs à sa disposition, le chapitre VI encadre les mécanismes de règlement pacifique des différends, reposant essentiellement sur des recommandations dépourvues de force contraignante .

En revanche, le chapitre VII habilite le Conseil à adopter des mesures obligatoires à l'encontre d'un ou plusieurs États, en cas de menace à la paix, de rupture de la paix ou d'acte d'agression. Ces mesures peuvent inclure des sanctions économiques (article 41) ou, à défaut d'efficacité, le recours à la force armée (article 42).

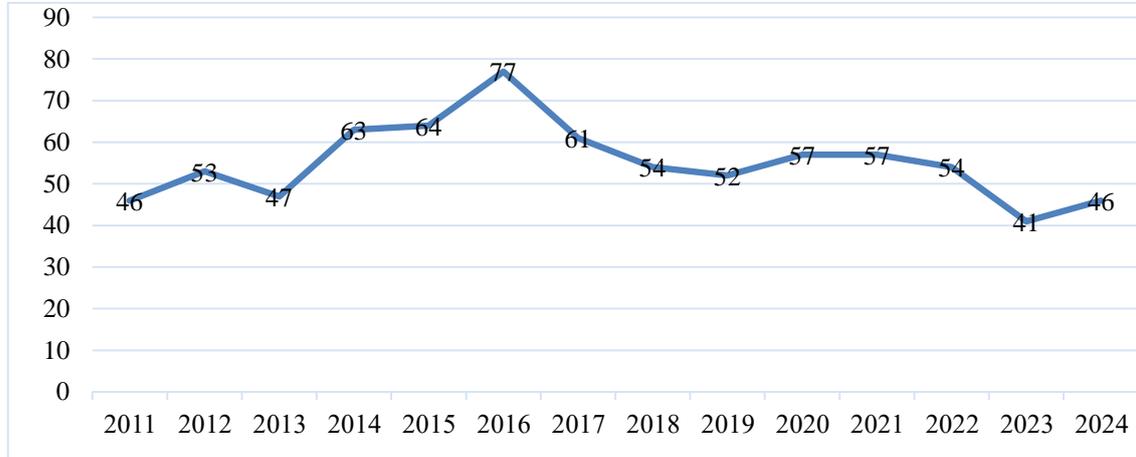
En fait, cinq catégories de situations peuvent être identifiées comme relevant de la notion de menace contre la paix, au sens de la Charte des Nations Unies : la violation des droits de l'homme et du droit international humanitaire, le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, les coups d'État antidémocratiques, la prolifération des armes et le terrorisme, toutefois, la reconnaissance par cet organe qu'une situation constitue une menace contre la paix ou la sécurité internationale suppose que cette dernière soit reconnaissable parmi d'autres situations de fait et qu'une fois ses éléments constitutifs soient réunis le CS en constate objectivement l'existence. Or, l'absence d'une définition juridique qui fait l'unanimité de ce que « une menace contre la paix et la sécurité internationale » lui laisse une latitude importante en matière de qualification des situations et de réponse à de telles menaces (Il a un pouvoir d'appréciation des situations en vertu de l'art. 39 de la Ch.NU) (Bakri, 2023, 202).

Ainsi, en vertu de l'article 25, les décisions prises par cet organisme (les résolutions) dans l'exercice de ses fonctions sont obligatoires pour les États membres. Ainsi et à titre d'exemple, il peut ainsi adopter des mesures obligeant l'Etat en question à respecter les droits de l'homme dans la mesure où leurs violations constituent une menace à la paix et à la sécurité internationale (D'argent et Al., 2005) .

2.2.Illustration du rôle du Conseil de sécurité dans le maintien de la paix et la sécurité internationales

Entre 2011 et 2024, le CS a multiplié les résolutions consacrées au maintien de la paix et la sécurité internationales, en réponse à des crises aux dynamiques de plus en plus complexes et régionales a adopté environ 772 résolutions avec un volume annuel oscillant entre 41 et 77 et une moyenne de 55 résolutions par année (NU) conformément aux articles 24 et 39 de la Charte des Nations Unies. Le graphique suivant illustre son activité pour la période précitée.

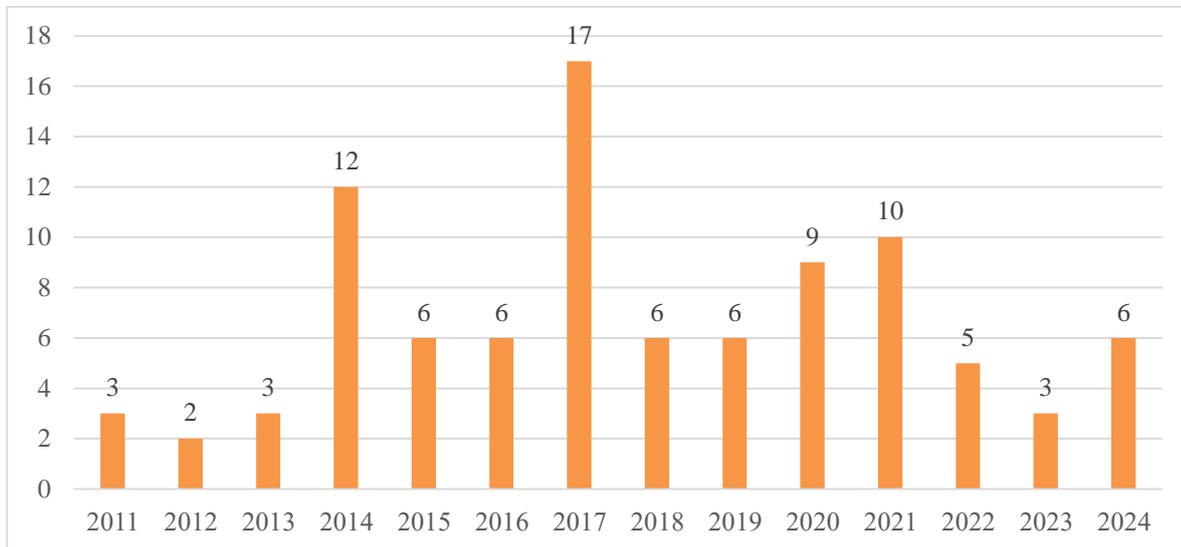
Graphique N° 1 : Résolutions adoptées par le CS pour la période de 2011-2024



D'après ce graphique, l'année 2016 constitue le point culminant avec 77 résolutions, tandis que 2023 représente une inflexion notable avec seulement 41 résolutions adoptées. Cette fluctuation traduit, en substance, tant l'évolution des crises contemporaines que la capacité – ou l'incapacité – du Conseil à dégager des consensus opérationnels .

L'analyse diachronique met en évidence une phase d'intensité normative entre 2014 et 2016, suivie d'un recul observable jusqu'en 2024. Ces données illustrent la variabilité de l'activité délibérative du Conseil, tributaire des conjonctures géopolitiques et des équilibres institutionnels internes. Quant aux résolutions touchant directement le maintien de la paix et la sécurité internationales pour la même période, le graphique suivant en constitue l'illustration.

Graphique N° 2 : Résolutions portant directement sur la paix et la sécurité internationales adoptées par le Conseil de sécurité pour la période de 2011-2024



L'analyse des résolutions adoptées par le CS entre 2011 et 2024, en lien direct avec le maintien de la paix et de la sécurité internationales, met en évidence une intensification notable en 2017, année ayant enregistré le plus grand nombre de textes en la matière. À l'inverse, 2012 se distingue par le volume le plus faible. Sur l'ensemble de la période étudiée, le nombre moyen de résolutions adoptées annuellement s'établit à 6,7.

En fait, l'année 2017 s'est caractérisée par une instabilité géopolitique manifeste, matérialisée par la persistance ou l'émergence de conflits armés dans plusieurs États, notamment en Syrie, au Yémen, en République centrafricaine, au Soudan du Sud, en Somalie et en République démocratique du Congo. Ces contextes de crise ont requis une saisine régulière du CS, lequel a été amené à proroger les mandats des opérations de maintien de la paix existantes ou à adopter de nouveaux dispositifs normatifs, en vertu du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies, afin de préserver la paix et la sécurité internationales. Par ailleurs, la menace persistante que constitue le terrorisme transnational, en particulier celui émanant des groupes tels que Daech et Al-Qaïda, a suscité l'adoption de résolutions visant à renforcer les dispositifs coercitifs, à intensifier la coopération interétatique et à consolider les mécanismes juridiques de prévention et de répression de l'extrémisme violent (Nations Unies, 2017a).

Cette même année, la Corée du Nord a intensifié ses activités nucléaires et balistiques, entraînant l'adoption par le Conseil de sécurité, au titre du Chapitre VII, de plusieurs résolutions, dont la 2397, renforçant le régime de sanctions (Nations Unies, 2017b). De même, le Conseil a adopté des résolutions visant à améliorer l'efficacité, la transparence et la coordination des missions de paix, notamment à travers la résolution 2378 sur la réforme des opérations de maintien de la paix (Conseil de sécurité des Nations Unies, 2017).

En fait, parmi les résolutions les plus marquantes adoptés, figure, la résolution 1973 sur la Libye qui a autorisé une intervention militaire pour protéger les civils, les résolutions 2100 et 2149 ayant permis la création de la MINUSMA au Mali et de la MINUSCA en Centrafrique. Le Conseil a également renforcé la coopération régionale, comme en témoigne la résolution 2391 avec le G5 Sahel. La résolution 2532, quant à elle, a appelé à un cessez-le-feu mondial face à la pandémie de COVID-19 (Conseil de sécurité des Nations Unies, 2020).

De plus, des initiatives structurelles ont été entreprises, notamment le lancement en 2023 du Nouvel Agenda pour la paix, qui vise à réaffirmer les principes de la sécurité collective et à promouvoir une approche intégrée de la prévention des conflits au sein du Conseil. Dès lors, il convient de s'interroger sur le rôle qu'il a joué en Syrie, ainsi que sur les obstacles qui entravent son action en tant que garant de la paix et de la sécurité internationales.

3. Le maintien de la paix et la sécurité internationales en Syrie par le Conseil de sécurité

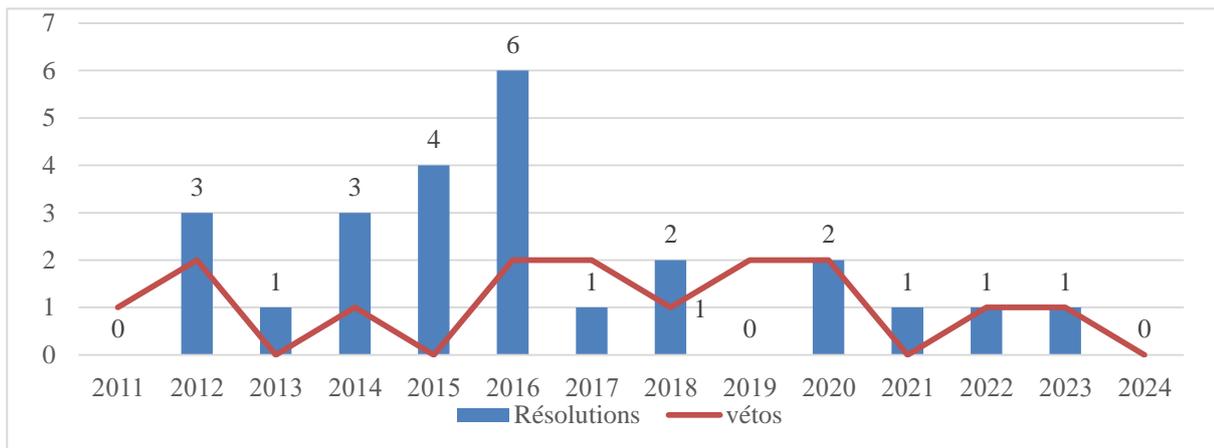
Depuis 2011, le Conseil de sécurité de l'ONU a tenté d'intervenir dans le conflit syrien à travers des résolutions, des appels au cessez-le-feu et des efforts pour encourager une transition politique (3.1). Malgré l'adoption de textes importants comme la résolution 2254, ses actions ont été largement limitées par entre autres les désaccords entre grandes puissances, notamment les membres permanents disposant du droit de veto (3.2).

3.1. Rôle du Conseil de sécurité dans la résolution du conflit syrien

Dans le contexte du conflit syrien, le Conseil de sécurité, dans le cadre de l'exercice des compétences qui lui sont conférées par la Charte des Nations Unies, a adopté un ensemble de résolutions structurantes visant à encadrer juridiquement et politiquement la gestion de la crise. Le graphique ci-après

illustre non seulement les résolutions effectivement adoptées, mais également celles qui ont été entravées par l'exercice du droit de veto par certains membres permanents

Graphique N° 3 : Répartition des résolutions adoptées par CS et des projets de résolutions ayant fait l'objet de vétos par année pour la période 2011– 2024 à l'égard de la Syrie



De 2011 à la fin de l'année 2024, le CS a adopté plus de 30 résolutions portant sur la Syrie avec une moyenne de 1,8 résolution par année. En outre, 15 projets de résolutions ont été bloqués par veto. 9 de 15 projets de résolutions bloqués par un ou plusieurs vétos au CS couvrent l'aspect humanitaire et un a entravé la saisine de CPI. En fait, les données susmentionnées révèlent une forte irrégularité dans l'adoption de résolutions et l'usage du veto. Quelques années ont été marquées par une relative productivité, comme 2016, tandis que d'autres, notamment 2011, 2019 et 2024, témoignent d'un blocage institutionnel total. L'emploi du veto apparaît comme un frein structurel aux décisions collectives, traduisant des divergences politiques récurrentes (Conseil de sécurité des Nations Unies, 2024).

En outre, en vertu des résolutions 2042 et 2043, le CS a institué la Mission de supervision des Nations Unies en Syrie (UNSMIS), chargée de veiller à l'application du plan en six points élaboré par l'Envoyé spécial conjoint de l'ONU et de la Ligue arabe, M. Kofi Annan, visant notamment à instaurer un cessez-le-feu, à garantir l'accès humanitaire et à initier un processus de dialogue politique. Toutefois, la suspension de la mission en août 2012, consécutive à l'aggravation du conflit, témoigne des limites opérationnelles des mécanismes

prévus au Chapitre VI de la Charte des Nations Unies dans les situations de guerre civile aiguë.

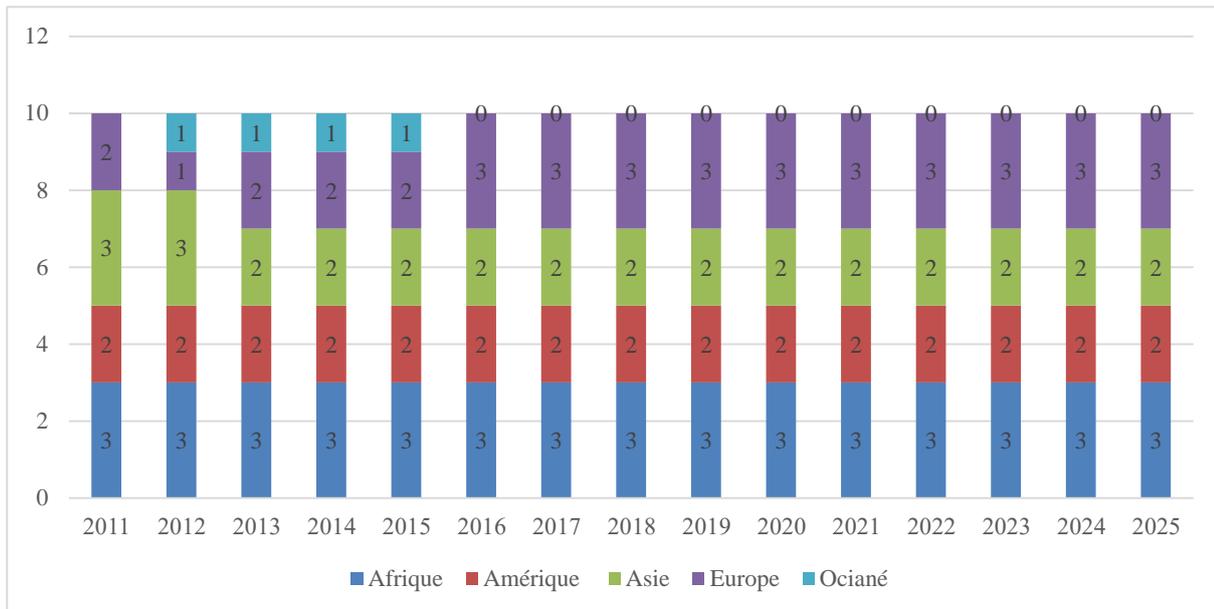
En vertu de la résolution 2254 du CS établit le cadre juridique d'une transition politique en Syrie, fondée sur la formation d'un gouvernement inclusif, la rédaction d'une nouvelle Constitution et la tenue d'élections libres sous supervision de l'ONU. Elle réaffirme la souveraineté de l'État syrien et condamne les actes terroristes de groupes tels que Daech et Al-Nosra.

En effet, dans ce processus de résolution du conflit syrien, les profondes divisions entre les membres permanents du CS qui ont adopté des positions souvent divergentes face conflit syrien, chacun défendant ses intérêts géopolitiques (États-Unis, France, Royaume-Uni ont condamné les crimes du régime de Bachar al-Assad, soutenu l'opposition modérée et appelé à une transition politique sur la base de la résolution 2254. Elles ont critiqué les frappes israéliennes en Syrie, tout en reprochant à Moscou et Pékin de bloquer les efforts diplomatiques. Quant à la Russie, partenaire clé de Damas, elle a bloqué de nombreuses résolutions par veto, justifiant son intervention militaire par la lutte contre le terrorisme et rejetant les frappes israéliennes comme des atteintes à la souveraineté syrienne (RFI, 2024). Et enfin la Chine, qui souvent alignée sur la position russe, s'est opposée aux ingérences étrangères, défendant une solution politique sans intervention), ce qui a entravé toute dynamique de mise en œuvre de la paix et la sécurité en Syrie d'où l'intérêt du développement qui suit.

3.2. Les limites au maintien de la paix et la sécurité en Syrie

L'organe exécutif de l'ONU qui a la responsabilité principale du maintien de la paix et de la sécurité internationale est composé de 15 membres dont 5 y siègent de façon permanente. Cette figure met en lumière les variations dans la représentation des membres non permanents au sein du Conseil de sécurité durant la période 2012–2025.

Graphique N° 4 : Répartition des Etats membres non permanents au Conseil de sécurité par continent pour la période 2011– 2015



L’analyse du graphique fait ressortir à premier abord que la répartition des membres du CS est inégale entre les continents non seulement en terme du nombre d’Etats membres mais aussi en terme du pouvoir que ces membres détiennent : 3 Etats africaines (aucun d’entre eux n’est membre permanent), 2 Etats Américaines, au moins 4 Etats Asiatiques et Européennes sont membres non permanents. Bien que chaque État membre du Conseil de sécurité représente un continent, et même en cas de vote unanime en faveur d’une décision, l’exercice du droit de veto par un seul membre permanent suffit à en bloquer l’adoption. De facto, les décisions du Conseil ne peuvent être entérinées que dans la mesure où elles ne compromettent pas les intérêts stratégiques des cinq puissances disposant de ce privilège, ce qui soulève des interrogations quant à l’équité, à la représentativité et à l’efficacité de l’organe dans la gestion des enjeux internationaux.

Dans le même ordre d’idées, il convient de souligner qu’aucune mission armée de maintien de la paix n’a été déployée en Syrie, mais l’ONU a tenté d’agir par la diplomatie et la supervision temporaire. Ainsi, le CS a créé une mission d’observation temporaire en 2012, une mission politique de l’envoyé spéciale de 2012(Nations Unies, 2012a). Bien que ces initiatives traduisent une

volonté d'encadrement diplomatique et humanitaire du conflit, leurs limites sont remarquables. La mission d'observation n'a eu qu'un impact marginal en raison de son mandat restreint dans le temps, du nombre réduit d'observateurs non armés et des entraves sur le terrain. Sa suspension précoce a révélé l'absence de coopération des parties au conflit (Nations Unies, 2012b). Quant à la mission politique toujours en cours, elle repose sur la résolution 2254, qui demeure juridiquement pertinente mais politiquement bloquée. L'absence de consensus entre les membres permanents du Conseil, le droit de veto, les intérêts géostratégiques divergents, et le manque de mécanismes coercitifs ont freiné les progrès du processus constitutionnel et de la transition politique. Ces limites mettent en évidence les dysfonctionnements structurels du Conseil face aux crises prolongées et soulignent l'urgence d'une réforme institutionnelle pour renforcer sa capacité d'action dans le respect du droit international.

Dans une autre perspective, il faut noter que toutes les atteintes aux droits de l'homme ne relèvent pas systématiquement de la compétence du Conseil de sécurité. Seules celles qui sont expressément qualifiées de menaces à la paix et à la sécurité internationales peuvent justifier son intervention au titre du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies. Cette qualification repose sur une appréciation politique, fortement influencée par les équilibres géostratégiques au sein du Conseil. En témoignent l'inaction face à la répression en Birmanie en 2007, l'intervention en Libye motivée par des considérations humanitaires, ou encore le blocage concernant la Syrie malgré l'ampleur des violations (Bakri, 2023, p. 202).

En bref, le rôle du Conseil de sécurité en Syrie entre 2011 et 2024 met en lumière les tensions entre les principes du droit international et les réalités géopolitiques. Si des résolutions importantes ont été adoptées, leur mise en œuvre a été entravée par le veto récurrent de certains membres permanents, l'absence de consensus sur la nature du régime syrien, ainsi que par les ingérences militaires étrangères. La situation syrienne illustre ainsi les limites du système de sécurité collective dans les conflits internes prolongés.

4. Conclusion

Arrivant à terme de notre étude, nous nous rendons compte que le Conseil de sécurité de l'ONU a eu un rôle crucial mais limité dans le maintien de la paix et de la sécurité en Syrie. Si plusieurs résolutions ont été adoptées pour condamner les violences, soutenir les processus de paix et permettre l'aide

humanitaire, l'impact du Conseil a été considérablement réduit par les blocages politiques, notamment les vétos de la Russie et de la Chine .

En fait, l'incapacité du Conseil à adopter une approche unifiée a permis à des puissances extérieures d'intervenir de manière unilatérale, créant ainsi un environnement diplomatique et militaire complexe. Au final, l'ONU a été incapable de mettre en place une solution durable pour la paix en Syrie, et le conflit a démontré les limites du Conseil de sécurité lorsqu'il s'agit de résoudre des crises géopolitiques majeures.

Ainsi, le conflit syrien a révélé les failles profondes du Conseil de sécurité, incapable de répondre efficacement aux crises actuelles. Une réforme s'impose pour renforcer sa légitimité, sa représentativité et son efficacité. Le droit de veto, souvent utilisé à des fins politiques, doit être encadré, notamment en cas de crimes graves ou de crises humanitaires, avec une obligation de justification publique pour plus de transparence.

La composition du Conseil doit évoluer : intégrer des États issus de régions sous-représentées comme l'Afrique, l'Amérique latine ou le monde arabe permettrait une meilleure représentativité et des décisions plus équilibrées.

Il est tout aussi essentiel de renforcer les capacités opérationnelles du Conseil de sécurité en lui assurant des mandats précis, des ressources adéquates et une coopération étroite avec les organisations régionales ainsi qu'avec les différentes agences spécialisées des Nations Unies.

Enfin, une approche préventive fondée sur la diplomatie, la médiation et des mécanismes d'alerte précoce est essentielle pour anticiper les conflits.

5. Bibliographie

- Bakri, K. (2023). *Protection de l'individu dans les situations de troubles et tensions internes au regard du droit international*. Université Cadi Ayyad, FSJES Marrakech.
- Bunker. (2025, 24 juin). *L'évolution des conflits mondiaux en 2025: chiffres, impacts et perspectives*. <https://www.bunker-swiss.com/conflit/levolution-des-conflits-mondiaux-en-2025-chiffres-impacts-et-perspectives/>

- Conseil de sécurité des Nations Unies. (2017). *Résolution 2378 (S/RES/2378)*, adoptée à la 8051e séance le 20 septembre 2017.
- Conseil de sécurité des Nations Unies. (2024). *Syrie : le Conseil de sécurité reste préoccupé par les conséquences humanitaires et sécuritaires de l'embrassement régional* (CS/15909, 9793e séance).
- D'Argent, P., Dopagne, F., & al. (2005). Article 39. In J. Cot, A. Pellet, & M. Forteau (Éds.), *La Charte des Nations Unies: Commentaire article par article* (3e éd., pp. 1155–1162). Économica.
- Human Rights Watch. (2025, 15 juillet). *Syrie : événements 2024. Rapport mondial 2025*. <https://www.hrw.org/fr/world-report/2025/country-chapters/syria>
- Nations Unies. (2012a, 24 juillet). *Annan : La mission de l'ONU doit stabiliser la Syrie pour éviter la guerre civile*. ONU Info. <https://news.un.org/fr/story/2012/05/245322>
- Nations Unies. (2012b, 20 juillet). *Le Conseil de sécurité crée une Mission de supervision des Nations Unies en Syrie (MISNUS)* (CS/10618). <https://press.un.org/fr/2012/cs10618.doc.htm>
- Nations Unies. (2017a, 20 juillet). *Terrorisme : le Conseil de sécurité détaille les types de sanctions s'appliquant à Daech et Al Qaïda*. ONU Info. <https://news.un.org/fr/story/2017/07/361182>
- Nations Unies. (2017b). *Le Conseil de sécurité renforce ses sanctions contre la Corée du Nord*. ONU Info. <https://news.un.org/fr/story/2017/12/373961>
- Nations Unies. (2023). *Aperçu de la situation humanitaire mondiale 2024: Rapport abrégé*. https://fscluster.org/sites/default/files/gho-2024-abridged-fr_final.pdf
- Nations Unies. (n.d.). *Charte des Nations Unies*. <https://www.un.org/fr/about-us/un-charter/full-text>
- RFI. (2024, 10 décembre). *Syrie : frappes massives israéliennes sur des sites militaires*. <https://www.rfi.fr/fr/moyen-orient/20241210-syrie-frappes-massives-isra%C3%A9liennes-sur-des-sites-militaires>

Le Conseil de sécurité et le maintien de la paix et la sécurité internationales: la
Syrie comme exemple

- UNHCR. (2025, 30 juin). *Données et statistiques: Tendances mondiales*.
<https://www.unhcr.org/fr/tendances-mondiales>

مآلات النزاع في سوريا: تحديات إعادة بناء الإنسان كألية لإعادة إعمار الدولة

Rape as a Weapon of War: Psychological Impacts and the Reconstruction of Human Dignity



د. هنادي الشوا

الإكلينيكي ودراسات التحليل النفسي من جامعة نيس، فرنسا

HANADI80@HOTMAIL.FR

ملخص الدراسة

بعد أن تضع الحرب أوزارها، غالبًا ما تهيمن قضايا إعادة الإعمار المادي على المشهد العام، في حين يبقى جانب إعادة بناء الإنسان، خصوصًا من الأضرار النفسية والاجتماعية، مهمشًا أو مهملاً. من بين أكثر الجرائم التي تترك أثرًا عميقًا على النفس والمجتمع، تبرز جريمة الاغتصاب كسلاح ممنهج يُستخدم لتفكيك المجتمعات وتدمير الأسس الأخلاقية والاجتماعية التي تقوم عليها. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاغتصاب في الحروب، مع التركيز على السياق السوري كنموذج واقعي، حيث استخدمت هذه الجريمة كأداة تدمير نفسي وجماعي. وتقدم الدراسة رؤية علاجية تستند إلى دعم الناجين نفسيًا واجتماعيًا، ودمجهم في برامج إعادة الإعمار المجتمعي، باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو إعادة بناء الإنسان، وهو الركيزة الأساسية لأي عملية إعادة إعمار شاملة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: النزاع السوري؛ إعادة بناء الإنسان؛ الإعمار المجتمعي؛ الاغتصاب في الحروب؛ الدعم النفسي والاجتماعي.

Abstract

After the war subsides, reconstruction efforts often focus primarily on

physical rebuilding, while the rehabilitation of individuals from psychological and social damages remains neglected. Among the most devastating crimes to both the individual and society, rape stands out as a systematic weapon used to dismantle communities and destroy their moral and social foundations. This study aims to shed light on the phenomenon of rape in wars, particularly in the Syrian context, where it has been employed as a tool for psychological and collective destruction. The study proposes a therapeutic approach based on supporting survivors psychologically and socially and integrating them into community reconstruction programs. This approach is essential for rebuilding the human element, which forms the cornerstone of any comprehensive and sustainable reconstruction process.

Keywords: Syrian conflict; human reconstruction; community rebuilding; wartime rape; psychological and social support.

1. مقدمة

يُعد النزاع السوري، الذي اندلع في عام 2011، نموذجًا معقدًا للأزمات المعاصرة ذات التداعيات الكارثية متعددة الأبعاد على المستويات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية. فإلى جانب الخسائر البشرية الفادحة التي تجاوزت مئات الآلاف من الضحايا (بين قتلى، ومعتقلين، ومفقودين)، وما أسفر عنه من أكبر أزمة لجوء ونزوح في التاريخ الحديث، فقد أدت سنوات الصراع إلى تدمير منهجي للبنى التحتية، وتفكك النسيج الاجتماعي، وتآكل رأس المال البشري (الصاوي، ع، ح، 2025/02/25). في هذا السياق، تتجاوز عملية إعادة الإعمار البعد المادي أو العمراني، لتتطلب مقاربة شاملة تضع في صلب اهتمامها تحدي إعادة بناء الإنسان كركيزة أساسية لاستعادة عافية الدولة واستقرارها.

يتجاوز مفهوم إعادة بناء الإنسان مجرد توفير الاحتياجات الأساسية، ليشمل استعادة الكرامة الإنسانية، وإعادة تأهيل الكفاءات، وتعزيز الانتماء الوطني، ومعالجة الآثار النفسية والاجتماعية العميقة التي خلفتها الحرب. يواجه المجتمع السوري، الذي شهد هجرة جماعية لأعداد هائلة من الكفاءات والخبرات في مختلف المجالات، تحديًا مزدوجًا يتمثل في استقطاب هذه الطاقات المهاجرة، وتأهيل الأجيال الجديدة التي نشأت في ظل ظروف النزاع (الصاوي، 2025/02/25). يتطلب ذلك

استراتيجيات متكاملة تركز على إصلاح المنظومة التعليمية والصحية، وتوفير فرص العمل، وتمكين الشباب والمرأة، وتعزيز قيم المواطنة والمصالحة المجتمعية.

على الرغم من التفاؤل الأولي الذي قد يرافق أي تحول سياسي، فإن مسار إعادة الإعمار في سوريا محفوف بتحديات جمة. فبالإضافة إلى الحاجة الملحة لإعادة بناء رأس المال البشري، تواجه الدولة تحديات سياسية، اقتصادية، وأمنية معقدة، تتضمن تشرذمًا مناطقيًا، وانقسامًا سياسيًا، وتدخلات أجنبية، وتوترات طائفية (جوزيف ضاهر، 2025/05 /08) هذه العوامل مجتمعة تعيق أي جهود حقيقية لإعادة الإعمار، وتجعل من عملية استعادة الدولة لمؤسساتها ووظائفها تحديًا وجوديًا. بناءً عليه، يرتبط نجاح أي مسعى لإعادة إعمار الدولة السورية ارتباطًا وثيقًا بمدى القدرة على إعادة بناء الإنسان السوري، واستعادة ثقته بنفسه وبمستقبله، وتمكينه من المساهمة الفاعلة في بناء سوريا جديدة، مستقرة ومزدهرة.

❖ إشكالية الدراسة

مما لا شك فيه أن الاغتصاب بحد ذاته هو خبرة راضية ومؤلمة ولا تُمحي آثارها بسهولة فكيف إذا كان الاغتصاب الجنسي عقابي؟ يسأل البعض وهل يمكن للاغتصاب الجنسي أن يكون غير ذلك، بالتأكيد نعم فالمغتصب حينما يُقدم على افتراس ضحيته يكون مدفوعًا بمجموعة من الغرائز، وتحكم سلوكه مجموعة من العوامل التربوية والنفسية والاجتماعية، ولكن عندما يتعلق الأمر بالسجناء السياسيين فإن الاغتصاب هو سلاح وهو جزء من ممارسات عقابية في الأصل تهدف إلى تدمير الذات . إذا تابعنا شهادات بعض الناجين من السجن نلاحظ أن هناك صفة عامة يتميز بها المغتصب في السجن وهي أنه شخص سيكوباثي، يمارس طقوس غريبة من التعذيب الجسدي على الضحية وأحياناً يلجأ لاستخدام أدوات التعذيب خلال عملية الاغتصاب بهدف تدمير علاقة المعتقل بجسده وتقديره لذاته. غالبية الاعترافات كانت تُؤكد على انتفاء اللذة لدى المغتصب وانحرافها لأن نشوته الحقيقية تكمن في إذلال الضحية من خلال تعريتها واغتصابها بشكل يُهينها ويُدمرها، وهنا تحدث النشوة الحقيقية للمغتصب، أي في فعل التدمير ذاته .

ولذلك فإن من التوصيات التي ستخرج بها هذه الدراسة سيركز على العلاج النفسي الجماعي والذي تشارك فيه جهات عدة في المجتمع، قضائية، نفسية، تربوية ودينية.

وسيكون للأخصائيين النفسيين الدور الأكبر في مساعدة الجهات القانونية في تسليط الضوء على هذا النوع من الجرائم، مع الالتزام بضمان كل الحقوق الفردية للمغتصبين ولأسيما ضمان السرية وعدم تسريب معلومات تخص هويتهم؟

❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تعريف بالآثار النفسية والاجتماعية على ضحايا الجرائم الجنسية
- تغيير منهجية التفكير بصدمة الاغتصاب وتعامل المجتمع مع الضحايا
- إطلاق مشروع إعادة إعمار الذات المهكّة من خلال إشراك الضحايا في عمليات الدعم النفسي الجماعي
- كسر دينياميكيات الصمت الفردي والمجتمعي لتكون ثورة حقيقية في ميدان العلاج النفسي.

❖ منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال دراسات لبعض الحالات الإكلينيكية والشهادات الموثقة لنساء ورجال تم تحريرهم من السجون السورية بعُيد سقوط النظام السوري. لقد قامت الباحثة بجمع أكبر قدر ممكن من البيانات ومن ثم قامت بدراسة وتحليل لخطاب الضحية بُغية الوصول إلى نتائج تتسم بالموضوعية. كما تم الاعتماد على ملاحظة السلوك للضحايا بالقدر الممكن، ففي معظم الأحيان كان يتم إخفاء المعالم الأساسية وتمويهها بناء على رغبتهم. اقتصرَت الملاحظة على تحليل الخطاب وحركة الجسد والترابط السردى لعناصر الخبرة الراضة.

وتم تقسيم الدراسة وفق البناء الهيكلي التالي:

2. الإطار المفاهيمي للدراسة

يُعد الإطار المفاهيمي حجر الأساس لفهم الظاهرة المدروسة، حيث يوضح المفاهيم الرئيسية والعلاقات النظرية التي تبني عليها الدراسة. من خلال هذا الإطار، يتم تحديد المتغيرات الأساسية وتفسير كيفية تفاعلها داخل السياق البحثي لتحقيق أهداف الدراسة.

1.2. التعريف القانوني للاغتصاب

يُعرّف القانون الدولي الإنساني الاغتصاب بأنه "فعل اختراق جنسي غير مرغوب فيه، باستخدام القوة أو التهديد، في سياق النزاعات المسلحة". وقد أقرت محكمة الجنايات الدولية هذا الفعل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، خاصة في حال استخدامه على نطاق واسع أو بشكل منهجي.

وعندما نتحدث عن الاغتصاب كمنهج متعمد، فإننا نشير إلى آلية تدمير لا يقل أثرها النفسي عن تأثير القصف أو التجويع أو الاعتقال. فالأهداف السياسية والاجتماعية الكامنة وراء استخدام الاغتصاب كسلاح في الحروب والنزاعات المسلحة تتجاوز مجرد الاعتداء الجنسي لتشمل تدمير المجتمعات وإرهابها.

ترى عالمة الأنثروبولوجيا الفرنسية فيرونيك ناهوم أن الاغتصاب في زمن السلم أو الحرب هو شكل من أشكال الجريمة التي تستخدم الجسد البشري كوسيلة لانتهاك جسدي محدد؛ وهو انتهاك يؤثر معناه الثقافي على سلامة الضحية المعنوية والاجتماعية بغض النظر عن جنسها، مما يلحق بها أضرارًا بالغة. في السجون والجماعات التي تعتمد على علاقات سلطة عنيفة، يكون الهدف من الاغتصاب هو الإذلال من خلال انتهاك سلامة الجسد، وهو نوع من التعذيب الشديد الذي لا يهدف بالضرورة إلى قتل الضحية كما في جرائم القتل، وإنما يترك الضحية على قيد الحياة ليصبح أداة للهيمنة. فبقاء ضحايا الاغتصاب أحياء - وهو الهدف الأساسي للجريمة المستمرة - يوفر وسيلة سيطرة مروعة، حيث يسمح الاغتصاب بلمس الآخرين في ذواتهم الخاصة التي تبدو أبعد ما تكون عن السياسة، مما يجعل مسألة جنس الضحية ذات معنى كامل- (Nahoum-Grappe, 2019, pp. 161-177).

2.2. التعريف القانوني للضحية

وفقًا لما تم التوافق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة وعلاجها، الذي انعقد عام 1985 في مدينة ميلانو الإيطالية، يُعرف مفهوم الضحية على أنه يشمل جميع الأشخاص الذين تعرضوا لأذى سواء كان فرديًا أو جماعيًا. ويشمل هذا الأذى الضرر البدني أو العقلي أو النفسي، بالإضافة إلى الأضرار الاقتصادية أو الاجتماعية التي قد تلحق بالفرد أو الجماعة. كما يُعتبر ضحية كل من تم حرمانه بشكل كبير من الحصول على حقوقه الأساسية التي يكفلها القانون، سواء كانت حقوقًا مدنية، سياسية، اجتماعية، أو اقتصادية.

هذا التعريف يوسع دائرة من يُعتبرون ضحايا الجرائم أو الانتهاكات، إذ لا يقتصر الأمر على الأذى المباشر أو الواضح فقط، بل يشمل أيضًا الأضرار غير المادية التي قد تؤثر بشكل عميق ومستمر على حياة الأفراد والمجتمعات، مثل العزلة الاجتماعية، التمييز، والفقر الناتج عن تلك الانتهاكات. ويؤكد هذا التعريف أيضًا على أن هذه الانتهاكات تمثل مخالفة واضحة للقوانين والاتفاقيات الدولية والمحلية، مما يوجب تدخل السلطات الجنائية والقضائية للوقوف في وجه مرتكبي هذه الجرائم وضمان إنصاف الضحايا.

بالتالي، فإن حماية الضحايا وتقديم الدعم القانوني والنفسي لهم يمثلان ركيزة أساسية في نظام العدالة الجنائية، بهدف إعادة توازن الحقوق وتحقيق العدالة. كما يشمل هذا المفهوم تعزيز آليات الوقاية والحماية لتجنب وقوع المزيد من الأضرار على الأفراد والمجتمعات، فضلاً عن تقديم التعويضات اللازمة لضمان تمكين الضحايا من استعادة حقوقهم وكرامتهم.

3. الاغتصاب واستخدامه كسلاح حرب ممنهج

عندما نتحدث عن الاغتصاب كسلاح حرب، فإننا لا نشير فقط إلى جريمة فردية أو فعل عنف جسدي فحسب، بل إلى استراتيجية ممنهجة تهدف إلى إذلال الخصم وإرهابه باستخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق هدفين رئيسيين متكاملين. الهدف الأول هو تدمير الجهاز النفسي للفرد، حيث يُحدث الاغتصاب تأثيرًا مدمرًا يمتد إلى أعماق الذات الإنسانية، فيكسر إرادة الضحية، ويزرع في نفسها الخوف، الشعور بالعجز، والعار، مما يؤدي إلى اضطرابات نفسية عميقة قد تستمر مدى الحياة. أما الهدف الثاني، فهو تفكيك البنى العائلية والاجتماعية التي تشكل نسيج المجتمع، إذ يؤثر هذا الانتهاك على الروابط الأسرية ويؤدي إلى تفككها، ما ينعكس على الأجيال القادمة عبر انتشار التسرب الدراسي، وزيادة معدلات التشرد، وبناء جيل متهالك يفتقر إلى أدوات المبادرة والتمكين، مما يحول دون إمكانية إعادة الإعمار الحقيقي للمجتمع.

هذا الاستخدام للاغتصاب كسلاح لا يقتصر على أذية الأفراد فحسب، بل هو عمل تكتيكي مدروس يهدف إلى زعزعة استقرار المجتمعات ونشر الرعب على نطاق واسع، وهو ما عبر عنه الباحثون في كتاب "التعدي في زمن الحروب"، حيث أشاروا إلى ضرورة النظر إلى الاغتصاب في زمن الحرب من خلال نظامين من العنف: الأول هو العنف الانتهازي الذي يُمارس كعمل فردي أو عشوائي نتيجة

للظروف، والثاني هو العنف التكتيكي الذي يُستخدم كجزء من خطة ممنهجة لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية. (Frédéric P, 2021, pp. 215-236)

وهنا يطرح السؤال المهم: كيف يمكن تفسير جرائم الاغتصاب في السجون السورية؟ هل تُعد هذه الأعمال انتهازية عفوية أم أنها تتمتع بفعالية تكتيكية منظمة؟ الدراسات وشهادات الناجين تشير بقوة إلى أن هذه الجرائم كانت جزءًا من خطة ممنهجة هدفها الأساسي هو ترهيب الخصوم السياسيين وإضعافهم نفسيًا وجماعيًا.

من منظور نفسي، يرتبط الخوف بالكراهية في نفس الإنسان ارتباطاً وثيقاً؛ فكما أشارت الدكتورة نوال السعداوي، فالخوف يولد الكراهية، والكراهية تغذي الخوف، وهما يستمران في دورة مستمرة تؤدي إلى تأجيج الصراعات النفسية والعاطفية (د. نوال السعداوي، 2017، صفحة 81). في سياق الحرب، يعمل هذا الارتباط على تعميق جراح الضحايا ويزيد من تأثير العنف الجنسي كسلاح تدميري.

يرى فريدريك برو في كتابه "التعدي في زمن الحروب" أن الحرب تخلق ظروفًا خاصة تزيد من فرص تفرغ الرغبة الجنسية، بسبب العلاقات غير الشرعية التي تنشأ بين النساء والجنود في المناطق المحتلة، إلى جانب عمليات النهب والغارات التي تتحول إلى اغتصاب جماعي. في هذه الحالة، تُعتبر المرأة "غنيمة حرب" فعليًا وقانونيًا تقريبًا. لكن ما يميز اغتصاب السجون السورية أنه ليس مجرد سلوك عفوي ناتج عن الظروف، بل هو جريمة منظمة ومدروسة. الدليل على ذلك هو أن الاغتصاب استهدف فئات معينة من المعتقلين، وليس الجميع، بحسب شهادات الناجين. لذا، لا نتحدث هنا عن تفرغ رغبات جنسية مكبوتة بفعل الحرب، بل عن استخدام الجنس كسلاح ممنهج لتحقيق أهداف القمع السياسي، على عكس ما حدث في حالة السيدة الأوكرانية في دونيتسك، حيث استُخدم جسدها كمكافأة للجنود على ولائهم.

تحليل الشهادات العديدة لضحايا الجرائم الجنسية في السجون السورية يؤكد أن الاغتصاب استُخدم كسلاح حرب حقيقي ضد المعارضين السياسيين، وتم تنفيذه بشكل منظم ومنهجي. لم يكن اختيار هذا السلاح بسبب تكلفته المنخفضة فحسب، بل لأنه الأكثر فتكًا بالنفس البشرية، حيث يترك آثارًا نفسية عميقة يصعب علاجها، وهو ما سنوضحه لاحقًا عند مناقشة التأثيرات النفسية للاغتصاب كسلاح حرب.

كما هو معروف، الاغتصاب في السجون لا يتطلب معدات أو أدوات تعذيب مكلفة مثل المنشار الكهربائي أو غرف الملح، بل إن جسد السجنان هو أدواته الوحيدة. هذا النوع من الحرب قصير وغير مكلف، لكنه مضمونة النتائج. وكلما زادت مهارات المعتدي في استغلال جسد الضحية، كانت النتائج أكثر تدميراً على الهوية الفردية والجماعية، مما يؤدي إلى بث الرعب في المجتمع بأكمله. وستجلى هذه الحقيقة بشكل واضح في قضية الشهيد العي مازن الحمادة التي سنعرضها لاحقاً.

4. التأثير النفسي والاجتماعي للاغتصاب

تقع المُغتصبة فريسةً ليس فقط للمغتصب كما يعتقد كثيرون، بل هي أيضاً فريسة صراع نفسي داخلي بين مشاعر متناقضة، تتمثل في العجز من جهة والرغبة في التمرد من جهة أخرى. فهي تشعر بالعجز التام الذي يدفعها في النهاية للرضوخ الجسدي تجنباً للتعذيب، وهذه الحالة شائعة في المعتقلات، خاصة مع رؤية المُغتصبة لنظيراتها وهن عائدات من غرف الاغتصاب. في النهاية تجد المرأة نفسها مُجبرة على الرضوخ للمغتصب، ولكن من جهة أخرى تتجاوزها مشاعر أخرى، وهي الرغبة في التمرد، فتضطر المُغتصبة إلى كبت هذه الرغبة التي يُعتبر مجرد البوح بها سبباً كافياً لقتلها أو استنزافها جسدياً. هذا الصراع، بالإضافة إلى فعل الاغتصاب نفسه، يعتبر أحد أهم أسباب العدوانية التي تُظهرها المُغتصابات تجاه مغتصبيهن.

لاحظنا في كثير من الحالات بعد تجربة الاغتصاب أن المشاعر العدوانية هي أول ما يظهر على ساحة المشاعر حينما تتحدث المُغتصابات عن تجربتهن. حدثني إحدى النساء قائلةً: "لو قدر لي أن ألتقي بمغتصبي لأمسكته بيدي، وأحرق جسده بالنار حتى يتلاشى..." ولو فكرنا بفعل الانتقام وحللناه، لوجدنا أن الرغبة في تلاشي المغتصب من خلال تلاشي الجثة وتحللها تعكس رغبة لاشعورية دفينة بدفن التجربة الراضة أيضاً مع جسد المغتصب. كثير من هؤلاء النسوة باتت يُعتبرن أجسادهن نقمة، وبعضهن طوّرن علاقة سلبية جداً مع أجسادهن. وفي هذه المرحلة يمكننا التكهن بشدة آثار الصدمة الراضة على الضحية.

ذكرتني تلك السيدة "كلير"، ضحية من رواندا تناوب على اغتصابها أربعة رجال خلال مجازر رواندا، حيث تقول: "لا يمكن أن أنسى الرجل الرابع الذي قام باغتصابي، كان وجهه يقطر بالكرهية، وكان يعتمد الابتذال في اغتصابي قائلاً: 'سوف أمارس الجنس معك على الطريقة السويسرية.' كان

يغتصبي بكره شديد، ويتحدث في نفس الوقت قائلاً إنه يفعل ذلك انتقاماً، لأن أبيه وأجداده قد منعه سابقاً من ممارسة الجنس مع امرأة من إثنية التوتسي، وبالتالي لن يوفر هذه الفرصة لي... ما كان يؤمني أكثر أنه كان يغتصبي وكنت أصرخ، وكانت ابنتي بالقرب مني تبكي..." (Rwagatare & Brackelaire, 2015, p. 181)

بالطبع تختلف الآثار النفسية للاغتصاب باختلاف الشخصية والبناء النفسي؛ فهناك نساء بناؤهن النفسي هش ومقاومتهن للصدمات أقل من غيرهن. وعلى الرغم من أن الآثار النفسية للاغتصاب معروفة تقريباً للجميع، فلا يقتصر فهمها على المختصين فقط، بل حتى غير المختصين يمكنهم ببساطة القول:

"مسكينة، إنها مغتصبة، لقد تحطمت من الداخل، إنها امرأة مكسورة من أعماقها، ليست بخير وليس من السهل عليها تجاوز محنتها". وعلى الرغم من وجود اتفاق عام حول الآثار النفسية للاغتصاب، إلا أنني سأطرح هنا بعض الخصائص النفسية التي تلعبها شخصية المرأة بحد ذاتها، والتي تجعل من صدمة الاغتصاب أكثر وقعاً على الجهاز النفسي.

كأي صدمة راضة، تختلف آثار الاغتصاب - تزيد أو تقل - بحسب شخصية المرأة. ويلعب العمر والمستوى الاجتماعي والتعليمي دوراً كبيراً في مواجهتها، فالأم المغتصبة ستكون صدمتها مختلفة عن صدمة البنت البكر، كما أن اغتصاب امرأة تنحدر من الريف يزيد من حجم الضغوط التي قد تتعرض لها مقارنة بنظيرتها من المدينة. ولكن بالعموم يمكننا القول حسب ما توصلت إليه الدراسات أن ضحايا الاعتداء الجنسي يتميزن بعدم التكيف مع الواقع، وتتميز توظيفاتهن النفسية بالهشاشة، القلق الحاد، الاكتئاب، الكف، والتجنب، وهذا ما توصلت إليه برادي (2014، ص. 39) في بحثها بهذا الموضوع.

في 19 يوليو (تموز) 2004، أطلقت منظمة العفو الدولية تقريراً حول السودان بعنوان "دارفور: الاغتصاب كسلاح في الحرب"، موضحةً أنه في حالات عدة أغتصبت النساء علناً أمام أزواجهن أو أقربائهن أو أمام العامة، وبحسب ما ورد فقد "تعرضت النساء اللواتي قاومن الاغتصاب للضرب أو الطعن أو القتل". (منى عبد الفتاح، 2024)، ومن الآثار النفسية للاغتصاب الجنسي نذكر ما يلي:

- فقدان الثقة بالنفس وتأنيب الذات والتقريع المستمر لها، والذي قد يصل إلى مرحلة التبخيس الذاتي، فعلى سبيل المثال، تعتقد بعض المغتصبات أنهن ربما لو أظهرن عنفاً أكبر لتمكّن من

مواجهة المغتصب، وربما لما تعرضن لما تعرضن له. وهذا التفكير له آثار نفسية لا تقل سوءاً عن آثار التجربة بحد ذاتها. لذلك، فإن أول ما يُنصح به هو أن لا تحاول المرأة إقناع نفسها بأنها كان بوسعها فعل شيء ولم تفعل، لأن هذا الشعور سيدخلها في مرحلة لوم الذات وتقريعها، وربما يصل الأمر بها إلى محاولة الانتحار كمحاولة للانتقام من الذات الضعيفة والعاجزة والراضخة.

وبالتالي، فإن مهمة الأخصائي النفسي هي تفحص هذا الجانب، لأن وجود أفكار عدوانية موجهة نحو الذات هو أخطر ما يمكن أن تتعرض له المغتصبة. فهذه الأفكار تدفع المغتصبة إلى استحضار مجموعة من الصور حول تجربة الاغتصاب وتناقشها في كل مرة. وهنا علينا التنويه إلى أن المرحلة التالية لمرحلة الاغتصاب هي مرحلة سيطرة الأفكار والصور للخبرة الراضة، وهذا ما يفسر نزوع كثير من النساء إلى الوحدة والعزلة، لأنهن باستمرار يفكرن بكل حدث، ولديهن ميول لاسترجاع المشهد بكل تفاصيله والتفكير في إمكانيات تجنبه. وهذا ما لاحظته في إحدى الحالات، حيث كانت تذكر تفاصيل جديدة مع كل مرة وتحاول ربطها بالمشهد العام. إنهن ببساطة لا يتوقفن عن التفكير بالحادثة، مستحضرات مع الأسف في كل مرة الألام النفسية المرافقة لاستدعائها إلى ساحة الشعور.

• توجيه العدوان من الداخل إلى الخارج لتنفيس المشاعر العدوانية الموجهة نحو الذات: يمكن للمغتصبة في مرحلة لاحقة، بعد أن يزداد الضغط النفسي، أن تنتقل إلى مرحلة أخرى تساعدها على التخلص من العدوانية الموجهة نحو الذات. وهذه الحالة عموماً سليمة وتساعدها على تخفيف الضغط واستعادة التوازن النفسي الداخلي، لأنها في مرحلة ما ستجد نفسها غير قادرة على تحمل كم الألم والعدوان الذاتي الناجم عن التقريع المستمر. وحينما يصل العدوان نحو الذات إلى مرحلة تهدد الوجود، وهي مرحلة التفكير بالانتحار، قد تنجح المغتصبة في إزاحة مسببات الألم من الداخل إلى الخارج، وهذه خطوة مهمة وإيجابية. كثير من حالات الانتحار الناجمة عن الاغتصاب مردها تأنيب الذات وتقريعها، حيث نراها تكرر دوماً نفس العبارات: "لو أنني لم أرضخ واخترت حينها الموت على البقاء حية، لكنت ما تعرضتُ لهذا." وتزداد خطورة هذه المرحلة في المجتمعات المحافظة، حيث تترى الفتاة على أنها تحمل أمانة ثقيلة، وعليها الحفاظ عليها وهي عفتها. وبالتالي، فإن تعرضها لهذه الخبرة الصادمة، خاصة إن كانت في عمر صغير، يُفسر أيضاً على أنه عدم تحملها لمسؤولية المحافظة على شرفها، ولهذا فإن هذا النوع من الفتيات هو الأكثر عرضة للاكتئاب المؤدي للانتحار.

ومن هنا تأتي ضرورة وجود بيئة نفسية واجتماعية داعمة للفتاة. ونظراً لغياب إمكانيات الدعم النفسي في الوقت الحالي، تبقى المغتصبة أسيرة آلامها الجسدية والنفسية، وتبقى وحيدة تصارع أفكاراً مثل: "لو كنتُ"، "ليتني فعلت كذا"، "ليتني قتلته"... إلخ. ومن هنا تأتي ضرورة دعمها بأن رضوخها كان نتيجة الصراع بين غريزتي الحياة والموت، لكنها لا تشعر لحظة الاغتصاب بأن هذا الصراع في أوجه.

بعد أن تحدثتُ عن أهمية توجيه العدوان من الداخل إلى الخارج كخطوة أولى للتخلص من مشاعر تحقير الذات الجسدية، يبقى السؤال: هل يجب أن نقف عند هذا الحد ونقول إن المغتصبة على طريق الشفاء من آثار الصدمة؟ للأسف لا، لأن العدوان سيتراكم شيئاً فشيئاً، وسوف تُطور المغتصبة أشكالاً من الردود المحتملة تجاه مجموعة من الممارسات التي قد تسلكها مع مغتصبها إن صادفته. كما ذكرتُ في الحالة السابقة، تراها لا تتوقف عن قول: "سوف أقتله بيدي، سوف أحرقه، سوف أنتقم منه"، وتصبح شيئاً فشيئاً أسيرة رغبة دفينة بالانتقام. وهنا يتوجب ضرورة التدخل بالشكل الثاني، وهو تعليمها عادات سلوكية جديدة وأنماط تفكير مختلفة؟ فعلى سبيل المثال، يُعتبر التفرغ عن طريق الكتابة والمسرح على طريقة البسيكودرام مهماً جداً في حالات الاغتصاب، فهو من جهة يخلصها من الشحنة الانفعالية المرتبطة بالانتقام ويخفف حدتها حتى تتلاشى، ومن جهة أخرى يتيح لها التعرف على حالات اغتصاب مماثلة لتدرك أنها ليست الوحيدة التي تعرضت لما تعرضت له، وهذا يخفف من حدة الآلام النفسية الناجمة عن لوم الذات.

وهنا نؤكد على ضرورة وجود مؤسسات تحتضن المغتصابات ليتحدثن عن تجربتهن، وهذا أمر هام جداً لأنه سيساعدهن على التخلص من حالة العزلة الاجتماعية والانهيار النفسي المرافقين لصدمة الاغتصاب الجنسي. ومن ناحية أخرى، لا يجعل منهن عُرضة للعدوان الموجه نحو الذات والاكتماب لاحقاً، ثم الميل للانتحار جراء فقدان الرغبة في الحياة. كما أن انتشار هذا النوع من المؤسسات يشكل إطاراً اجتماعياً وقانونياً لاحتضان الضحايا، الذين في كثير من الأحيان يقعون تحت ضغط أسري ومجتمعي كبير يتمثل برفض الضحية أو لومها. ولن نتحدث عن تفكك العلاقات الأسرية والزوجية في كثير من الحالات، لأنها الحالة الكلاسيكية في المجتمعات العربية والإسلامية عموماً.

5. أهمية تغيير منهجية التفكير بصدمة الاغتصاب وتعامل المجتمع مع الضحايا

أول ما يلاحظه المختص النفسي لدى النساء المُغتصابات عموماً هو حالة التخبط العميق في المشاعر وسوء التنظيم في طرح الأفكار، بالإضافة إلى شرود الذهن المتكرر، وضعف القدرة على التركيز

في أثناء الحديث عن تجربتهن. هذا الاضطراب النفسي لا يقتصر فقط على الصدمة نفسها، بل يمتد ليشمل الصراع الداخلي الكبير الذي تعيشه الضحية في محاولة لفهم ما حدث لها، واستيعاب تداعياته على ذاتها وعلى محيطها.

من الجوانب اللافتة أيضاً وجود اضطراب في الاستراتيجيات التي تتبعها المرأة في مواجهة الخبرة الصادمة. ففي بعض الحالات، تلجأ الضحية إلى التقليل من أهمية الحادث كألية دفاعية، فتردد عبارات مثل: «لا شيء يستحق التفكير به»، أو «لقد فقدت كل شيء». هذا النوع من التقليل والتحقير للمجتمع، للواقع، وللحياة عموماً، يُعتبر انعكاساً مباشراً لحالة الاستلاب النفسي والجسدي التي تعرضت لها، حيث تشعر الضحية بأنها فقدت السيطرة على كل شيء من حولها، فتبدأ في نبذ كل القيم والمفاهيم التي كانت تشكل إطار حياتها.

وعلى النقيض من ذلك، نلاحظ في حالات أخرى مبالغة واضحة في التوصيف وتكرار استحضار المشهد الصادم، كما لو أنه يحدث الآن أمام أعين الضحية. فبعض النساء يُصررن على إعادة سرد تفاصيل الحادثة بشكل متكرر، أو يربطن بين عناصر المحيط الخارجي وتجاربهن بشكل قسري. على سبيل المثال، في إحدى الحالات، رأت إحدى المغتصابات في العيادة النفسية قطعة فنية خشبية صغيرة، فربطتها فوراً بقرص خشبي كان المُعنف يستخدمه أثناء الاعتداء عليها، رغم عدم وجود تشابه واضح بينهما. هذا الربط القسري، الذي يندفع إليه اللاوعي، يعكس حالة التفكير القسري التي تسيطر على الضحية، حيث تبدأ في ربط كل ما حولها بأحداث الاغتصاب، حتى وإن كان ذلك على أسس ضعيفة أو مجرد تشابه شكلي سطحي، كالخشب في هذه الحالة.

هذه الآليات النفسية المتناقضة—الانعزال والتقليل من قيمة الحدث من جهة، والتكرار القسري واستحضار المشهد من جهة أخرى—تشير إلى أن جوهر المشكلة لا يكمن فقط في استرجاع التجربة نفسها، بل في الطريقة التي تفكر بها الضحية حول هذه التجربة وكيفية تعاملها معها.

من هذا المنطلق، يتضح أن الهدف الأساسي للعلاج النفسي يجب أن يركز على إعادة تشكيل منهجية التفكير لدى المغتصبة، بدلاً من التركيز فقط على استرجاع الحادثة أو الهروب منها. فلا الانعزال السوداوي ولا التكرار القسري لاستحضار المشهد يُعدان حلاً ناجعاً، بل على العكس، هما قد يعمقان جراح الضحية النفسية. على المختصين العمل على تطوير استراتيجيات عقلانية تساعد

الضحية على إعادة بناء صورتها الذاتية وتصورها لعالمها، بحيث تتجاوز حالة الاستلاب النفسي وتحرر من التفكير القسري المهيمن عليها.

وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل الدور الذي يلعبه المجتمع في التعامل مع ضحايا الاغتصاب. إذ غالباً ما تزيد المواقف الاجتماعية السلبية، كاللوم، الوصم، ورفض الضحية، من وطأة الصدمة النفسية، وتُعدّ عملية التعافي. لذا، فإن بناء بيئة اجتماعية داعمة، واعية، ومتفهمة يمثل ركيزة أساسية في مسار إعادة تأهيل الضحايا، يتيح لهن التعبير عن تجربتهن بحرية دون خوف من الإدانة أو الرفض، مما يساعدهن على استعادة توازنهن النفسي والاندماج الاجتماعي بشكل صحي.

6. الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة الاغتصاب

على العكس من الحالات التي تحاول فيها الضحية مواجهة الصدمة من خلال الحديث أو الاسترجاع، نجد أحياناً أن المُغتصبة ترفض كلياً التطرق إلى أي شيء يذكرها بتجربتها الصادمة. هذا النكران القسري، أو الإنكار النفسي، يتطلب طاقة عصبية ونفسية هائلة، حيث يبقى الجهاز النفسي في حالة توتر دائم، نتيجة المحاولات اللاشعورية المتكررة لقمع الصور والذكريات المؤلمة.

تعيش الضحية في حالة من الحذر الشديد، وتمحيص مستمر لكل ما حولها، حتى أنها قد تتجنب أبسط الممارسات اليومية مثل النظر إلى جسدها أثناء الاستحمام، تجنباً لإثارة الذكريات المؤلمة أو الشعور بالانفصال عن الذات. تعبر إحدى النساء عن ذلك قائلة: " بتت أشعر بالكراهية تجاه جسدي أكثر من أي وقت مضى، وأغطيه أثناء الاستحمام لأنه أصبح عبئاً ثقيلاً عليّ. رؤية بعض مناطق جسدي تزيد من توتري، يرتفع نبض قلبي وأشعر بالغثيان". هذه الأعراض الفسيولوجية ذات المنشأ النفسي يمكن تفسيرها كآليات دفاعية لاشعورية تحاول حماية الضحية من لوم الذات المتزايد، إذ تتحول المعاناة الجسدية إلى نوع من العقاب الذاتي، حيث يُكبّل الجسم بنوبات القلق والتوتر المستمرة.

إلى جانب الإنكار وتجنب الاستحضار، تلجأ بعض الضحايا إلى أساليب أخرى، مثل تعاطي العقاقير المنومة، الكحول، أو المخدرات، بغرض تخفيف الألم النفسي المؤلم. يعتبر اللجوء إلى الكحول من أسهل الاستراتيجيات وأكثرها شيوعاً في بعض البيئات، رغم ندرتها في مجتمعاتنا المحافظة. نظراً لتعارضها مع القيم الدينية والاجتماعية. إذ تستخدم الضحية الكحول والتدخين كمسكنات نفسية،

تمنحها حالة مؤقتة من النشوة والتخدير العاطفي، تلمها رغبة عميقة في النوم العميق، الذي يحرقها مؤقتًا من مطاردة ذكريات الاغتصاب.

ومع ذلك، تكمن خطورة هذه الاستراتيجية ليس فقط في الأضرار الصحية الناجمة عن الإدمان، بل في الارتباط اللاشعوري بين تناول الكحول أو المنومات والشعور بالنشوة المؤقتة التي تقمع الألم النفسي. فهذه الوسائل تؤجل مواجهة الصدمة بدلاً من حلها، مما يجعل الألم ينتظر لحظة الوعي لينفلت بقوة أكبر، مهددًا بانفجارات فجائية للذاكرة والذكريات، خاصة عند مواجهة محفزات معينة في البيئة المحيطة تشبه أحد عناصر الحادثة الصادمة.

لهذا السبب، يُعد اللجوء المفرط إلى الكحول أو المنومات بدون إشراف طبي خطرًا بالغًا على التوازن النفسي للمغتصبة، حيث قد يزيد من حدة الصدمة، ويؤدي إلى تفاقم الحالة النفسية، وقد يتحول إلى دائرة مفرغة من الإدمان والمعاناة.

✓ إطلاق مشروع إعادة إعمار الذات المنهكة من خلال إشراك الضحايا في الدعم النفسي الجماعي

يعتبر الاغتصاب من أخطر الجرائم التي تفتك بالنفس البشرية، كما أشار العديد من الباحثين، وهو سلاح يهاجم جوهر الذات الإنسانية ويترك آثارًا نفسية عميقة. لكن هل من الممكن فعلاً إعادة بناء الجهاز النفسي لضحايا هذه الجريمة؟

بالمجمل، تحمل الجرائم الجنسية انعكاسات نفسية واجتماعية يصعب الشفاء منها (حمزة أ.، وشوية س. أ.، 2020). لذلك، ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال دون النظر إلى جملة من المعايير الاجتماعية والدينية والاقتصادية والتربوية التي تحيط بالضحية. فإعادة إعمار الذات النفسية لا يمكن أن تتحقق بسهولة في مجتمعات لا تزال تنظر إلى الضحية بعين الاتهام أو التواطؤ، حيث تُحمّل مسؤولية الجريمة أحياناً إلى نفسها، وهو ما لا يقتصر على حالات الاغتصاب في السجون فقط، بل يتعداها إلى حالات الاغتصاب بشكل عام.

كم مرة سمعنا عبارات مثل: "هي السبب، لما ارتدت ذلك النوع من الملابس"، أو "ما كان عليها أن تخرج في ذلك الوقت من النهار". هنا نجد تبريراً ضمناً لجريمة الاغتصاب، إذ تُحمّل الضحية مسؤولية

عدم ضبط جلادها وانفلات غرائزه. وحتى عندما لا تُتهم الضحية بشكل مباشر، فإن بعض أفراد المجتمع، كما في المثال الذي روته إحدى الضحايا، حيث أنها والدها قاتلاً: "لقد حذرتك مرارًا من المشاركة في المظاهرات المعارضة للنظام، وهذا هو ثمن إصرارك وعدم التزامك بالمنزل." رغم أن هذا الاتهام أقل وطأة من الاتهامات المباشرة، إلا أنه يحمل في طياته تبريرًا لفعل جرمي، وتحميلًا جزئيًا للضحية المسؤولة.

تلك العقبات الاجتماعية تساهم في تعقيد الدعم النفسي، حيث قد تطور بعض الضحايا آليات نفسية لاشعورية تجعل من الاغتصاب أداة لفرض الهيمنة السلطوية بكافة أشكالها: الأبوية، الدينية، السياسية، والاجتماعية.

الاغتصاب في النزاعات لا يقتصر أثره على الضحية فقط، بل يمتد ليشمل الأسرة والمجتمع بأسره. تشير الدراسات إلى أن المعتدين يستهدفون النساء والأطفال وحتى الرجال بهدف الإذلال الجمعي وإرسال رسائل قمع واضحة، كما في حالة الشهيد مازن الحماده. وهذا الاستخدام الاستراتيجي للاغتصاب كأداة حرب يسبب صدمة نفسية شديدة تؤدي إلى الاكتئاب الحاد، وتفقد الضحية إحساسها بالهوية والانتماء، مما يؤدي إلى اضطرابات نفسية مثل اضطراب ما بعد الصدمة والرغبة في العزلة، بل ويمهد في بعض الحالات إلى الانتحار.

في ضوء هذه المعطيات، وبأخذ خصوصية تجربة الاغتصاب في المجتمعات العربية والإسلامية من منظور نفسي واجتماعي، يصبح من الممكن صياغة خطة علاجية شاملة يشارك فيها المجتمع بأسره. تقوم هذه الخطة على احتواء الضحايا ودعمهم نفسيًا واجتماعيًا، بدلاً من نبذهم أو استبعادهم. إن دفن تجربة الاغتصاب في الذاكرة دون معالجتها يزيد من التدمير النفسي على المدى الطويل.

كما أن غياب أنظمة دعم نفسي متخصصة وقوانين تحمي الضحية يزيد من تعقيد عملية إعادة التأهيل. لذلك، يجب أن يكون إطلاق مشاريع الدعم النفسي الجماعي المتكامل، التي تشرك الضحايا في عمليات إعادة بناء ذاتهم، جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات التعافي الوطني والاجتماعي.

✓ كسر ديناميكيات الصمت الفردي والمجتمعي: نحو ثورة حقيقية في ميدان العلاج

النفسي

يُعتبر التحدث عن تجربة الاغتصاب خطوة جوهرية لا ينبغي أن يُنظر إليها كإجراء تكميلي أو ثانوي، بل يجب أن تكون نقطة الانطلاق الأساسية في مسيرة العلاج والدعم النفسي. فعلى الرغم من أن أغلب المُغتصبات تميلن إلى الانعزال بسبب الألم النفسي والاجتماعي، فإن أولى خطوات الشفاء تتمثل في الانخراط داخل المجتمع، عبر المشاركة في تجمعات نسائية صغيرة، يُفضّل أن تضم أحد المتخصصين في الصحة النفسية. إذ إن مواجهة الخبرة الراضية بالتحدث عنها بشكل مفتوح، يمنح الضحية إحساسًا بالقوة ويُخفف من وطأة الصدمة.

لكن، وبسبب حساسية الموضوع وألمه المتعدد الأبعاد، يواجه المختصون تحديات كبيرة، حيث يظهر الصراع النفسي لدى الضحية بين مشاعر الألم الناتجة عن الاستحضر القسري والمتكرر للمشهد المؤلم، والرغبة الملحة في نسيانه والهرب منه. هذه الحالة النفسية المتناقضة تطرح تحديًا كبيرًا في العيادات النفسية، كما شهدت بنفسي من خلال إحدى الحالات التي تعاملت معها.

فقد جاءت امرأة مهاجرة من أوروبا الشرقية إلى مركز الدعم النفسي للاجئين، طالبة المساعدة في مواجهة آثار الاغتصاب الذي تعرضت له على يد المهرب الذي كان مسؤولاً عن نقلها. كانت تعاني من اضطرابات نوم حادة وصور ذهنية متطفلة لا ترحم، حتى أنها فقدت رغبتها في تناول الطعام. مع ذلك، كان ما أدهشني حقًا هو إصرارها المستمر على مراجعة المعالج والدخول في عملية المواجهة الشجاعة لهذه التجربة المأساوية، رغم الألم النفسي الكبير.

وهنا يبرز السؤال الهام: كم عدد النساء في مجتمعاتنا العربية يملكن القدرة والشجاعة لاتخاذ هذه الخطوة؟ وهل البيئة الثقافية والاجتماعية المحيطة تسمح لهن بذلك؟ الحقيقة أن مواجهة صدمة الاغتصاب الجنسي لا يمكن أن تُفهم بمعزل عن الإطار الثقافي والاجتماعي الذي تعيش فيه المغتصبة. المثال السابق يُسلط الضوء على الأثر الحاسم لهذا العامل في قدرة الضحية على مواجهة الصدمة، حيث تشكل البيئة المحيطة أو عائقًا أو دعمًا.

من هنا تبرز أهمية كسر ديناميكيات الصمت الفردي والمجتمعي المحيطة بقضية الاغتصاب، لتتحول بذلك هذه الخطوة من فعل فردي محفوف بالمخاطر إلى حركة جماعية ذات أثر علاج نفسي واجتماعي ثوري، تستند إلى الدعم الجماعي، والتضامن، والقبول المجتمعي.

7. الخاتمة

تُعد هذه الدراسة نقطة انطلاق لمشاريع بحثية لاحقة، أمل أن تُشجع الزملاء الباحثين في مختلف الدول العربية على فتح المجال أمام هذا النوع من الأبحاث، رغم حساسيتها وتعقيداتها. فقد أثبتت كبت هذه المواضيع إعلامياً بحجة الخوف أو الحرص عدم جدواه، بل على العكس، فقد أدى إلى نتائج كارثية نلمسها يومياً في الفضاء الرقمي، حيث يتفشى خطاب العنف والتدمير النفسي والاجتماعي. فمن ينكر وجود نزعات تدميرية واضحة المعالم بعد سقوط النظام السوري؟ حيث تنتشر مشاعر اشتها الموت للآخر، والرغبة في رؤية القاتل مقتولاً، والمطالبة أحياناً بتنفيذ أحكام قاسية تتجاوز حدود القانون والعدالة. لقد غابت عن المشهد المطالبات الحقيقية بالعدالة والمحاكم الشرعية، ولم تعد السجون مطلباً للضحايا وأسرههم، بل صار السعي نحو الفناء الكامل للجلاذ وبئنته، وهو تعبير صارخ عن تدمير الذات والهوية.

هذا التدمير الشامل على مستويات الذات، يحول دون قدرة الضحايا على تصور عملية إعادة الإعمار الذاتي بمعزل عن خبرتهم الراضة المدمرة. فهم يطالبون بتدمير المجرم كرد انتقامي لذاتهم التي تدمرت، لأنهم يدركون حجم الألم الهائل الذي تعانيه ذواتهم المكسورة. هؤلاء الضحايا، وبحكم تجربتهم، لا تعني لهم إعادة الإعمار الكثير إلا على المستويات الدنيا.

لكننا، كأخصائيين نفسيين، نؤكد أن إعادة بناء الذات المتضررة تبدأ بالاعتراف بالصدمة لا إنكارها أو كبتها. كما أن استعادة التواصل مع الجسد والهوية الإنسانية عبر فنون متنوعة كالرسم والموسيقى والمسرح تلعب دوراً حيوياً وفعالاً في عملية التعافي. وأخص بالذكر أهمية المسرح كأداة تعبير عاطفي قوية تعيد للضحية قدرتها على التواصل مع ذاتها ومحيطها.

وليس من المقبول أن تقتصر مشاريع إعادة الإعمار على البنية التحتية المادية فقط، بل يجب أن تتضمن إنشاء مؤسسات مجتمع مدني متخصصة ومراكز تأهيل نفسي، يمكن أن يشارك فيها شخصيات دينية تعمل على نشر ثقافة الوعي وتعزيز مبدأ التعامل مع ضحايا الاغتصاب كأفراد قادرين على التعافي، لكنهم يحتاجون إلى الدعم والمساندة.

وفي ما يخص الذكور، فلا بد من التنويه إلى أن الرجل الضحية يواجه صدمة مزدوجة: ألم التجربة ووصمة الذكورة، ما يجعل دعمه مسألة قانونية واجتماعية ملحة، باعتباره أباً، زوجاً، وأخاً لا يمكن أن يعاد بناء المجتمع إلا بمشاركته واستقراره النفسي.

أخيراً، يجب أن نُذكر أن إهمال إعادة بناء الذات المقهورة، ضحية الاغتصاب، له تبعات مجتمعية واسعة تتجاوز الفرد نفسه.

تكمن عملية إعادة بناء الإنسان الضحية في برامج تعافي تعتمد على مبدأ "العلاج من خلال الصدمة"، حيث يُدرَّب الضحايا ليصبحوا رواة صامدين، وأحياناً مدافعين عن حقوق الضحايا، مستفيدين من إدماج قصصهم وتجاربهم في النقاش العام حول القضايا المجتمعية الحساسة.

لا ينبغي أن نتشائم أو نعتقد أن التخطيط لبرامج شفاء مجتمعية أمر معقد أو أن إعادة الاندماج أمر نظري وفلسفي فقط. بالعكس، تجارب الدول الغربية أثبتت نجاح هذه البرامج. فالعديد من المدافعين عن حقوق الضحايا في المؤسسات العالمية كانوا ضحايا سابقين، فهموا أن إنكار الصدمة الرضاة لم يكن يوماً حلاً بل نهاية مأساوية.

في الحالة السورية، على سبيل المثال، يجب العمل على إنشاء رابطة أو مؤسسة متخصصة توثق شهادات ضحايا الجرائم الجنسية، وتدرجها ضمن المؤسسات المدنية، بالتعاون مع منظمات حقوقية دولية كالصليب الأحمر، مع توفير فرص تدريب وتأهيل للعاملين فيها، خصوصاً في مجال جمع الشهادات بشكل سري وآمن، والضغط من أجل إدماج الضحايا في مشاريع خدمية وتنموية تخرجهم من دائرة الصدمة الرضاة.

تهميش الضحايا هو تكرار غير مباشر للجريمة، ولذا لا يمكن تأسيس مجتمع سليم دون الاعتراف بالجراح، مداواتها، وتحويل الألم إلى قوة.

فإعادة إعمار الدول لا تكتمل بالإسمنت والحديد، بل تبدأ بإعادة بناء الإنسان.

"من رحم العتمة يولد نور، ومن صوت الضحية يولد الأمل".

➤ مقترحات عملية لبرامج الدعم النفسي وتأهيل الناجين من الجرائم الجنسية

❖ برامج الدعم النفسي المتكامل (Psycho-social Support)

- جلسات علاج نفسي فردية وجماعية: توفير جلسات متخصصة مع أخصائيين نفسيين مدربين على التعامل مع الصدمات الجنسية، مع التركيز على أساليب علاج حديثة مثل العلاج بالتعرض التدريجي (Exposure Therapy) والعلاج المعرفي السلوكي (CBT).
- دمج الدعم النفسي ضمن مراكز الرعاية الصحية الأولية: تيسير وصول الضحايا إلى الدعم النفسي من خلال تضمين خدمات الصحة النفسية في المراكز الصحية القريبة منهم، وذلك كما نجحت منظمة "ميديكا مونديال" و"أطباء بلا حدود" في مناطق النزاع بالبوسنة والهرسك عبر تقييم شامل للضرر النفسي وتقديم خدمات الدعم المتكامل.

❖ التوعية المجتمعية ومكافحة الوصم الاجتماعي

- إطلاق حملات إعلامية وثقافية موسعة يشارك فيها فنانون، ونخب فكرية، وصحفيون، لرفع الوعي بأهمية دعم الناجين ورفض وصمهم، وتشجيع الحديث المفتوح عن تجاربهم دون خوف من الأحكام المسبقة.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والفعاليات العامة لنشر قصص الناجين، بهدف تقليل الشعور بالوصم وتعزيز التضامن المجتمعي.

❖ إشراك رجال الدين والمثقفين

- التعاون مع رجال الدين، والأساتذة، والمختصين لإطلاق خطابات دعم وتعاطف، تستند إلى قيم الرحمة والعدل، وتعمل على تغيير المفاهيم الخاطئة حول ضحايا الاغتصاب.
- دعم مبادرات مثل حملة "صوت الناجيات" في لبنان التي نجحت في نشر قصص الناجيات وتحريك الرأي العام نحو التضامن.

❖ الحماية القانونية والدعم الإداري

- إنشاء وحدات متخصصة في الشرطة والنيابة العامة: فرق مدربة على استقبال ومعالجة البلاغات الخاصة بالجرائم الجنسية بسرية تامة، مع مراعاة حماية حقوق الضحايا وتوفير بيئة آمنة أثناء التحقيقات.
- توفير تدريب دوري للعاملين القانونيين على الحساسية الثقافية والنفسية المرتبطة بهذه القضايا.

❖ الدعم القانوني المجاني

- تأسيس مكاتب مساعدة قانونية تقدم استشارات ومرافعة مجانية للناجين، تسهل حصولهم على العدالة وتضمن حقوقهم القانونية.

❖ برامج إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي

- تطوير برامج تعليمية وتدريبية مهنية تؤهل الناجين للاندماج في سوق العمل وتعزز استقلاليتهم الاقتصادية.
- دعم المشاريع الصغيرة وتمويل المبادرات الريادية التي تطلقها الناجيات والناجون، ما يساهم في بناء ثقة جديدة بالنفس وتحسين جودة الحياة.

❖ تعزيز العلاج بالفن والموسيقى

- إطلاق ورشات عمل متخصصة في الرسم، الكتابة التعبيرية، العلاج بالحركة، والرقص، حيث تُستخدم هذه الفنون كوسائل لتفريغ الشحنات النفسية السلبية وتخفيف الألم النفسي.
- الاستفادة من تجارب مشاريع مثل "أمل للفنون التعبيرية" في العراق و"مركز العلاج بالفن" في تونس، كأتمثلة نموذجية يمكن تكييفها وتطويرها في سياقات أخرى.

❖ تأمين مراكز إيواء ودعم شامل

- إنشاء مراكز إيواء آمنة تابعة للدولة أو منظمات المجتمع المدني، تشرف عليها فرق متعددة التخصصات من محامين وأخصائيين نفسيين، توفر الحماية الكاملة والدعم النفسي والاجتماعي للناجين.
- يمكن الاستفادة من نموذج المراكز التابعة لـ"المجلس النرويجي للاجئين" في مناطق النزاع، والتي تقدم خدمات متكاملة للناجين من الجرائم الجنسية.

❖ كيف يمكن تنفيذ هذه البرامج؟

- **تأهيل وتدريب الكوادر المختصة:** تنظيم دورات تدريبية مستمرة للأخصائيين النفسيين، والعاملين الاجتماعيين، والمحامين، لتزويدهم بالمهارات اللازمة للتعامل الحساس مع قضايا الجرائم الجنسية.
- **إعداد أدلة إرشادية مهنية:** تصميم كتيبات وأدلة ثقافية تناسب السياقات المجتمعية المحلية للضحايا، تساهم في توحيد ممارسات الدعم وتيسير العمل الميداني، كما جرى في مؤسسة التنمية الإنسانية في الجزائر.
- **التنسيق بين المؤسسات:** تعزيز التعاون بين القطاعات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية لضمان تضافر الجهود وتوفير الموارد اللازمة.
- **رصد وتقييم مستمر:** وضع آليات لرصد أثر هذه البرامج وتقييم فعاليتها بهدف تحسين الأداء وضمان استدامة الدعم.

8. قائمة المراجع

1.8. المراجع باللغة العربية

- "الإغتصاب كسلاح حرب"، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
<https://carnegieendowment.org/research/2025/05/three-requisites-for-syrias-reconstruction-process?lang=ar>
- حمزة، أ. & شوية س. ا. (2020). آثار الجرائم الجنسية ضد المرأة الضحية: دراسة حالة الإغتصاب كنموذج بمصلحة التوجيه والملاحظة في الوسط المفتوح بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بمدينة قالمة. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12(7)، 243-260.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/140178>.

- السعداوي، ن. الوجه العاري للمرأة العربية. مؤسسة هنداوي سي أي سي، ٢٠١٧ / ١ / ١ / ٢٦ مشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠، بتاريخ ٢٦
- الصاوي، عبد الفتاح. (2025/02/25). تحديات إعادة بناء رأس المال البشري في سوريا، الجزيرة نت، متاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/2/25/challenges-rebuilding-human-capital-syria>
- ضاهر، جوزيف. (2025 /05/08). ركائز ثلاث لإطلاق عملية إعادة إعمار سورية، متاح على الرابط:
- عبد الفتاح، منى. (2004). الاغتصاب سلاح الحروب والنساء ذخيرتها. اندبنجنت عربية
- العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

2.8. المراجع باللغة الأجنبية

- Nahoum-Grappe, V. (2019). La culture contemporaine du viol Mise en scène, signe de domination, arme en temps de guerre. Communications, 104(1), 161-177.
- Brabant, J., Miñano, L., Pineau, A-L., *Impunité Zéro. Violences sexuelles en temps de guerre, l'enquête*, Paris : éditions Autrement, 2017
- Branche, R., et Virgilli, F. (dir.), *Viols en temps de guerre*, Paris, Payot, 2011, p.270
- Barrandon, Nathalie, et Isabelle Pimouguet-Pédarros, éditeurs. *La transgression en temps de guerre*. Presses universitaires de Rennes, 2021, <https://doi.org/10.4000/13sjl>.
- Rwagatare, P. et Brackelaire, J.-L. (2015). Génocide des Tutsis au Rwanda : quand le viol des femmes est utilise pour annihiler l'origine même de la vie et de la pensée. *Cahiers de psychologie clinique*, 45(2), 165-189. <https://doi.org/10.3917/cpc.045.0165>.

الأزمة السورية وتحولات الأمن والسلم في الشرق الأوسط: التدخلات الدولية وتحديات بناء الدولة

The Syrian Crisis and the Transformations of Security and Peace in the Middle East: International Interventions and the Challenges of State- Building



الدكتورة لمياء مساعد

أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق، جامعة الحسن الثاني،
المملكة المغربية

البريد الإلكتروني: moussaidlamia@gmail.com

ملخص الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى مقارنة تحليلية نقدية للأزمة السورية، بوصفها لحظة مفصلية كشفت عن تحولات جذرية في مفهومي الأمن والسلم في الشرق الأوسط. تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن هذه الأزمة لم تؤد فقط إلى تفكيك مؤسسات الدولة السورية، بل إلى زعزعة التصورات الكلاسيكية عن الدولة، السيادة، والسلام. وتتمثل أهمية البحث في أنه يتجاوز البعد المحلي للأزمة، ليتناول أبعادها الجيوسياسية والدولية، من خلال تحليل التدخلات الخارجية من جهة، واستكشاف تحديات بناء الدولة السورية من جهة أخرى، في بيئة أمنية متفككة ورمزية هشة.

يتوزع البحث على محورين أساسيين: الأول يتناول التدخلات الدولية في الأزمة السورية، ويحلل كيف أدت إلى إنتاج نمط جديد من "اللاسلم المُدار"، أي حالة من النزاع المزمّن تُدار ولا تُحل، وتخدم مصالح قوى إقليمية ودولية عبر تثبيت توازنات هشة. أما المحور الثاني، فيتوقف عند صعوبة بناء

الدولة في ظل غياب مشروع وطني جامع، وتفكك رمزي واجتماعي يعمق أزمة الشرعية والمؤسسات.

وقد اعتمدت الدراسة منهجية تحليلية تركيبية، تركز على مقارنة نقدية مفاهيمية، تتيح إعادة تعريف مفهومي "الأمن" و"السلم" كعمليتين تشاركيتين تتجاوزان منطق الدولة المركزية التقليدية. وتُختتم الدراسة بجملة من التوصيات العملية والرمزية، تنطلق من ضرورة بناء عقد اجتماعي توافقي، ومؤسسات عدالة انتقالية مستقلة، مع تأكيد على استعادة الدور السوري في صياغة مستقبل الدولة، بعيداً عن مقاربات التدويل والتفويض الخارجي.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ السلم؛ اللاسلم المدار؛ السلطة الهجينة؛ صراع مستقر؛ الإعمار.

Abstract

This study presents a critical analytical approach to the Syrian crisis, treating it as a pivotal moment that has revealed fundamental shifts in the concepts of security and peace in the Middle East. It is based on the central hypothesis that the crisis not only led to the disintegration of Syrian state institutions but also challenged traditional notions of the state, sovereignty, and peace.

The research highlights the geopolitical and international dimensions of the crisis by examining external interventions and exploring the challenges of rebuilding the Syrian state in a fragmented and unstable security environment.

The study is structured around two main axes: first, it analyzes how international interventions have contributed to a model of "managed non-peace"—a condition of protracted conflict that is maintained rather than resolved, serving the interests of regional and global powers. Second, it investigates the difficulties of state-building in the absence of a unifying national project and in the context of symbolic and social fragmentation that undermines legitimacy and institutions.

Methodologically, the study adopts a synthetic and conceptual critical approach, aiming to redefine "security" and "peace" as participatory processes beyond the logic of the centralized state. It concludes with practical and symbolic recommendations, including the need for a consensual social contract, independent transitional justice institutions, and the restoration of a Syrian-led

vision for the country's future—beyond international mandates and external interventions.

Key words: Security; Peace; Managed Non-Peace; Hybrid Authority; Stable Conflict; Reconstruction.

1. مقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولا جذريا في بنيتها الأمنية والسياسية، منذ اندلاع الأزمة السورية سنة 2011. فقد مثلت هذه الأزمة نموذجا مركبا للنزاعات الحديثة، التي تتجاوز التصنيفات التقليدية للحروب الأهلية أو الاحتلال أو الثورات، لتصبح ساحة لتقاطع التدخلات الدولية، وتجريب نماذج جديدة من السيطرة السياسية والأمنية. وقد تراكمت، على مدى أكثر من عقد أزمات متداخلة تتعلق بشرعية الدولة، ووظيفة المؤسسات، وتوازنات النفوذ الإقليمي والدولي، إضافة إلى تآكل العقد الاجتماعي وتفتت الهوية الوطنية.

إن هذه الدراسة تتجاوز فهم الأزمة السورية كحالة محلية منعزلة، لتقاربها بصفتها مؤشرا على تحوّل بنيوي أعمق في مفاهيم السلم والأمن في الشرق الأوسط. فما نشهده في سوريا ليس مجرد غياب للحسم العسكري، بل هو تكريس لحالة "اللاسلم المُدار"، أي نمط من النزاع المزمّن الذي يُعاد إنتاجه بتدخلات متعددة المستويات، ويتحوّل إلى وسيلة لضبط موازين القوى الدولية، أكثر من كونه أزمة قابلة للحل.

انطلاقاً من هذه القراءة، تطرح الدراسة إشكالية مركزية أساسية مفادها: كيف أعادت الأزمة السورية، بما تشمله من تدخلات دولية وتحديات داخلية صياغة مفهوم الأمن والسلم في الشرق الأوسط؟ هذه الإشكالية تنبثق منها فرضية رئيسة، أن استمرار النزاع في سوريا ناتج عن ديناميات دولية وإقليمية مقصودة تهدف إلى إبقاء الأزمة تحت حالة من السيطرة المؤقتة بدلاً من معالجتها جذرياً، لأن ذلك يتيح للفاعلين الخارجيين تحقيق مكاسب استراتيجية طويلة الأمد. وتبنى هذه الفرضية على فكرة أن مفهوم الأمن والسلم في الحالة السورية لا يرتبطان بإنهاء النزاع فعلياً، بل بإدارته وتحريكه وفق موازين القوى الجيوسياسية لكل طرف.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تقدم قراءة تحليلية مركبة، تربط بين البعد المفاهيمي للأمن والسلم، والواقع الميداني للأزمة السورية. كما ينطلق من خطاب أكاديمي نقدي، يحاول تجاوز الانقسام بين التحليل الجيوسياسي والمقاربات الاجتماعية، ليفتح أفقاً لتصورات أكثر شمولاً في التعامل مع النزاعات المزمّنة. ويكتسب هذا البحث راهنيته من فشل المفاوضات السياسية المتكررة حول سوريا، وغياب إرادة دولية حقيقية لحل النزاع، مقابل استمرار حالة "اللاحرب واللاسلم"، التي تمكّن الفاعلين الخارجيين من ترسيخ مواقعهم، وتُفرغ أدوات التسوية من مضمونها.

ولهذا الأساس يعتمد البحث منهجاً نقدياً متعدد المستويات، يدمج بين مقارنة جيوسياسية لفهم كيف تتقاطع مصالح الفاعلين الدوليين والإقليميين على الأرض السورية، وتحديد آليات التدخل والتنافس بينهم. وبين منهج بنيوي يرصد التغيرات في بنية الدولة السورية، وتحليل فقدانها لوظائفها السيادية وتأثير ذلك على استمرارية النزاع.

وكذا تحليل مفاهيمي من أجل إعادة النظر في مفاهيم الأمن، السلم، والسيادة في سياق الأزمة السورية.

كما تنقسم الدراسة إلى محورين مترابطين:

• يتناول المحور الأول: التدخلات الدولية في سوريا، من حيث أشكالها، مستوياتها، وآثارها في إعادة إنتاج "اللاسلم".

• بينما يتناول المحور الثاني: تحديات بناء الدولة السورية، في ظل بيئة أمنية مفككة، وسياق رمزي هش، يعمق أزمة الشرعية، ويطرح الحاجة إلى مفاهيم جديدة للأمن التشاركي والسلم المجتمعي. وتختتم الدراسة بخلاصات وتوصيات واقعية ورمزية، تساهم في إعادة التفكير بمقاربات ما بعد النزاع، في سوريا وحدها.

2. التدخلات الدولية وإعادة إنتاج اللاسلم في سوريا

يمثل التدخل الدولي في الأزمة السورية أحد أهم العوامل التي أعاققت التوصل إلى حل سياسي شامل. فقد دخلت قوى إقليمية وعالمية في الصراع، كل منها يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة، ما أدى إلى تعقيد المشهد الداخلي وتحويل النزاع إلى صراع إقليمي ودولي متعدد الأبعاد. هذا التداخل بين

الفاعلين الدوليين والإقليميين أفرز حالة من اللاسلم المدار، حيث لم تستطع أي جهة فرض سيطرتها الكاملة أو دفع الأزمة نحو تسوية نهائية. في هذا المحور، سنتناول من جهة أولى أنماط التدخل الدولي وتأثيراتها على مسار النزاع، ثم ننقل الى استدامة النزاع وتدويل الحل السياسي من جهة ثانية.

1.2. أنماط التدخل الدولي وتأثيراتها على مسار النزاع السوري

مرت الأزمة السورية بتحويلات دراماتيكية منذ اندلاعها سنة 2011، من انتفاضة شعبية ذات مطالب ديمقراطية واضحة، إلى صراع دموي متعدد الأبعاد (قبلان، يناير 2017، ص. 4) ومع اتساع رقعة العنف وفشل الحلول الداخلية، بدأت ملامح التدخل الخارجي تتبلور، في البداية عبر مواقف سياسية وإعلامية، ثم تطورت إلى دعم مالي وتسليحي، وصولاً إلى تدخل عسكري مباشر من قبل دول إقليمية ودولية. إذ تحولت الأزمة السورية من احتجاجات داخلية إلى نزاع معقد متعدد الأبعاد بفعل تدخلات دولية متشابكة، ما أدى إلى تفاقم حالة اللااستقرار وخلق وضع لا يمكن فهمه عبر أدوات التحليل التقليدية. لا يقتصر دور القوى الدولية على مجرد دعم طرف ضد آخر، بل يشمل عدة أشكال من التدخل العسكري، السياسي، والاقتصادي التي ساهمت في استمرار الأزمة واستعصائها على الحل.

إن أول أشكال التدخل هو التدخل العسكري المباشر، والذي اتخذ أشكالاً متعددة حسب مصالح الدول الكبرى. من أبرز هذه التدخلات التدخل الروسي سنة 2015، والذي غير بشكل جذري موازين القوى لصالح النظام السوري، حيث جاء دعم موسكو العسكري ليعيد النظام إلى المشهد بعد سنوات من فقدان السيطرة على مناطق استراتيجية واسعة. فالتدخل الروسي لم يكن مجرد دعم عسكري، بل استراتيجية جيوسياسية ترمي إلى إعادة تموضع روسيا في الشرق الأوسط على حساب النفوذ الأمريكي والغربي. هذه الخطوة أعادت تعقيد المشهد السوري، إذ عززت قوة النظام، لكنها لم تضع حداً للصراع، بل ساهمت في استمرار "حالة اللاسلم المدار"، حيث ظل النزاع متجمداً بين قوى متنازعة مدعومة من فواعل دوليين (Jones & Bachmann, 2019, p. 35).

على الجانب الآخر، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعم فصائل معارضة، وخاصة القوات الكردية، بهدف احتواء خطر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والحد من توسع النفوذ الروسي والإيراني في المنطقة. لكن هذه التدخلات لم تكن تهدف لإسقاط النظام بشكل مباشر، بل كانت محاولة لتحقيق توازن إقليمي، مما أدى إلى بروز أقاليم متنازعة داخل سوريا ذات ولاءات مختلفة.

الأزمة السورية وتحولات الأمن والسلم في الشرق الأوسط: التدخلات الدولية وتحديات بناء الدولة

لعبت تركيا كذلك دوراً معقداً ومزدوجاً، حيث قامت بتدخلات عسكرية مباشرة في شمال سوريا ضد الميليشيات الكردية التي تعتبرها تهديداً لأمنها القومي، في الوقت ذاته سعت للحفاظ على نفوذها الإقليمي في إطار الصراع الأوسع. هذا الدور التركي جعل من شمال سوريا مسرحاً لصراع متعدد الطبقات، بين الفاعلين المحليين والدوليين، مما أدى إلى تفكك أكبر للنسيج السوري.

وفي الجنوب، لعبت إسرائيل دوراً "صامتا نشطا"، عبر تنفيذ ضربات جوية متكررة تستهدف المواقع الإيرانية وقوافل السلاح المتجهة إلى حزب الله، من دون أن تورط نفسها في تدخل بري مباشر، وهو ما منحها حرية المناورة في المجال الجوي السوري بموافقة ضمنية روسية. للإشارة فإن التطورات الأخيرة في سوريا قد تشكل فرصة لإسرائيل لتعزيز أمنها عبر تقويض نفوذ إيران ومحور المقاومة. بعد سقوط نظام الأسد، من المتوقع أن تمر سوريا بفترة انتقالية قد تؤدي إلى انقسام أو ظهور نظام جديد، مما يضعف الهيمنة الإيرانية وحزب الله يُوصى باتباع نهج استباقي يشمل دعم الفصائل الإيجابية، وتقديم مساعدات إنسانية محدودة، والحفاظ على وجود عسكري رادع على الحدود. كما يُشدد على أهمية التنسيق مع الدول العربية والولايات المتحدة لتعزيز الاستقرار وتقليل التهديدات الأمنية في المنطقة (Valensi, 2024).

أما في الشمال الشرقي، بنت الولايات المتحدة منظومة حكم محلي قائمة على تحالفها مع "قوات سوريا الديمقراطية". وقد تولت هذه الأخيرة مهام إدارة المناطق المحررة من "داعش"، وفرضت نمطا إداريا يتبع عقيدة قومية كردية، تم التعبير عنها في مشروع "الإدارة الذاتية الديمقراطية"، وهو ما أثار مخاوف محلية وإقليمية من تقسيم فعلي للبلاد (Balanche, 2018)

إن هذا التعدد في الفاعلين ترافق مع غياب أي سلطة مركزية قادرة على احتواء كل هذه التدخلات، ما أدى إلى نشوء "مناطق سيادة متوازنة"، لكل واحدة منها تحالفاتها، وأجهزتها، ومناهجها، ورموزها. فلم تعد الدولة السورية تحكم من مركز واحد، بل أضحت موزعة بين جهات متنازعة على الشرعية والمصالح.

اللافت أن كل هذه القوى تدعي الحفاظ على وحدة سوريا، في الوقت الذي تفرض فيه الأمر الواقع على الأرض، وتقوض أسس السيادة الوطنية. بل إن بعضها - كما في الحالة الأمريكية والتركية

- يشرف بشكل مباشر على الموارد والتعليم والإدارة، وهو ما يطرح سؤالاً محورياً حول مستقبل الكيان السوري نفسه.

ولعل من أخطر نتائج هذا التعدد، هو تغذية النزاع بدل حله، إذ أصبح الصراع لا يدار فقط بين النظام والمعارضة، بل أيضاً بين الفاعلين الدوليين المتدخلين أنفسهم. فتعارض الأجندات بين موسكو وواشنطن، وبين طهران وتل أبيب، وبين أنقرة والمكونات الكردية، جعل من الساحة السورية ميداناً لصراعات متشابكة تدار عبر الوكلاء.

فكل فاعل خارجي يرى في سوريا فرصة لتوسيع نفوذه أو تحصين حدوده أو فرض رؤيته، دون اعتبار للواقع الاجتماعي والإنساني الكارثي الذي يعيشه ملايين السوريين. وبذلك، أصبحت الأزمة السورية أكبر من مجرد حرب أهلية، بل تحوّلت إلى "حرب مصالح دولية على أرض دولة ضعيفة".

وأمام عجز المجتمع الدولي عن فرض تسوية عادلة، ومع تفكك البنية الوطنية، يبقى "اللاسلم" هو الإطار العام الناظم للوضع. فلا حرب شاملة تنهي النزاع، ولا سلام فعلي ينقذ ما تبقى من الدولة، بل حالة جمود مديدة تخدم مصالح الخارج، وتفقد الداخل القدرة على الفعل.

لقد أفضى تعدد الفاعلين الدوليين إلى إنتاج بنية متشظية للسلطة داخل سوريا. فلكل طرف خارجي - روسي، أمريكي، تركي، إيراني - منطقة نفوذ محددة، وآليات حكم محلية تعمل تحت مظلته، وهو ما خلق واقعا إداريا معقدا تحكمه سلطات متوازية لا تتقاطع، بل تتصادم أحيانا. وهذا ما أفقد الدولة السورية وظيفتها الجامعة، وحولها إلى كيان رسمي يفتقر إلى القدرة على التحكم الفعلي في الأرض والسياسات.

أما التدخل عبر الوكلاء المحليين، فقد شكل سمة مميزة للأزمة السورية، إذ لجأت القوى الدولية إلى دعم ميليشيات محلية تابعة لها، ما أسفر عن تفتت السلطة المركزية وتحويل مناطق كبيرة إلى دويلات محلية تحكمها شبكات ولأاء متشابكة. هذا الأمر أدى إلى إطالة أمد النزاع وإضعاف الدولة السورية، بحيث لم يعد بإمكان الحكومة المركزية فرض سيادتها الكاملة على كامل الأراضي.

فضلا عن ذلك، لعبت العقوبات الاقتصادية والسياسات الدبلوماسية دور التدخل الناعم، والتي حاولت من خلالها القوى الدولية الضغط على النظام عبر فرض قيود اقتصادية وعزله دبلوماسيا. رغم أن هذه السياسات هدفت إلى إضعاف النظام ودفعه نحو تسوية سياسية، فإنها

الأزمة السورية وتحولات الأمن والسلم في الشرق الأوسط: التدخلات الدولية وتحديات بناء الدولة

ساهمت في تفاقم الأزمة الإنسانية وزيادة معاناة السكان المدنيين، دون أن تحقق تقدماً ملموساً على صعيد الحل السياسي.

يظهر تحليل هذه الأنماط المختلفة للتدخل الدولي أن الأزمة السورية لم تكن مجرد نزاع محلي، بل أصبحت ساحة لصراع دولي وإقليمي معقد، حيث يعاد إنتاج حالة "اللاسلم المُدار". هذا المفهوم يصف وضعاً يتم فيه منع انهيار شامل للنظام أو انهيار الدولة، دون السماح بتحقيق سلام حقيقي، ما يؤدي إلى استمرارية النزاع بطريقة مستدامة ولكن غير حاسمة. هذا الوضع يلعب لصالح القوى الأجنبية التي تسعى للحفاظ على نفوذها وتحقيق مصالحها الخاصة، على حساب استقرار سوريا وسيادتها الوطنية.

مع تعمق انقسام بنية السلطة في سوريا، برز ما يمكن وصفه بـ"الهندسة الجديدة للسيادة"، حيث لم تعد الدولة هي مصدر السلطة الوحيد، بل باتت مجرد طرف في شبكة مركبة من الفاعلين المحليين والدوليين. هذه الهندسة تستند إلى توازنات لا تستند إلى القانون أو الشرعية، بل إلى تفاهات غير رسمية بين القوى الكبرى، تبقى على "استقرار ميداني هش"، بينما تقوّض جوهر السيادة الوطنية.

في هذا السياق، لم تعد السيطرة على الأرض تعني بالضرورة السيطرة على السكان. فبعض المناطق، وإن خضعت عسكرياً لقوة معينة، إلا أن بنيتها الاجتماعية والاقتصادية تظل على ارتباط فعلي بقوى أخرى. ومثال ذلك، مناطق سيطرة النظام التي تخضع اقتصادياً لابتزاز شبكات الفساد المدعومة من روسيا وإيران، ومناطق المعارضة التي يديرها عسكرياً فصيل معين لكن القرار المدني فيها يخضع لأنقرة.

أبرز هذا الواقع مفهومًا جديدًا للسلطة: "السلطة الهجينة"، وهي مزيج من الحكم العسكري، والولاء العشائري، والدعم الدولي، تُمارس بوسائل تتراوح بين البيروقراطية والرشوة والتهديد. لا تتوفر فيها مقومات الدولة الحديثة، ولا أدوات الحكم الرشيد، بل تُبنى على التفاوض اللحظي بين المصالح المتصارعة. (نورس العبد الله، 2025)

هذه السلطات الهجينة أفرزت ما يسمى بـ"حكم الشبكات"، حيث تنتشر مراكز القوة الأفقية في شكل جماعات مسلحة، ورجال أعمال، وأمراء معابر، لا يخضعون لأي مساءلة، بل يمارسون السلطة من خلال تمويلات خارجية، وحماية عسكرية، وشرعية خطابية مبنية على "خدمة السكان المحليين".

وهكذا، تحولت الدولة السورية إلى "قشرة إدارية"، تحتها مجموعة من السلطات المحلية التي تتقاسم السيطرة عمليا. وقد انعكس هذا الوضع على طبيعة العقد الاجتماعي، الذي لم يعد قائما على الحقوق والواجبات بين الدولة والمواطن، بل على الولاء والخدمة والنجاة ضمن مناطق النفوذ.

2.2. استدامة النزاع وتدويل الحل السياسي

ظل الحديث عن الحل السياسي في سوريا حاضرا في الأدبيات الأممية والدبلوماسية منذ تبني مجلس الأمن القرار رقم 2254 سنة 2015، إلا أن التطبيق ظل بعيد المنال، فقد جرى تدويل المسار السوري بطريقة حولت العملية السياسية إلى مجرد واجهة لإدارة الأزمة لا لتسويتها. وتعددت المسارات التفاوضية بين جنيف، أستانا، وسوتشي، من دون تحقيق أي اختراق جوهري، بل إن هذه التعددية نفسها أصبحت جزءا من أدوات التعطيل.

ففي حين يشدد القرار 2254 على تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات، ذهبت روسيا - ومعها إيران وتركيا - إلى الالتفاف على ذلك من خلال إطلاق مسار أستانا، الذي ركز على "خفض التصعيد" بدل الانتقال السياسي. أما مسار سوتشي، فقد أنتج لجنة دستورية بلا صلاحيات فعلية، ولا إطار زمني واضح، وبقيت نتائج أعمالها حبيسة الخلافات الشكلية حول جدول الأعمال. (United Nations Security Council, 2015)

لقد ساهمت الدول الكبرى في تعطيل المسار السياسي، لا من خلال رفض الحل علنا، بل من خلال "الموافقة المتناقضة". فكل دولة تتبنى القرار الأممي، لكنها تفسره بما يخدم مصالحها. أمريكا ترفض شرعية النظام لكنها لا تقدم بديلا جادا، وروسيا تدفع نحو تطبيع دولي مع النظام مقابل تنازلات شكلية، بينما تكتفي أوروبا بالموقف الإنساني دون قدرة على التأثير السياسي الحقيقي.

إن الأشد خطورة من ذلك أن بعثة الأمم المتحدة نفسها باتت جزءا من الأزمة. فمبعوثوها المتعاقبون - من الأخضر الإبراهيمي إلى ستافان دي ميستورا، ثم غير بيدرسن - لم يستطيعوا فرض جدول أعمال واضح، بسبب هيمنة الفيتو الروسي-الصيني في مجلس الأمن، وتعننت النظام في رفض أي مسار يؤدي إلى فقدان سلطته.

كما أن المعارضة السورية، التي كان يفترض أن تكون طرفا تفاوضيا فعالا، دخلت مرحلة من التفتت التنظيمي والاختراق السياسي. فقد تم استنزافها بين منصات سياسية متنافسة (الائتلاف،

الأزمة السورية وتحولات الأمن والسلم في الشرق الأوسط: التدخلات الدولية وتحديات بناء الدولة

هيئة التفاوض، منصة القاهرة، موسكو...) ومناطقية (معارضة الداخل والخارج)، ما أفقدها القدرة على التفاوض الجماعي، وفتح الباب أمام فرض شروط متجزأة من قبل القوى الكبرى.

هذا الانقسام الداخلي في صفوف المعارضة قابله استخدام النظام للوقت كأداة استراتيجية. فكل تأخير في العملية السياسية يقابله تعزيز للسيطرة الميدانية بدعم روسي-إيراني، ما يجعل أي تفاوض لاحقاً يتم من موقع قوة للنظام وضعف للطرف المقابل. وهكذا تحول مسار الحل إلى أداة لإعادة شرعنة الواقع بدل تغييره.

وفي الوقت ذاته، لا يمكن إغفال الدور السلبي لبعض القوى الإقليمية، التي ساهمت في تحويل القضية السورية إلى ساحة لتصفية الحسابات. فالمحاور المتصارعة (إيران - الخليج، تركيا - الأكراد، إسرائيل - إيران) أسهمت في إبقاء النزاع مفتوحاً، وساهمت في تسييس المسارات الدبلوماسية عبر دعم منصات تفاوض تابعة لها، أو تخريب أخرى لا تخدم مصالحها.

بذلك تحولت اللجنة الدستورية، التي كان يفترض أن تكون بوابة الحل، إلى "مسرح تفاوضي مغلق"، لا يملك أدوات تنفيذية، ولا سيادة وطنية، ولا إجماع شعبي. وهي أشبه بمنبر رمزي لتسجيل المواقف، أكثر من كونها هيئة تأسيسية تضع أسس الجمهورية القادمة.

هذا الانسداد في أفق الحل السياسي، تزامن مع إرهاب المجتمع المدني، الذي كان يعول عليه كقوة ثالثة مستقلة. فمعظم المنظمات المحلية أُجبرت على التموّضع في ظل جهات عسكرية أو خارجية، وفقدت حريتها في المبادرة، بل صارت تخضع لشروط الممولين، ما أفقرها من مضمونها التحرري.

كل هذه العوامل تجعل من "الحل السياسي" في صيغته مجرد وهم متداول في القاعات المغلقة، لا مشروعاً واقعياً يتقدم نحو التنفيذ. بل إن هذا الحل ذاته أصبح أداة لتجميد الوضع الراهن، وضمان تقاسم النفوذ القائم، تحت مسمى احترام قرارات الشرعية الدولية.

بدأت تظهر، مع استمرار حالة الجمود في المسار السياسي الرسمي مبادرات بديلة ذات طابع محلي أو مدني، محاولة ملء الفراغ الناتج عن تعطل التفاوض الرسمي. لكن هذه المبادرات، رغم صدقيتها النسبية، اصطدمت بجدار التدخل الدولي الذي يرفض أي مسار لا يمر عبر القنوات

التقليدية التي تتحكم بها الدول الكبرى. وهكذا، تم تعطيل حتى أشكال الحوار الأهلي والمصالحة المجتمعية، إذا لم تكن منضبطة لميزان المصالح الدولية .

من الأمثلة البارزة على ذلك، إجهاض مبادرات الحوار بين مكونات الشمال الشرقي، والتي كانت تهدف إلى تقليص الفجوة بين العرب والأكراد، لكن الولايات المتحدة وبعض الفصائل المتحالفة معها فضلت الحفاظ على التوازن الحالي الذي يخدم مصالحها، بدل المجازفة بمشروع توحيدي غير مضمون النتائج.

كما أجهضت محاولات فعالة لتأسيس كيانات تمثيلية سورية مستقلة، كالمؤتمر السوري العام في سنة 2017، الذي قوبل بحملات تشكيك وتمزيق من قبل أطراف إقليمية. ما يطرح السؤال عن ما إذا كانت القوى الخارجية ترغب فعلا في انتقال سياسي، أم في صيانة الوضع القائم بشكل منظم.

في هذا السياق، أصبح من المؤلف أن تُختصر العملية السياسية في "اللجنة الدستورية"، بينما تهمش الملفات الأساسية مثل الانتقال السياسي، العدالة الانتقالية، وإعادة تشكيل الجيش والأمن، وهي لب الحل الحقيقي. بل إن النظام السوري يستغل هذه الأولوية الشكلية (الدستور) للتهرب من المضمون السياسي للحل.

وتكمن المفارقة في أن هذا التعطيل لا يواجه أي عواقب دولية حقيقية. فغياب آلية إلزام أو رقابة على التطبيق، جعل من كل أطراف الصراع تتعامل مع القرار 2254 كوثيقة بروتوكولية، لا كإطار قانوني واجب التنفيذ. حتى "مجموعة الدول المصغرة" (أمريكا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، السعودية، مصر)، اكتفت بالتصريحات دون أدوات ضغط ملموسة.

وبهذا يشكل مفهوم "اللاسلم المدار" أحد أهم الإضافات النظرية التي تفسر الوضع السوري الحالي، حيث يعيش البلد حالة لا سلم حقيقي، ولا حرب مفتوحة تامة. هذا النمط من الصراعات يظهر أزمات نظام الأمن الدولي وعدم فاعلية آلياته التقليدية، خصوصا مجلس الأمن الذي أصبح يعاني من تجمد قراراته بسبب فيتو الدول الكبرى.

تعود جذور هذه الأزمة إلى تعارض المصالح بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، حيث تحجب روسيا والصين بشكل متكرر القرارات التي تستهدف فرض حلول سياسية للأزمة السورية، لصالح دعم النظام أو على الأقل للحفاظ على مصالحهما الاستراتيجية في المنطقة. هذا التجميد يجعل من

الأزمة السورية وتحولات الأمن والسلم في الشرق الأوسط: التدخلات الدولية وتحديات بناء الدولة

قرارات مجلس الأمن قرارات شكلية لا تُترجم على الأرض، مما يفتح الباب أمام تدخلات متعددة الأطراف خارج إطار الأمم المتحدة، ويعزز من استمرار الصراع كحالة "اللاسلم المدار".

على هذا المستوى فإن النظام الدولي يعاني من تناقضات جوهرية بين مبدأ السيادة الوطنية ومبدأ التدخل الإنساني، الأمر الذي انعكس بشكل واضح في الأزمة السورية حيث توالى فشل القرارات، وغابت أدوات التنفيذ الفعالة. هذا الفشل يشير إلى ضعف نظام القانون الدولي في التعامل مع النزاعات المعقدة التي تتشابك فيها الأبعاد المحلية والدولية.

أما من الناحية العملية، فقد تحولت مفاوضات جنيف وأستانا وسوتشي إلى مسارات تفاوضية شكلية لا تحمل أدوات تنفيذ ملزمة، بل أصبحت آليات لشراء الوقت وترسيخ مناطق النفوذ بين الفاعلين المحليين والدوليين. وقد أدى هذا كله إلى إنتاج حالة يمكن تسميتها علمياً بحالة صراع مستقر، وهي وضعية لا تصل فيها النزاعات إلى الحسم العسكري الكامل، ولا تدار وفق آليات تسوية حقيقية. بل يعاد إنتاجها كحالة دائمة، تبرر استمرار النفوذ الأجنبي، وتفرغ المسار السياسي من أي مضمون فعلي، وما يضاعف خطورة هذا النمط أن الفاعلين الدوليين لا يتعاملون مع سوريا كوحدة سياسية ذات سيادة، بل كساحة تعاد هندستها أمنياً بما يخدم توازنات ما دون الإقليمية.

تجلى ذلك بوضوح في تراجع فعالية قرارات مجلس الأمن، خصوصاً القرار 2254، هذه القرارات كما نعلم أصبحت رهينة لفيتوات سياسية، ومجرد أطر شكلية للحفاظ على مظهر قانوني للنزاع، دون وجود أدوات تنفيذ ملزمة. وبالتالي تحويل المفاوضات إلى مسار تفاوضي شكلي لا يملك أدوات تنفيذ حقيقية، بل أصبح أداة لشراء الوقت وترسيخ مناطق النفوذ.

إن هذا الفشل في تفعيل أدوات النظام الدولي لا يعود فقط إلى تضارب المصالح بين القوى الكبرى، بل أيضاً إلى فقر الأدوات المفاهيمية المستخدمة لفهم طبيعة النزاعات المعقدة، من نوع الأزمة السورية، التي يصعب تصنيفها ضمن ثنائية الحرب الأهلية أو الاحتلال أو الثورة.

من هنا تطرح تساؤلات جوهرية حول مصير السيادة السورية، ومدى إمكانية إعادة إنتاجها. هل يمكن الحديث عن سيادة في ظل وجود أكثر من خمس قوى أجنبية على الأرض؟ هل يمكن استعادة القرار الوطني في ظل تحكم خارجي بالمؤسسات، والمساعدات، والتشريع، والاقتصاد؟ (عزيزة، 2025)

ما يعمق المأساة أن القوى الدولية باتت تتعامل مع "الانقسام السوري" كواقع مشروع لا مرفوض، وتتخذ من عناوين مثل "الحكم المحلي"، و"الاستقرار المجتمعي"، و"إدارة الموارد" ذريعة لتكريس سلطات غير شرعية، لا تخضع لرقابة، ولا ترتبط بمشروع وطني جامع.

كما أن هناك انزياحا واضحا في أولويات المجتمع الدولي، من الحديث عن الانتقال السياسي والديمقراطية، إلى التركيز على "مكافحة الإرهاب" و"وقف الهجرة غير الشرعية". وهكذا، يتم استبدال المطالب الثورية بمصالح أمنية للدول الكبرى، وتقايض العدالة بالاستقرار، والسيادة بالمساعدات.

في هذا المناخ، تحولت سوريا إلى مسرح مفتوح لتجريب نماذج جديدة من "إدارة اللاسلم"، حيث تدار الأزمات لا تحل، وتكرس مؤسسات منزوعة الصلاحية، وتبنى بنى أمنية لخدمة الخارج لا الداخل. إنه شكل جديد من السياسات الدولية لا يقوم على الاحتلال، بل على التحكم غير المباشر.

والأخطر أن هذا النمط يجد شرعيته في "الإجهاد المجتمعي"، أي تعب الشعب السوري من الصراع، وقبوله غير المعلن بالواقع المفروض. وهو قبول قائم على الإكراه، لا الإرادة، لكنه يتيح للقوى الدولية الادعاء بوجود "هدوء نسبي" يبرر سحب الضغوط، وإغلاق الملفات (تقارير العربي الجديد، 2024).

ورغم ذلك، يبقى الأمل في إمكانية قلب هذا المسار، عبر إعادة بناء حركة سياسية سورية جديدة، مستقلة عن المحاور، تعيد ربط الداخل بالخارج، وتستعيد المشروع الوطني على أساس المواطنة والعدالة. لكن هذا يحتاج إلى أكثر من المؤتمرات، يحتاج إلى إرادة وطنية جماعية تعيد تعريف معنى الحل.

ولعل من أبرز الدروس أن أي حل سياسي يفرض من الخارج، دون انخراط فعلي للمجتمع السوري، محكوم عليه بالفشل. فلا يمكن للسلام أن يبنى على غياب العدالة، ولا يمكن للشرعية أن تستعاد عبر صفقات أمنية، ولا يمكن للدولة أن تبعث دون مشروع جامع.

ينبغي التفكير في مسارات موازية للمسار الرسمي، تتأسس على الحوار المجتمعي، والمبادرات المحلية، والتمثيل القاعدي. صحيح أن هذه المسارات لا تحظى بالتمويل الدولي، لكنها تحظى بشرعية أخلاقية، وهي وحدها القادرة على زرع بذور الحل المستدام.

3. تحديات بناء الدولة السورية في بيئة أمنية مضطربة

تواجه الدولة السورية بعد أكثر من عقد من الحرب واحدة من أعقد تحديات إعادة التأسيس في تاريخ الدول الحديثة، حيث لا تقتصر المعضلة على إعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات، بل تمتد إلى عمق الأزمة المجتمعية والسياسية التي قوضت أسس الشرعية والعقد الاجتماعي. فالواقع السوري اليوم لا يعكس فقط هشاشة المؤسسات، بل يكشف أيضا عن أزمة هوية وطنية وانقسام اجتماعي عميق، يجعل من بناء الدولة مهمة تتطلب معالجة شاملة للجوانب السياسية، القانونية، والرمزية في بيئة أمنية مضطربة. وي طرح هذا المحور مقارنة تحليلية نقدية لمرتكزات هذه التحديات، من خلال الوقوف أولا على أزمة الشرعية بين الدولة والمجتمع، ثم الوقوف على الأمن والسلم في بيئة سورية متعددة المستويات كشق ثاني.

1.3. أزمة الشرعية المركبة بين الدولة والمجتمع

تعد الأزمة التي تواجه الدولة السورية اليوم أزمة شرعية مركبة على أكثر من مستوى، إذ لم تعد الدولة قادرة على أداء دورها التقليدي كمرتكز وحيد للسلطة والسيادة في البلاد. بعد اندلاع الأزمة السورية، حافظت الدولة على مظهرها الرسمي في بعض المناطق، لكنها فقدت تدريجيا القدرة على احتكار القرار السياسي أو فرض سيطرتها على كامل التراب الوطني، ما أدى إلى ظهور قوى محلية متعددة تتنافس على النفوذ، مثل شبكات الولاء المحلي، السلطات اللامركزية، والقوى المسلحة المدعومة من قوى خارجية، إذ يظهر الواقع أن الدولة السورية لم تعد تمثل السلطة المركزية التي تجمع الأطراف المختلفة حول مشروع وطني مشترك، بل تحولت إلى كيان هش ومجزأ تفتقد الشرعية التي تجعلها قادرة على فرض هيمنتها. هذا الأمر نتج عنه تفكك العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، وهو العقد الذي يشكل أساس شرعية الدولة. فقد أصبح المجتمع السوري يعيش حالة من التفكك الرمزي، حيث انعدم التوافق حول ماهية الدولة، من يمثلها، وكيف تدار—(Gerges, 2014, pp. 122)

علاوة على ذلك، فإن الانقسامات الطائفية والسياسية التي استغلها أطراف متعددة خلال الصراع، لم تكن السبب الوحيد في هذا التفكك، بل أضيف إليها غياب تصور مشترك وموحد للدولة ودورها المستقبلي. وفي ظل هذا الواقع، فإن المشروع الدولي لإعادة الإعمار يظل محدودًا لأنه يتعامل مع سوريا كمسألة تنموية وفنية، متجاهلا أن الأزمة الحقيقية تكمن في البنية السياسية والاجتماعية والقانونية للدولة.

تبرز التجارب في دول أخرى مثل العراق وليبيا، كيف يمكن أن يؤدي التركيز على إعادة الإعمار المادي دون معالجة الجوانب السياسية والشرعية إلى إعادة إنتاج السلطوية أو الفوضى أو الاثنين معا. فالخبرة الدولية تشير إلى أن الأمن والاستقرار لا يبني فقط عبر السيطرة الأمنية أو إعادة بناء البنية التحتية، بل من خلال بناء الثقة المجتمعية والتفاوض على عقد سياسي جديد يشمل كل الأطراف الفاعلة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمة في سوريا لم تؤد فقط إلى إضعاف الدولة، بل إلى تقويض الأسس الرمزية لشرعيتها، إذ لا يوجد عقد اجتماعي فعال يربط بين مؤسسات الدولة والمواطنين، ولا تمثيل سياسي جامع يعكس تطلعات المجتمع المتعدد مكوناته. وهذا الوضع يعكس غياب إجماع مجتمعي على مشروع الدولة، وهو ما يجعل أي محاولة لإعادة بناء الدولة في شكلها التقليدي أمرا في غاية الصعوبة.

على هذا الأساس، لا يمكن اختزال تحديات إعادة البناء في سوريا بعد أكثر من عقد من النزاع في البعد السياسي فقط، بل يتداخل فيها البعد الاجتماعي، والنفسي، والثقافي، والاقتصادي، بما يجعل من مشروع "إعادة تأسيس الدولة" مهمة تاريخية معقدة، لا تقف عند تشكيل حكومة أو صياغة دستور، بل تتطلب إعادة إنتاج مشروعية الدولة نفسها في أعين مواطنيها. فالدولة السورية لم تسقط فقط على مستوى الهياكل، بل سقطت في وجدان المواطن، وانكسرت رمزيته، وتآكل حضورها كإطار جامع. إذ يطرح السؤال المركزي: أي نموذج للدولة يحتاجه السوريون؟ هل المطلوب إعادة النظام السابق بوجه أكثر ليونة؟ أم تفكيك الدولة لصالح هياكل محلية؟ أم نموذج جامع جديد؟ الواقع يثبت أن أي "عودة" إلى ما قبل 2011 غير ممكنة. كما أن الانقسام القائم لا يمكن أن يمنح الشرعية. المطلوب هو صيغة توفيقية مركبة: تعترف بالتعدد، دون أن تكرر التفكك؛ وتؤسس للامركزية، دون أن تمس السيادة.

لكن هذا الانتقال لا يمكن أن يبني على القوة وحدها أو توازنات السلاح، بل على عقد اجتماعي جديد، يعيد تعريف العلاقة بين المواطن والدولة، ويكرس مبدأ المواطنة كأساس للشرعية، لا الطائفة أو المنطقة أو الحزب. وهو عقد لا يكتب في غرف مغلقة، بل عبر عملية تشاورية واسعة تشمل مختلف القوى المجتمعية، من النساء، إلى الشباب، إلى النقابات، إلى اللاجئين، إلى المجتمع المدني.

وعليه، فإن مقاربات إعادة الإعمار والتنمية التي تفتقد فهم هذا العمق السياسي والاجتماعي لا تأخذ بعين الاعتبار أن الأمن لا يبني بالإسمنت وحده، بل يتطلب بناء شبكة من الثقة المتبادلة بين

الدولة والمجتمع، وتفاوضاً سياسياً موسعاً يضع أسس عقد سياسي جديد. من دون هذا الأساس، تبقى احتمالات إعادة إنتاج الفوضى أو نزاعات جديدة قائمة بقوة—(Autesserre, 2014, pp. 232-234)

إن الأزمة السورية ليست فقط في فقدان السيطرة الإدارية للدولة، بل في انهيار الشرعية التي تعتمد على التمثيل السياسي والاجتماعي. فقد أدى النزاع إلى تفكك البنية الرمزية التي تربط المواطنين بالدولة، وانعدام تصور مشترك للعقد الاجتماعي. هذا يطرح تحدياً جوهرياً لإعادة الإعمار السياسي والاجتماعي، إذ لا يمكن أن تكون العملية ناجحة دون تأسيس عقد اجتماعي جديد يقوم على التوافق، والاعتراف المتبادل، والتعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع السوري. يظهر أن بناء السلام في سوريا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بخارطة جديدة للعقد الاجتماعي، تقوم على مشاركة سياسية حقيقية، مؤسسات شفافة، هوية وطنية جامعة، واقتصاد يرتبط بشرعية الانتقال السياسي.

إن أي مشروع لبناء الدولة في سوريا ما بعد الحرب، لا يمكن أن ينجح دون تفكيك البنى العميقة للاستبداد التي حكمت الحياة السياسية لعقود. فالنظام السوري لم يكن فقط سلطة سياسية مركزية، بل كان شبكة متكاملة من المصالح الأمنية والاقتصادية والأيدولوجية، تغلغلت في مؤسسات الدولة، والنقابات، والتعليم، وحتى في الثقافة اليومية. ولهذا فإن التحدي لا يقتصر على تغيير الدستور أو إجراء انتخابات، بل يشمل إعادة هيكلة العقل السياسي السوري نفسه، وتحويل الدولة من أداة إخضاع إلى إطار مواطنة.

لقد أثبتت التجربة أن إعادة إنتاج السلطة بنفس الأدوات القديمة لن تؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الأزمة نفسها. فالنظام حاول التسويق لصيغة "الدولة القائمة على الأمن والاستقرار"، بينما استمر في ممارسة التهميش والقمع والفساد، مما أفقده أي مشروعية حقيقية. أما المعارضة، فقد أهدرت فرصة تاريخية لتقديم بديل ديمقراطي، حين تحولت إلى أداة بيد القوى الإقليمية، وفشلت في تأسيس نموذج حوكمي في المناطق التي سيطرت عليها.

في هذا السياق، تظهر الحاجة إلى ما يمكن تسميته بـ "عقد وطني جديد"، لا يبني على منطق الغلبة، بل على أساس الاعتراف المتبادل، والمواطنة المتساوية، والتداول السلمي للسلطة. وهو عقد لا

تفرضه أطراف من فوق، بل يتكوّن من قاعدة اجتماعية واسعة، تضم السوريين داخل البلاد وفي الشتات، على اختلاف انتماءاتهم وخلفياتهم، ضمن إطار حوار وطني جامع.

ويشمل هذا العقد أيضا إعادة تحديد أولويات الدولة. فلم يعد مقبولا أن تكون المؤسسة الأمنية هي عماد الدولة، بل يجب أن تتحول إلى مجرد جهاز من بين أجهزة أخرى، يخضع لرقابة برلمانية وشعبية. كما أن الإنفاق العام يجب أن يوجه نحو التعليم والصحة والإنتاج، بدلا من الاستهلاك الأمني والعسكري، الذي كان سائدا قبل الثورة وخلالها.

ومن التحديات المركزية كذلك، قضية تمكين المجتمع المدني، الذي ظل لسنوات مهمشا ومقيدا بالقانون والرقابة. فبناء الدولة لا يتم فقط من خلال الحكومة، بل أيضا من خلال الفضاء المدني، الذي يلعب دورا أساسيا في المراقبة، والتعبئة، وتقديم الخدمات، ونشر ثقافة الحقوق والمواطنة. وهذا يتطلب إصلاح القوانين التي تحكم الجمعيات والنقابات، وضمان حرية التنظيم، والتمويل، والتعبير.

2.3. الأمن والسلم في بيئة سورية متعددة المستويات

تواجه سوريا اليوم مشهدا شديدا التعقيد في سبيل إعادة بناء الدولة، نتيجة لانقسام سياسي حاد وتعدد القوى المتحكمة في الأرض، بما في ذلك قوى محلية وأطراف إقليمية ودولية، ما يعيق استعادة السيادة الوطنية وتوحيد المؤسسات. يتزامن ذلك مع انهيار اقتصادي واسع، يتمثل في تدهور العملة، وارتفاع التضخم، ودمار البنية التحتية، وسط عقوبات دولية تعرقل جهود الإعمار. كما تشكل أزمة اللاجئين والنازحين تحديا اجتماعيا وإنسانيا هائلا، حيث لا تزال ملايين الأسر السورية خارج منازلها دون أفق واضح للعودة الآمنة.

خلفت الحرب أيضا تصدعات طائفية وعرقية عميقة تتطلب مصالحة وطنية حقيقية وعدالة انتقالية تعيد الثقة بين مكونات المجتمع. إلى جانب ذلك، فإن التدخلات الخارجية المتشابكة تعرقل أي حل سياسي شامل، فيما تعاني مؤسسات الدولة من ضعف مزمن وفقدان للثقة، بفعل الفساد وغياب الكفاءة والشفافية. ورغم الجهود الأممية لدفع العملية الدستورية، إلا أن المفاوضات لا تزال متعثرة، مما يؤجل الانتقال السياسي المطلوب. هذه التحديات مجتمعة تجعل من عملية بناء الدولة

الأزمة السورية وتحولات الأمن والسلم في الشرق الأوسط:
التدخلات الدولية وتحديات بناء الدولة

السورية مهمة معقدة تتطلب توافقاً وطنياً واسعاً، وإرادة دولية صادقة، وخطة شاملة لإعادة البناء على أسس المواطنة والعدالة والشفافية.

في ظل التعدد العرقي والديني والمناطقى الذي يميز المجتمع السوري، لم يعد من الممكن اعتماد مقاربة مركزية ضيقة لفهم الأمن والسلم. فبيئة سورية المتعددة المستويات تتطلب نهجاً أكثر شمولاً وتشاركية، يعيد توزيع الأدوار بين الدولة، والمجتمع المحلي، والمجتمع المدني، وحتى السلطات اللامركزية الناشئة في بعض المناطق. الأمن في هذا السياق لا يقاس فقط بغياب العنف، بل بوجود آليات تفاوض مرنة تسمح بحل النزاعات، وتضمن مشاركة فاعلة للمجتمعات المحلية في اتخاذ القرار الأمني. كما أن السلم لا يمكن اختزاله في اتفاق سياسي فوقي، بل يجب أن يبني على أساس مصالحة مجتمعية عميقة تراعي الخصوصيات المحلية، وتحترم التنوع، وتؤسس لروابط وطنية تتجاوز منطق الهيمنة والانقسام. من هنا، يصبح الأمن والسلم في سوريا عملية تشاركية، تدريجية، ومتعددة المستويات، تبدأ من القاعدة الاجتماعية، وتمتد صعوداً نحو الدولة، في إطار عقد سياسي جديد يعيد الثقة والشرعية المفقودة

وعلى هذا المنوال يبرز بوضوح أن مفهوم الأمن التقليدي القائم على "استعادة السيطرة" من الدولة المركزية لم يعد كافياً لفهم طبيعة التحديات الراهنة في ظل الواقع الأمني المضطرب الذي تعيشه سوريا. فالأزمة السورية كشفت أن الدولة قد تكون قائمة شكلياً، لكنها تهاروظيفياً، وأن غياب الحرب لا يعني بالضرورة وجود سلام، بل قد يكون مجرد تجميد مؤقت للصراع. هذا الواقع يفرض ضرورة إعادة صياغة نظرية الأمن والسلم لتتلاءم مع خصوصيات الأزمة السورية وتحدياتها المتشابكة.

وبالتالي إعادة النظر في مفهوم الأمن ليشمل "الأمن التشاركي المتعدد المستويات"، حيث لا ينتج الأمن فقط عبر الدولة المركزية، بل من خلال توزيع الوظائف الأمنية بين الدولة، والمجتمع، والمؤسسات المحلية، وفق قواعد تفاوضية واضحة ضمن إطار سيادي جامع (Haddad, 2011, pp. 156–160). هذا التوجه يتطلب تجاوز المفهوم الأحادي الذي يربط الأمن بالسيطرة القسرية، والاعتراف بأن أمن المجتمع المدني والشبكات المحلية الفاعلة يشكلان ركيزة أساسية لأي استقرار طويل الأمد.

أما السلم فيقترح أن يفهم ليس كغياب النزاع أو توقف الحرب، بل كعملية بناء تراكمي لـ"مشترك وطني جديد" يقوم على إعادة تشكيل الهوية الجامعة، والاعتراف المتبادل بين المكونات المختلفة، وصياغة سردية وطنية لا تقوم على نفي الآخر بل على التعايش والتعددية. هذه العملية تتطلب حوارا مجتمعيا موسعا يستعيد الثقة بين الأطراف المتنازعة، ويعزز مفهوم المواطنة بدل الطائفية أو الانتماءات الضيقة.

هذه النظرية الجديدة للأمن والسلم تعتمد على إعادة التفاوض على العقد السياسي والاجتماعي الذي يربط بين الدولة والمجتمع، بحيث يكون العقد شاملا ومرنا وقادرا على استيعاب التنوع المجتمعي والسياسي في سوريا.

يعتبر هذا التفاوض شرطا أساسيا لتحقيق استقرار مستدام، لأن الأمن الذي يبني بالقوة وحدها سرعان ما يتحول إلى أداة قمعية تزيد من تفاقم الأزمات.

أظهرت تجارب دول مجاورة مثل العراق ولبنان أن غياب التوافق الوطني حول مفهوم الأمن والسلم يؤدي إلى استمرار الصراعات العميقة، بل ويُعزز من دور الميليشيات والسلطات غير الرسمية، مما يخلق بيئة أمنية مضطربة على الدوام. ومن هنا، فإن اعتماد مفهوم الأمن التشاركي المتعدد المستويات في سوريا يفتح المجال أمام إشراك المجتمع المدني، والمنظمات المحلية، والسلطات اللامركزية في إدارة الأمن، بما يخفف من المركزية ويعزز من الشرعية الشعبية.

علاوة على ذلك، فإن إعادة تشكيل "مشترك وطني جديد" لا يعني فقط اتفاقا سياسيا، بل يتطلب بناء سردية وطنية جديدة تحتضن تعددية الهويات وتؤسس لقيم الاعتراف والاحترام المتبادل. هذا البناء السردى لا يمكن أن يتم إلا من خلال عملية ديمقراطية شاملة تحترم حقوق الإنسان وتفتح المجال للمشاركة السياسية الواسعة.

مع ذلك، تواجه هذه الرؤية تحديات عدة، أبرزها عدم وجود إرادة سياسية واضحة لدى الأطراف الفاعلة على الأرض، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية التي تعقد إمكانية التوافق الوطني. كما أن التوترات الاجتماعية العميقة التي خلفتها الأزمة السورية تزيد من صعوبة إقامة توافق واسع. إلا أن التجربة تُظهر أن الفشل في اعتماد نهج تشاركي متعدد المستويات سيؤدي إلى استمرار النزاع أو تجدد العنف، وهو ما يجب تفاديته بأي ثمن.

يمكن إن نقول أن هذا المفهوم الجديد للأمن والسلم يمثل فرصة لإعادة بناء الدولة السورية على أسس جديدة، تراعي تعددية المجتمع، وتعزز الشراكة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، وتؤسس لسلم مجتمعي دائم. وقد يكون هذا النموذج، إذا ما نُفذ بجديّة، قاعدة يمكن تطبيقها على سياقات نزاع مشابهة في المنطقة، مما يفتح آفاقاً جديدة للحل السلمي المستدام.

4. الخاتمة

إن استقرار واقع الدولة الوطنية السورية بعد أكثر من عقد من الحرب، والصراع، والتدخل الخارجي، يفضي بنا إلى استنتاج مركزي لا يمكن القفز عليه: نحن لا نواجه فقط انهياراً مؤقتاً في البنية المؤسسية، بل تفككا متكامل الأبعاد في التصور العام للدولة، ووظيفتها، وهويتها، وشرعيتها. لقد تحولت سوريا من كيان سياسي موحد - وإن كان استبدادياً - إلى فسيفساء من السلطات المتنازعة، والنماذج المتباينة، والرؤى المتضادة حول معنى الوطن نفسه.

وما يجعل هذه الحالة أكثر تعقيداً، هو غياب إرادة وطنية موحدة لتجاوز حالة "اللاسلم"، واستمرار الأطراف الفاعلة - داخليا وخارجيا - في إعادة إنتاج الواقع المفكك، إما لتحقيق مصالح أمنية أو اقتصادية، أو لضمان نفوذ سياسي دائم. وهكذا، يتم إدامة اللاحل كوسيلة حكم، ويتم استغلال غياب الدولة كمساحة نفوذ، لا كفراغ ينبغي ملؤه بمشروع وطني جامع.

غير أن هذا التفكك لم يكن نتيجة الحرب وحدها، بل نتاج تراكم تاريخي من الفشل السياسي، وغياب الشفافية، والهميش، والفساد، والانغلاق الإيديولوجي، والإقصاء المزمّن للمجتمع. كما أنه لم يكن حتمياً، بل كان ممكناً تفاديه لو توفرت آليات مساءلة، وقنوات تمثيل حقيقية، وحوار وطني جاد، ودولة عادلة تساوي بين مواطنيها.

إن الدولة الوطنية ليست قالبا جاهزا، بل مشروعاً متجدداً، تبنيه الشعوب عندما تتوافق على الحد الأدنى من العيش المشترك، والإرادة السياسية، والتاريخ الجماعي، والمستقبل الممكن. وسوريا اليوم مطالبة ليس فقط بالنجاة، بل بإعادة اكتشاف ذاتها كدولة وشعب ومجتمع، في مواجهة الانقسام، والعنف، والتدويل، والتطبيع مع الاستبداد.

من هنا، فإن إعادة البناء ليست مجرد "استعادة الدولة" كما كانت، بل تأسيس دولة جديدة تراكم على التجربة وتصحح مسارها، وتعالج جراحها دون إنكار، وتعيد الاعتبار للمواطنة لا للهوية

السائلة أو الولاء القهري. إنها لحظة تأسيس، لا ترميم، ومطلوب فيها أكثر من التفاهم: مطلوب فيها المصارحة، والعدالة، والإرادة الجماعية، والقدرة على التخلي عن الامتيازات من أجل النجاة الوطنية.

تكشف نتائج البحث أن غياب الدولة الوطنية في سوريا لم يكن نتيجة مباشرة للحرب، بل هو نتاج تاريخي لتراكمات من الفساد، والاستبداد، والإقصاء، ما يعني أن استعادة الدولة لا يمكن أن تتم عبر الحلول الجزئية أو الشكلية، بل تتطلب تغييرا جذريًا في التصور والهيكلة والشرعية. ويُظهر الواقع الحالي تعددية في السلطات والمناهج والخطابات، تؤدي إلى إنتاج هويات متضاربة يصعب دمجها دون عملية مصالحة وطنية شاملة وجذرية، تتجاوز منطلق التعايش القسري أو الصفقات السياسية السطحية. كما أن المؤسسات التقليدية - الأمنية، القضائية، والتشريعية - فقدت شرعيتها الاجتماعية، وتحولت إلى أدوات سيطرة لا أدوات خدمة، مما يجعل من إعادة بنائها وفق أسس ديمقراطية شرطًا جوهريًا لإعادة تأسيس الدولة.

في السياق ذاته، لم تعد التدخلات الدولية مجرد ظرف خارجي، بل أصبحت جزءًا من بنية النظام السياسي الهجين في سوريا، وهو ما يفرض ضرورة التفكير في نموذج سيادي جديد يعيد إنتاج القرار الوطني من الداخل. والأخطر من ذلك، أن الشرخ المجتمعي العميق الناتج عن الحرب والانقسام السياسي والطائفي والإثني، بات يهدد استمرارية الدولة ذاتها أكثر من غياب مؤسساتها، مما يجعل من العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية أولوية ملحة تسبق أي تفاهم سياسي شكلي.

انطلاقًا من القراءة التحليلية النقدية لمآلات الأزمة السورية، وبالاعتماد على مقارنة تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية، نقترح تصورًا مركبًا يميز بين مسارين تكميليّين:

الأول: يعني بإعادة بناء البنية المؤسسية والسياسية، لضمان دولة ذات سيادة وشرعية؛

الثاني: يركز على المدى البعيد، ببعده الرمزي والمجتمعي، لترسيخ ثقافة السلم المستدام.

❖ أولاً: توصيات تركز على البنى المؤسسية والسياسية

➤ صياغة عقد اجتماعي وطني جامع يسبق أي دستور، يبنى عبر حوار شامل يعيد تأسيس

العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويؤسس لشرعية توافقية بدل الصياغات الفوقية.

➤ إحداث لجنة وطنية مستقلة للعدالة الانتقالية، لا تخضع لأي طرف سياسي، تعمل على

كشف الحقيقة، جبر الضرر، والمساءلة، مع ضمان تمثيل الضحايا والناجين.

- اعتماد مقارنة إقليمية للأمن الإنساني، تعلي من قيمة الإنسان قبل الجغرافيا، وتشجع التعاون العابر للحدود في ملفات التعليم، الصحة، حماية المدنيين، والبيئة.
- إنهاء التدويل المفرط للأزمة، وإطلاق عملية سياسية بقيادة سورية مستقلة، تعيد سوريا إلى شعبها، لا إلى طاولة تقاسم النفوذ بين القوى الكبرى.
- إنشاء مراكز عدالة أهلية انتقالية داخل المناطق الآمنة، بإشراف محلي قانوني ومدني، لتوثيق الانتهاكات، وتأسيس ذاكرة قانونية تسند عمل العدالة الانتقالية الوطنية لاحقاً.

❖ ثانياً: توصيات تعالج الجانب الرمزي والتقني والمجتمعي طويل الأمد

- تطوير منصة ذكاء تشاركي، تمكن السوريين داخل الوطن وخارجه من التعبير عن أولوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، بما ينتج قاعدة بيانات واقعية تدعم قرارات الحكومات المقبلة.
 - إقرار "يوم وطني للكرامة المدنية"، ينظم سنوياً من قبل المجتمع المدني، لاستعادة رمزية النضال السلمي، وتكريم الضحايا والمغييبين، بعيداً عن التوظيف السياسي أو الطائفي.
 - إطلاق "مدونة السلم السوري"، وهي منصة تفاعلية مفتوحة يشارك فيها المواطنون بشهاداتهم وأفكارهم وتطلعاتهم، لتتحول إلى مرجعية أخلاقية وتربوية تعيد صياغة ذاكرة السلام، بعيداً عن السرديات الرسمية أو الإيديولوجية.
- إن هذه التوصيات لا تسعى إلى تقديم وصفات جاهزة، بل إلى فتح أفق جديد في فهم السلم، بوصفه مشروعاً تراكمياً، يتطلب تفكيك البنى العنيفة، وبناء الثقة من القاعدة إلى القمة، ومن المواطن إلى المؤسسات.

5. لائحة المراجع

مراجع باللغة العربية

- د. ص. م. (2022). ديناميات السلطة المحلية بعد 2011: تقرير تحليلي صادر عن المركز السوري لبحوث السياسات. تم الاطلاع عليه في 27 يونيو 2025. <https://scpr-syria.org>.
- د. ص. م. (9 ديسمبر 2024). سوريا ما بعد الأسد: مهمة إقامة دولة جامعة وسط تحديات كبيرة. <https://www.alaraby.co.uk/politics>

- عزيزة، طارق. (13 يونيو 2025). دولة أم سلطة فصائلية في سوريا؟ المركز الكردي للدراسات .
<https://nlka.net/archives/13445>
- العبد الله، نورس. (3 يوليو 2025). آليات تشكيل السلطة التشريعية في المراحل الانتقالية وسؤال النموذج السوري. مركز الحوار السوري <https://sydialogue.org>
- قبلان، مروان. (يناير 2017). الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية. سياسات عربية، (18).

مراجع باللغة الأجنبية

- Valensi, C. (2024). *Developments in Syria—Significance for Israel*. Tel Aviv: Institute for National Security Studies. <https://www.inss.org.il/publication/developments-in-syria/>
- United Nations Security Council. (2015). Resolution 2254 (2015), S/RES/2254. Retrieved on June 27, 2025, from [https://undocs.org/S/RES/2254\(2015\)](https://undocs.org/S/RES/2254(2015))
- Autesserre, S. (2010). *The trouble with the Congo: Local violence and the failure of international peacebuilding*. Cambridge University Press.
- Autesserre, S. (2014). *Peaceland: Conflict resolution and the everyday politics of international intervention*. Cambridge University Press.
- Gerges, F. A. (2014). *The new Middle East: Protest and revolution in the Arab world*. Cambridge University Press.
- Haddad, B. (2011). *Business networks in Syria: The political economy of authoritarian resilience*. Stanford University Press.
- Jones, M., & Bachmann, S. D. (2019). Syria – A hybrid war case study. *Journal of Military and Strategic Studies*, 21(1).
- Balanche, F. (2018). *Sectarianism in Syria's civil war: A geopolitical study*. Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/sectarianism-syrias-civil-war-geopolitical-study>
- Human Rights Watch. (2025, March 25). *Syria's constitutional declaration risks endangering rights*. Retrieved on June 27, 2025, from <https://www.hrw.org/news/2025/03/25/syria-constitutional-declaration-risks-endangering-rights>

الأزمة السورية وتحولات الأمن والسلام في الشرق الأوسط:
التدخلات الدولية وتحديات بناء الدولة
